جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

بعنوان:

واقع تكنولوجية الإعلام والاتصال و أثرها على التنمية الإقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

إعـــداد الطالب:

بن سعيد لخضر

إشراف الدكتـــــور:

مداني بن شهـرة

لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د. بورحلة علال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. مداني بن شهرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مشرفا
أ.د. صالح إلياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
د. بن حميدة محمد	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. عثمان بوزيان	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

2015 / 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بفضل الله تم هذا العمل، فالحمد الله على كل نعمه.

أهدي هذا العمل إلى من هي ألطف و ارق من نسيم العليل، إلى الوالدة الكريمة برا و إحسانا.

إلى روحي و الدي الطاهرة، رحمه الله.

إلى إخوتي و أخواتي،

إلى عائلتي الصغيرة و الكبيرة،

إلى كل من علمني حرفا.

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم:

((رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي
وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين))

(سورة الأحقاف الآية رقم: 15)

الشكر لله أولا و أخرا ، على نعمه ثم الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور: **مداني بن شهرة** ، الذي قبل الإشراف على هذا العمل و على كل ما قدمه لنا من أراء قيمة و وقت ثمين ، كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور بن سعيد محمد ، الذي كان سندا لي طوال مراحل الدراسة ، كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور بورحلة علال ،و الأستاذ الدكتور فتات فوزي ، و أقدم فائق شكري و تقديري إلى كل أعضاء لجنة المناقشة ، و كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

وفي الأخير أقدم شكري لكل الباحثين و الأساتذة الذين استفدت من بحثهم واقتبست من أعمالهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية.

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهــداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة .....(أ– ح)

الفصل الأول: الإطار النظري لتكنولوجية الإعلام والاتصال

تمهيد 10

المبحث الأول: التكنولوجيا **11**

1. المقاربة النظرية للتكنولوجيا **11**

1.1. تعريف التكنولوجيا 11

1.1.1 . التكنولوجيا لغة 11

2.1.1. التكنولوجيا اصطلاحا 11

3.1.1. تعريف التكنولوجيا بعناصرها المتداولة.....12

4.1.1. تعريف التكنولوجيا بأثرها على الإنتاج.....13

5.1.1. تعريف التكنولوجيا بأنها ابتكار وسائل و أساليب جديدة في الإنتاج 14

2.1.التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي.....15

2.خصائص التكنولوجيا **18**

3.أنواع التكنولوجيا.....**19**

1.3.تصنيف التكنولوجيا حسب مراحل التطور 19

2.3 التكنولوجيا الحيادية 20

3.3 التكنولوجيا غير الحيادية 21

4.3 على أساس درجة التحكم 22
5.3 على أساس موضوعها 22
6.3 تكنولوجيا التصميم 22
7.3 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 22
4.التقارب التكنولوجي 23
المبحث الثاني: ماهية تكنولوجية الاعلام و الاتصال و سلطة المعرفة 24
1.التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال 24
1.1.تعريف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال 24
2.1. مميزات تكنولوجية الإعلام والاتصال 25
2.البنية التحتية اللازمة لتكنولوجية الإعلام و الاتصال 27
1.2. تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي 27
1.1.2.اقتصاد المعرفة 27
2.1.2. خصائص إقتصاد المعرفة 31
2.2.شبكات الاتصال 34
3.2. المعلوماتية 35
1.3.2.السمات الأساسية لعصر المعلوماتية 35
2.3.2. تعريف المعلوماتية 36
4.2 قطاع المعلوماتية 37
1.4.2.مفهوم قطاع المعلومات 37
2.4.2.الأهمية الاقتصادية والتنموية لقطاع المعلومات 37
5.2. تكنولوجية المعلومات و الاتصال 40
1.5.2 . خصائص تكنولوجيا المعلومات 43

المبحث الثالث: مظاهر و أثر تكنولوجية الإعلام والاتصال..... 45

1.الانترنت 45

1.1. نشأة الانترنت..... 45

2.1.تعريف الانترنت 47

3.1.استخدام الانترنت 48

4.1.الشبكات..... 52

1.4.1.تعريف الشبكة..... 52

2.4.1. الإنترانت 53

3.4.1. الإكسترانت..... 54

1.3.4.1.أنواع الإكسترانت 55

1.1.3.4.1..شبكات إكسترانت التزويد 55

2.1.3.4.1.شبكات إكسترانت التوزيع 56

3.1.3.4.1. شبكات إكسترانت التنافسية 56

2.التيلكس " النصوص المرئية"..... 57

3.الفيديو تكس..... 57

4.الهاتف النقال..... 57

5.البث المباشر 59

6.أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال..... 60

1.6.الآثار الايجابية 60

1.1.6 التحولات في مجال التوظيف و تنظيم العمل..... 60

2.1.6 التحولات في أساليب الإنتاج..... 61

3.1.6 التحولات في نمط أداء الأسواق و ظهور التجارة الالكترونية..... 61

4.1.6 التحولات في مجال حركة الأموال 62
2.6 الآثار السلبية 63
الخلاصة 65

الفصل الثاني: مضامين التنمية الاقتصادية

تمهيد 67
المبحث الأول: المدخل النظري للتنمية الاقتصادية **68**
1.النمو الاقتصادي **68**
1.1.تعريف النمو الاقتصادي 68
2.1.اقتصاديات النمو 72
1.2.1.تراكم رأس المال 72
2.2.1.السكان ونمو القوى العاملة 72
3.2.1.التقدم التكنولوجي 73
2.التنمية الاقتصادية **74**
1.2.تعريف التنمية الاقتصادية 74
2.2 نظرية التنمية الاقتصادية 75
3.2.عناصر التنمية الاقتصادية و أبعادها 77
1.3.2.عناصر التنمية الاقتصادية 77
2.3.2.أبعاد التنمية الاقتصادية 78
4.2 الفرق بين التنمية و النمو 78
5.2 تكنولوجيا المعلومات و التنمية 80
6.2 معايير التنمية الاقتصادية و أهدافها 81
1.6.2 معايير التنمية الاقتصادية 81
1.1.6.2 معايير الدخل (المعيار الكمي) 81

2.1.6.2 المعايير الاجتماعية للتنمية..... 81
1.2.1.6.2 المعايير الصحية 81
2.2.1.6.2 معايير التغذية..... 82
3.2.1.6.2 المعايير التعليمية و الثقافية 83
4.2.1.6.2 معيار نوعية الحياة المادية 84
3.1.6.2 المعايير الهيكلية..... 85
2.7.2 أهداف التنمية الاقتصادية 86
1.2.7.2. زيادة الدخل القومي 86
2.2.7.2. رفع مستوى المعيشة 86
3.2.7.2. تقليل التفاوت في الدخول والثروات 87
4.2.7.2. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي 88
8.2. عقبات التنمية الاقتصادية..... 88
1.8.2. المعوّقات الإقتصادية..... 88
1.1.8.2. الضغط السكاني 88
2.1.8.2. تدهور شروط التجارة و الاحتكار الأجنبي 90
3.1.8.2. ضعف الإدّخار 90
4.1.8.2. ضعف الحافز على الإستثمار 91
5.1.8.2. عدم كفاية اليد العاملة الماهرة 91
2.8.2. المعوقات الاجتماعية..... 92
3.8.2. المعوقات السياسية (عقبات الحكومة في طريق التنمية)..... 92
4.8.2. المعوقات التكنولوجية و التنظيمية..... 93
3. تصنيف الدول حسب معيار النمو و التنمية 93

1.3. تصنيف البنك الدولي 94
2.3. تصنيف الأمم المتحدة..... 94
المبحث الثاني: استراتجيات التنمية الاقتصادية..... 95
1. الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية 95
2. الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية..... 96
3. إستراتجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية..... 97
4. إستراتجية الحاجات الأساسية 98
5. إستراتجية التنمية البشرية المستدامة 99
الخلاصة 105

الفصل الثالث: تكنولوجية الإعلام و الاتصال و فارق التنمية الاقتصادية

تمهيد 107
المبحث الأول: حداثة تكنولوجية الإعلام و الاتصال في العالم المتقدم 108
1.التقدم الاقتصادي و معايير التصنيف..... 108
1.1. تعريف التقدم الاقتصادي..... 108
2.1. معايير التصنيف و مؤشراتها 108
1.2.1. المعايير الاقتصادية و مؤشراتها 108
2.2.1. المعيير الاجتماعية و مؤشراتها 113
3.2.1. المعايير الثقافية ومؤشراتها..... 116
2. تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على التنمية الاقتصادية 118
1.2. التأثيرات الاقتصادية 118
1.1.2. التأثيرات الاقتصادية العامة..... 118
2.1.2. التأثير في العمل 124

2.2.التأثيرات على قطاع الزراعة 124
3.2. التأثيرات الأخرى..... 125
1.3.2. الخدمات الطبية والصحة 125
2.3.2. الثقافة..... 127
المبحث الثاني: تكنولوجية الاعلام و الاتصال و العالم المتخلف..... 128
1.التخلف الاقتصادي و فجوة التنمية..... 128
1.1. تعريف التخلف الاقتصادي..... 128
2.1. فجوة التنمية 129
3.1. الفجوة الرقمية..... 130
1.3.1. مفهوم الفجوة الرقمية..... 130
2.3.1. أسباب الفجوة الرقمية 130
1.2.3.1. الأسباب المالية و الاقتصادية 130
2.2.3.1. الأسباب التقنية و العلمية 132
3.2.3.1. الأسباب الاجتماعية 133
2.نقل التكنولوجيا و ثقافة الاستهلاك..... 134
1.2.نقل التكنولوجيا 134
2.2. ثقافة الاستهلاك 135
1.2.2. تعريف الثقافة 136
2.2.2. ماهية ثقافة الاستهلاك..... 136
3. نقل الاستثمار الأجنبي المباشر 137
1.3.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 137
2.3. أهداف نقل الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية و ضوابطه 138

3.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي..... 140
1.3.3. حجم السوق و احتمالات النمو..... 140
2.3.3. السياسات الاقتصادية الكلية 140
3.3.3. الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار..... 141
4.3.3. بنية أساسية مناسبة..... 142
4.3. نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر 142
5.3. دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا 145
1.5.3. منافع الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا 146
2.5.3. الإستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها 148
الخلاصة 153
الفصل الرابع: إنعكاسات تكنولوجية الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر
تمهيد 155
المبحث الأول: اتجاهات التنمية الاقتصادية وحداثة التكنولوجيا في الجزائر 156
1. تنمية الاقتصاد الوطني للفترة مابين 2005-2009 156
2. تنمية الاقتصاد الوطني للفترة مابين 2010-2014..... 157
3. تنمية قطاع تكنولوجية الاعلام و الاتصال في الجزائر 158
المبحث الثاني: أثر تكنولوجية الإعلام و الاتصال على بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري
1. تكنولوجية المعلومات و الاتصال و أثرها على الزراعة..... 159
2. النموذج الجزائري في إصلاح و تمكين الزراعة 160
3. واقع تكنولوجية الإعلام و الاتصال و في توجهات الصناعة الجزائرية..... 162
1.3. واقع الصناعة الجزائرية في الألفية الجديدة..... 162
2.3. تكنولوجية الاعلام و الاتصال و دورها في تنمية الإنتاج الصناعي 163

4. تكنولوجية الاعلام و الاتصال و قطاع الخدمات في الجزائر 169

1.4. مؤشرات تكنولوجية الاعلام و الاتصال في الجزائر 169

2.4. تطور سوق تكنولوجية الاعلام و الاتصال في الجزائر 2013 172

1.2.4. شبكة الهاتف و تطورها في الجزائر 172

2.2.4. الانترنيت و تطورها في الجزائر 177

3.2.4. حظيرة آلات وبرامج الكمبيوتر في الجزائر 181

3.4. استعمالات تكنولوجية الاعلام و الاتصال و انعكاساتها على قطاع الخدمات في الجزائر 182

1.3.4.قطاع الإدارة والحكومة الالكترونية 183

1.1.3.4. سرعة أداء الخدمات 183

2.1.3.4. تخفيض التكاليف 183

3.1.3.4. اختصار الاجراءات الادارية 184

2.2.4. قطاع التربية الوطنية 184

1.2.2.4. النظام الوطني للاعلام و الاتصال 185

2.2.2.4. النظام الوطني للتسيير الأكاديمي 185

3.2.2.4. النظام الوطني للتسيير الإداري 186

4.2.2.4. النظام الوطني للتعليم 186

3.2.4. قطاع التكوين المهني و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي 187

1.3.2.4. قطاع التكوين المهني 187

2.3.2.4. قطاع التعليم العالي و البحث العلمي 188

4.2.4. قطاع الصحة و قطاع العدل 189

1.4.2.4. قطاع الصحة 189

2.4.2.4. قطاع العدل 192
5.2.4. القطاع المصرفي 194
6.2.4. دوافع استعمال تكنولوجية الاعلام و الاتصال في قطاع السياحة و النقل195
1.6.2.4. قطاع السياحة 195
2.6.2.4. قطاع النقل 197
7.2.4. قطاع الاذاعة و التلفويون 198
الخلاصة 200
خاتمة عامة 202
قائمة المراجع 208

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التكنولوجيا حسب مراحل تطورها	20
02	خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي	32
03	نسمة و عدد مستخدمي الانترنت في بعض الدول العربية لسنة 2014	51
04	الفرق بين الانترانت والانترنت	54
05	العلاقة بين الإنترنت و الإنترانت و الإكسترانت	56
06	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي العربي حسب الترتيب التنازلي لعام 2013	70
07	أهداف التنمية للألفية	101
08	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للفترة 2008-2013	143
09	واردات قطاع تكنولوجية الاعلام و الاتصال في الجزائر لسنة 2012	164
10	توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك للفترة 2012-2013	165
11	قائمة مؤشرا تكنولوجية الاعلام و الاتصالات المتعلقة بمجتمع المعلومات في الجزائر	170

12	تطور العدد الاجمالي للمشتركين في خدمة الهاتف النقال للفترة 2010-2013	**172**
13	العدد الاجمالي للمشتركين حسب متعاملي الهاتف النقال للفترة 2012-2013	**174**
14	النمو السكاني و تطور استخدام الانترنت في الجزائر للفترة 2000-2013	**178**
15	عدد مشاريع قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2012	**182**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقارب التكنولوجي بين تكنولوجية المعلومات والاتصال	23
02	مراحل تطور نظام المعلومات	39
03	تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية	44
04	الاشتراكات في اتصالات الهاتف النقال	59
05	الحلقة المفرغة	89
06	توزيع الناتج المحلي الاجمالي العربي لعام 2013	109
07	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للفترة 2005-2015	111
08	نسبة نمو اجمالي الدخل القومي في العالم لعام 2009	114
09	مستعملو الإنترنت بحسب مستوى التنمية، في الفترة 2003-2013 وبحسب المناطق 2013	120
10	الأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت، 2013	121
11	اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشيطة للفترة 2007-2013	122
12	تغلغل اتصالات الهاتف النقال لسنة 2013 و معدلات نمو الاشتراكات في اتصالات الهاتف النقال، الفترة 2005-2013	123

13	عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الدول العربية للفترة 2003-2013	145
14	توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك للفترة 2012-2013	166
15	تطور العدد الاجمالي للمشتركين في خدمة الهاتف النقال للفترة 2010-2013	173
16	العدد الاجمالي للمشتركين 2012-2013	175
17	عدد المشتركين حسب المتعاملين 2012-2013	175
18	توزيع حصص المتعاملين في السوق بالنسبة لعدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر للفترة 2012-2013	176
19	ترتيب عشر أحسن دول افريقية في عدد مستخدمي الانترنيت لعام 2012	179
20	ترتيب عشر أحسن دول افريقية في عدد مستخدمي الانترنيت لعام 2014	180

مقدمة عامة:

عالم اليوم و ما أفرزه من متغيرات جديدة، و ثورة تكنولوجية جعلت الاقتصاد المعلوماتي يهيمن على قوى الإنتاج، و هذا في ظل متطلبات كثيرة أو جدتها العولمة لتجعل العالم أشبه ما يكون بالقرية الكونية التي يحكمها وعي جديد هو الوعي الكوني.

فقد شهدت الألفية الجديدة قفزات كبيرة في الاستخدام المتزايد للإنسان لأدوات وتكنولوجيات مختلفة، من أهمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

هذه الأخيرة فجرت ثورة هائلة في نظم الاتصال و المعلومات، وساهمت بذلك في تنمية و توجيه الاقتصاد و المجتمع الدولي إلى المزيد من التقارب، ليصبح من غير الممكن أن ينعزل اقتصاد بلد ما عما يجري عالميا، حيث أن تيار التطور التكنولوجي الجارف امتد ليشمل مختلف القطاعات، خاصة منها الاقتصادية.

فالوضع الجديد، دفع و اضعي السياسيات الاقتصادية ، و مديري المؤسسات إلى تبني توجهات إستراتجية مستحدثة تسمح بالانفتاح على مجالات حيوية و تبني أساليب و ممارسات متطورة للتكيف مع متطلبات التقدم التكنولوجي، و استيعاب المتغيرات العالمية الكبرى.

وكان أهم أوجه هذه التطورات، تغيير بنية عمل المؤسسات الإنتاجية على مستوى ك القطاعات الاقتصادية ، التي جعلت من أولوياتها تطوير راس المال الفكري و الاهتمام بتشجيع التجديد و الابتكار عن طريق الاعتماد على هذه التكنولوجيات و تسخيرها لتحقيق نمو اقتصادي، من اجل تحسين الظروف الاجتماعية و الإسهام بدور كبير في تنمية اقتصاديات البلدان و رفاهية شعوبها.

وكان ظهور الاقتصاد الجديد، من أهم السمات المميزة لهذا العصر- عصر المعلومات- و الدافع القوي لكل المؤسسات حتى تجد لنفسها منهج عمل سليم وواقعي، يسمح لها بالاستجابة لمتطلباته المختلفة، بما فيها تحقيق الجودة التنافسية، رفع الكفاءة الإنتاجية و الانفتاح على الأسواق العالمية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال رصد التغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي، لضمان مستقبل واعد على الصعيدين الإقليمي و الدولي و التحكم في المعرفة و الخبرة و حسن تسييرها، ذلك لا مكان لمن لا يملك أسباب التكنولوجيا.

فخلال السنوات القليلة الماضية أدركت الجزائر ضرورة تحديث أنظمتها الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا إليها عن طريق جلب الاستثمار الأجنبي و إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء به إلى مستوى التطورات الحاصلة ، وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005 إلى يومنا هذا في إطار تحديث وسائل التصنيع، و الزراعة و النقل و الإعلام و الاتصال و الدفع الالكترونية وعصرنتها، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو التقدم و تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

- **إشكالية الدراسة:**

ضمن الإطار العلمي والفكري المتداخل وأمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي : **ما المقصود بتكنولوجية الإعلام و الاتصال و ما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الجديدة ؟**

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع.

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما المقصود بالتكنولوجيا ؟ و ماذا نعني بتكنولوجيا الإعلام والاتصال؟ و ما هي أهم شبكات الاتصال؟
2. ما هي أهم الأطر النظرية للتنمية الاقتصادية ؟
3. ماهي انعكاسات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية ؟
4. ما تأثر حداثة الإعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة :**

بناءا على ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهدافه يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها و هي كالآتي:

1. التكنولوجيا تقدم أدوات من شانها تدعيم عناصر و أساليب الإنتاج، وتوفر عدة خيارات لتحديث الاقتصاد في كل مكان وزمان.
2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال سلاح ذو حدين، وواقع فرض نفسه لا نستطيع الهروب منه.

3. التنمية الاقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل الإجمالي و الفردي، بل التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية و إقتصادية و تكنولوجية.

4. إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و القضاء على التخلف الاقتصادي و تحقيق التقدم الحضاري يقتضي مسايرة التطور التكنولوجي(تكنولوجيا الإعلام و الاتصال).

5. تنمية الإقتصاد الجزائري والرفع من قوته التنافسية وتحقيق التقدم الاقتصادي في ظل المتغيرات الدولية ،يستلزم استخدام حداثة تكنولوجيا الإعلام ولاتصال .

- **أهداف الدراسة :**

تتمثل الأهداف الرئيسية من دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

- ✓ أن يكون إضافة جديدة ومساهمة بناءة في إثراء المكتبة، وتبصير القارئين بما أحدثته تكنولوجية المعلومات و الاتصال.
- ✓ محاولة تسليط الضوء على التكنولوجيا و أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية.
- ✓ محاولة معرفة مدى استجابة الاقتصاد الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي واهم التحديات التي تواجهه لإيجاد الحلول المناسبة .

- **أهمية الدراسة :**

- إن حداثة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و حتمية إرتباطها بكافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والإدارية يفرض على الإقتصاد الجزائري ربط اقتصاده بالاقتصاد الخارجي لمواكبة التطورات و التحولات على الصعيد الدولي.

- تعتبر المعرفة طريقا لتحديث التكنولوجيا التي أصبحت الوسيلة الرئيسية للأمم المعاصرة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي هي أساس التقدم والانطلاق، لذلك تولي الدول المتقدمة اهتماما فائقا للمعرفة وطرق تحقيقها.

- يتسم الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة .
- البعد الاقتصادي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لا يأتي فقط من كونها تساهم بقوة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضا وبالأساس في سياسات إعداد التراب الوطني وإزاحة التهميش عن المناطق النائية وما إلى ذلك.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات مستمرة.

- ✓ محاولة ضبط المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات و المفاهيم الأساسية في موضوعنا و التي تشهد نقاشات إقتصادية على مستوى التيارات الفكرية و الإقتصادية ، كمصطلح التكنولوجيا، الإعلام و الاتصال ، المعلوماتية،التنمية،التي من الصعب إعطاء لها تعريف موحد وشامل يضبط معناها لاختلاف وجهات نظر المفكريين والمنظرين .

- ✓ الإهتمام الشخصي بالتحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري خاصة نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، في إطار الاندماج في الإقتصاد العالمي الذي تسيره التكنولوجيا، وذلك من خلال قراءة أثر حداثة التكنولوجيا على قطاعات الاقتصاد

الوطني وتتبع نتائجها وتحليلها بهدف إعطاء حوصلة تقييميه والتوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الإقتصاد الجزائري.

✓قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة.

- **دراسات سابقة:**

من خلال تصفحنا للمكتبة الجزائرية، وجدنا بعض الدراسات السابقة تناولت بعض جوانب الموضوع ولكنها لم تتطرق إلى الموضوع بشكله هذا، وعموما فإن الدراسات المتصلة مباشرة بالموضوع تكون تقريبا منعدمة إلا أننا نشير إلى وجود بعض الدراسات التي أشارت إلى هذا الموضوع هي:

1. الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر، للباحث إبراهيم بختي ، جامعة الجزائر، 2003.
2. الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، للباحث عبد الله بلوناس ، ،جامعة الجزائر،2004،2005.
3. تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كمدخل لتفعيل إدارة التغيير بالمؤسسة، الاقتصادية، للباحث ضيف أحمد،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013.
4. تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، للباحث نوفيل حديد، جامعة الجزائر، 2007

- **منهج البحث:**

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالتكنولوجيا و تكنولوجيا الاعلام والاتصال أو تلك الخاصة بالنمو و التنمية لاقتصادية كذا الخدمات التي تقدمه التكنولوجيا للإعلام و لاتصال ، وهذا ما يتوافق مع طبيعة البحث ، بما يساعد على فحص جميع المعلومات ومن ثم تحليلها واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج ،إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لاستعراض أهم المحطات التنموية في اقتصاد الجزائر .

- **أدوات الدراسة :**

للإعداد الرسالة اعتمدنا على العديد من الكتب باللغة العربية واللغات الأجنبية ، أطروحات دكتوراه ، العديد من المقالات والدوريات ، كما تم الاعتماد على التقارير والإحصائيات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكذلك تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة كالديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي على مواقع الانترنيت، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري.

- **محتويات البحث:**

لقد إرتئينا خلال دراستنا أن نقسم عملنا هذا إلى أربع فصول تتمحور حول :

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري و المفاهيمي للتكنولوجيا، حيث خصصنا المبحث الأول لمفهوم التكنولوجيا بحيث تكلمنا عن تعريفات و مهام التكنولوجيا، كما تطرقنا لدراسة عناصر و أنواع التكنولوجيا. كما تمحور هذا الفصل حول التكنولوجيا الحديثة للإعلام

والاتصال، و فيه خصصنا المبحث الثاني لماهية التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال و الآثار المترتبة عليها و سلطة المعرفة التي شملت تقنيات الاتصال، ثم خصصنا المبحث الثالث لمظاهر الإعلام و الإيصال من انترنت و شبكات الاتصال و سرعة التواصل و النفاذ للأسواق.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل مضامين للتنمية الاقتصادية، حيث خصصنا المبحث الأول حول الإطار النظري للنمو و التنمية الاقتصادية، فيما خصص المبحث الثاني لاستراتجيات التنمية الاقتصادية التي تعتمد على تنمية قطاع الصناعة و الزراعة وتلبية الحاجات الأساسية.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدور تكنولوجية الإعلام و الإتصال في التنمية الاقتصادية، حيث تناولنا في المبحث الأول للعالم المتقدم ومدى تأثر قطاعاته الاقتصادية بالتكنولوجيا الحديثة و مستجدات تقنيات للإعلام و الاتصال، فيما تناولنا في المبحث الثاني العام المتخلف و تحديد فجوة التنمية مقارنة مع العالم المتقدم الذي نقل إليه ما توصل له من تقدم تكنولوجيي عن طريق الاستثمار المباشر على أرضه.

الفصل الرابع: : تطرقنا في هذا الفصل إلى انعكاسات تكنولوجية الإعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث عالجنا في المبحث الأول إتجاهات التنمية في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لأثر تكنولوجية الإعلام و الاتصال على بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري من أجل محاولة النهوض و الارتقاء بالاقتصاد الوطني.

تمهيد:

إن المتتبع لتاريخ البشرية يجد أنها مرت بعدة ثورات ولعل آخرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،هذه الأخيرة أحدثت القطيعة بين كل ما هو قديم و أصبح جديد اليوم قديم الغد، ففي خضم هذا الزخم الهائل من تراكم المعرفة ووسائل الحصول عليها وتداولها، أصبحت المعلومة هي المورد الأكثر أهمية مقارنة مع بقية الموارد الكلاسيكية، كما أن المعلومة قد تربح العدو في المعركة كذلك في الاقتصاد، لذلك أصبح الاهتمام بالمعلومة المستوفية الشروط الشغل الشاغل لأي قطاع اقتصادي أو اجتماعي باعتبارها نقطة القوة والتميز في عصر سمته الأساسية هي المعلوماتية .

وإذا أتينا إلى قطاع الاتصالات فنجد أنه شهد في فترة قصيرة تحولا حاسما بفضل التطورات التكنولوجية التي يقوم عليها، حيث أصبح يشكل البنية التحتية لما يعرف اليوم باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الجديد، الذي يعتمد على المعلومة وطرق إيصالها في أقصر وبأقل التكاليف، ونظرا للتطور الهائل الذي شهده هذا القطاع ومدى مساهمته في جميع القطاعات وخاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، الألياف الضوئية، الهاتف النقال،كل هذا وضع العالم أمام تحد جديد ألا وهو امتلاك تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والتحكم فيها.

المبحث الأول: التكنولوجيا

1. المقاربة النظرية لتكنولوجيا:

1.1. تعريف التكنولوجيا:

1.1.1 . التكنولوجيا لغة:

يرجع أصل التكنولوجيا Technology إلى الكلمة يونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos)أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي[1]. كما عرفها كونتز Koontz بأنها: "المعرفة الكلية بطرق القيام بالأعمال"[2].

وعليه فان كلمة التكنولوجيا تربط ذهن الإنسان أو إبداعه الفكري أو خياله العلمي بالتطبيق المادي أي ربط الناتج النظري بالتجهيزات الرأسمالية و كل ذلك يكون من خلال معالجة هادفة لإحداث تحولات في كل من الأسلوب و الوسيلة معا[3].

[1] غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم و مداخيل تقنيات تطبيقات علمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006 ص 22.

[2] K. Chandrakandan & autres, Development Communication And information management, pragati prakashan, begum bridge, MEERUT, 2003, p41

[3] هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد التكنولوجي ، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الثانية 2006 ،ص24.

2.1.1. التكنولوجيا اصطلاحا: هناك العديد من التعاريف و المفاهيم نذكر منها :

- يمكن تعريفها من جهة التحليل الاقتصادي بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرف إنتاج أو استعمالها في إنتاجسلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها، أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية[1].

- إنها تطبيق للمعارف في إطار مراحل الإنتاج منذ مرحلة البحث حتى تلك المتعلقة ببيع المنتوج و العناصر الأساسية يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة و ذلك بدءا من النظرية العلمية حتى فن البيع على مستوى إدارة المشروع[2].

إن الشيء الحديث في الموضوع هو اللفظ ذاته أما ظاهرة التكنولوجيا فهي قديمة قدم الإنسان وهناك اتفاق على المفهوم العام لهذه الكلمة بالرغم من اختلاف النصوص التعريفية لها.

3.1.1. تعريف التكنولوجيا بعناصرها المتداولة: تعددت الآراء في تعريف التكنولوجيا من زاوية عناصرها القابلة للتداول.

ذلك أن هذا الاتجاه قد نظر إليها كحزمة Paquet من المعلومات.بما في ذلك المخترعات و براءات الاختراع Brevets و العلامات التجارية و حقوق الملكية الصناعية الأخرى التي تتناول المعرفة الفنية Know-how و المهارات اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات وتسويقها.

[1] نوفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 51-52.

[2] بوجمعة سعدي نصيرة،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص20.

من ذلك ما ذهب إليه البعض في تعريف التكنولوجيا بأنها " مجموعة المعارف و المهارات و التجهيزات التي تتعلق بعملية بناء منشاة صناعية تحتاج إلى الحصول على الآلات و المعدات الصناعية و تعلم طرق استخدامها و توفير العمالة المدربة ذات الخبرة بالتقنية ".

أو بأنها " المعرفة و الخبرات و المهارات الواجب توافرها لصناعة منتج معين أو عدة منتجات. بالإضافة إلى المعلومات و المعرفة الفنية الواجب توافرها لإنشاء الوحدات الصناعية اللازمة لهذا الإنتاج"[1].

4.1.1. تعريف التكنولوجيا بأثرها على الإنتاج:

ذهب البعض إلى ضرب مثل إيضاحي لبيان مفهوم التكنولوجيا بقوله " انه إذا كان الوصول إلى البخار هو نتيجة لمجهودات وأبحاث علمية ، فان التطبيق العلمي و استخدام هذا البخار لتسيير السفن و الآلات هو تطبيق فني له. هذا التطبيق الفني – يمثل التكنولوجيا وهي المعرفة الفنية وفق ابسط التعريفات، فالتكنولوجيا"هي التطبيق العملي للأبحاث العلمية ".

* يقصد بحزمة المعلومات بيع التكنولوجيا في صورة معلومات إجمالية مع المعدات و الآلات دون فصل بين ما يلزم منها و ما لا يلزم للدولة مستقبلة التكنولوجيا.

[1] صلاح الين جمال الدين،عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،مصر،2005 ،ص ص 39،38.

إذا هناك البحث العلمي النظري من ناحية والتطبيق من الناحية الأخرى.

وبعبارة أخرى يعرفها البعض الأخر بقوله " إن العلم أساس المعرفة، و التكنولوجيا هي تطبيق للمعرفة " وان العلم هو محرك التكنولوجيا، و التكنولوجيا هي محرك التنمية[1].

إلا انه و إزاء البحث عن مفهوم أوسع من ذلك بحيث لا يشمل أثار التكنولوجيا فحسب بل ويبين آثارها الاجتماعية و الاقتصادية مع ابرز العناصر الداخلة في كل عملية إنتاجية وجد رأى أخر في لفقه...يمثل :

5.1.1. تعريف التكنولوجيا بأنها ابتكار وسائل و أساليب جديدة في الإنتاج:

ذهب البعض إلى أن دراسة موضوع التكنولوجيا يقتضي التحليل العلمي للتنظيم، و التحسين و تغيير مكونات كل نشاط إنتاجي و تجاري و مالي داخل الإنتاج الاجتماعي بهدف جعل العمل الإنساني أكثر فعالية وذلك في إطار نظام اقتصادي واجتماعي معين.

وخلص من تحليله إلى تعريف التكنولوجيا بأنها " مجموع المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات و تتضمن وظائف الإنتاج و الإدارة و التنظيم معتمدة على العلم و مرتكزة على البحث والتطوير.

و في ذات الاتجاه ذو الميول الاجتماعية و الاقتصادية يعرف البعض التكنولوجيا بأنها " هي مجموع المعارف و المهارات التي تمكن المجتمع كونتز Koontz بأفراده ذاتيا من إنتاج السلع و الخدمات، و قد تدخل بعض المكونات و المعدات كجزء من التكنولوجيا ن أو هي بعبارة مختصرة " معرفة كيفية أو علم أصول الصناعة . وفي ذات الاتجاه يقول عنها

[1] صلاح الين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، مرجع سابق ،ص 40.

البعض بأنها " ليست معرفة تقنية أيا كانت فحسب، إنما هي المعارف الفنية التي تكمل بنجاح وسائل للإنتاج الصناعي[1].

إن التكنولوجيا تتضمن التقنية أما التحديث أو التطور التكنولوجي فينتج عنه:

1. إنتاج نوع من السلع الجديدة.
2. تحديث طريقة أو وسيلة الإنتاج.
3. تقليل تكاليف الإنتاج.
4. استخدام مدخلات جديدة، ... الخ.

فمفهوم التكنولوجيا يعبر عن الإمكانيات العقلية و المعرفية و تراكم الخبرات و الإبداع لدى الأفراد من اجل تقديم تقنية أكثر تطورا مما هو مجرد[2].

2.1.التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج. وبطبيعة الحال فان هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية (Connaissances scientifiques) و بعبارة أوسع واشمل فان التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع[3].

[1] صلاح الين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، مرجع سابق ،ص ص 41،42.
[2] ردينة عثمان يوسف وآخرون، تكنولوجيا التسويق ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن،الطبعة الأولى ، 2004، ص 24.
[3] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الاولى2007، ص 141.

و التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا. وتتكون التكنولوجيا من حزمة (Paquet) من العناصر التي قد تكون متضمنة (Incarné) في السلع الرأسمالية كالمكائن و المعدات،أو قد تكون غير متضمنة (Désincarné) في المعدات الرأسمالية ، بل تكون متضمنة في البشر ، وتأخذ شكل المهارات المحسنة بالنسبة للعمل و الادراة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال الزراعة المحاصيل و التي تسمى دورة المحاصيل الحديثة (Rotation des cultures) أو طريقة صنع القماش أو بناء المنازل ...الخ.

و علي أية حال فان كلا من التكنولوجيا المتضمنة و غير المتضمنة هي عبارة عن معرفة.

وبشكل عام فان التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية[1]:

أ. المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.

ب. المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين.

ج. براءات الاختراع والعلامات التجارية.

د. المعرفة غير مسجلة.

و يجب على التكنولوجيا أن تلائم ظروف و قدرات كل بلد لأجل إحداث طفرات إنتاجية و بالتالي تقدما صناعيا و حضاريا. و هذا لأن التكنولوجيا هي ليست فقط وسيلة الإنتاج و لكن كذلك ركيزة من ركائز التنمية. لذلك يجب تقرير أي السلع يجب إنتاجها و أي

[1] مدحت القريشي، الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات ،مرجع سابق، ص 142.

الخدمات يجب أدائها. و لقد أدى إدخال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج في أوروبا و أمريكا و غيرها من البلدان الصناعية الجديدة إلى تحقيق إنجازات هامة يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- رفع كفاءة و منفعة المنتجات.

- توفير الوقت و الجهد و المال.

- تقليل تكلفة السلع و أسعارها و دعم تنافسيتها.

- تحقيق ميزات و وفرات الحجم الكبير من الإنتاج.

- توفير و تخفيض العاملين ذوي المهارات المكلفة كثيرا.

- تخفيض تكلفة الأجور و المرتبات لأن الآلات تحل محل العديد من العاملين ذوي الأجور المرتفعة.

- تقليل أو منع الفاقد و التالف من المواد و الهادر و الضائع من الوقت و الجهد.

- تخفيض حجم و عدد المشرفين و المراقبين و المدققين على المنتوج و المواد الداخلة في إنتاجه، بسبب إدخال الآلات في التصنيع و التغليف و هذا من شأنه أن يوفر جزءا من التكاليف.

[1] صلاح عباس، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص ص 100،99.

تمثل التكنولوجيا إذن ناتج التطور الكمي والنوعي عبر العصور، فهي تمثل ظاهرة اجتماعية ومفهوم حضاري متكامل يكون الإنسان محوره وموقع الأساس فيه ، لذلك لابد من ذكر أهم الخصائص التي تمتاز به التكنولوجيا:

2.خصائص التكنولوجيا :

1.التكنولوجيا علم مستقل له أصوله وأهدافه ونظرياته.

1. التكنولوجيا علم تطبيقي يسعى لتطبيق المعرفة .
2. التكنولوجيا عملية تمس حياة الناس.
3. التكنولوجيا عملية تشتمل مدخلات وعمليات ومخرجات .
4. التكنولوجيا عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة.
5. التكنولوجيا عملية ديناميكية أى أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات.
6. التكنولوجيا عملية نظامية تعنى بالمنظومات ومخرجاتها نظم كاملة أى أنها نظام من نظام.
7. التكنولوجيا تهدف للوصول إلى حل المشكلات.
8. التكنولوجيا متطورة ذاتيًا تستمر دائمًا في عمليات المراجعة والتعديل والتحسين.

تحديد المكونات الثلاثة التالية للتكنولوجيا :

- **المدخلات Entrées:** وتشمل جميع العناصر والمكونات اللازمة لتطوير المنتج ، من : أفراد ، نظريات وبحوث ، أهداف ، آلات ، مواد وخامات ، أموال ، تنظيمات إدارية ، أساليب عمل ، تسهيلات.

- **العمليات Procédés:** وهى الطريقة المنهجية المنظمة التي تعالج بها المدخلات لتشكيل المنتج.

- **المخرجات Sorties:** وهى المنتج النهائي فى شكل نظام كامل وجاهز للاستخدام كحلول للمشكلات.

3.أنواع التكنولوجيا:

1.3.تصنف التكنولوجيا حسب مراحل التطور:

تصنف التكنولوجيا حسب تطورها إلى أربعة أنواع حسب ما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(01): أنواع التكنولوجيا حسب مراحل تطورها

نوع التكنولوجيا	التعريف / الخصائص
التكنولوجيا القاعدية	تكنولوجيا بسيطة(ممارسة وموجودة بالتساوي عند كل المنافسين)، ولكنها ضرورية لتواجد المؤسسة في السوق.
التكنولوجياالمفتاحية	وهي التي تكون درجة ممارستها محدودة من طرف بعض المنافسين(التكلفة/ أو الجودة)
التكنولوجيا البارزة	هي التكنولوجيا الجديدة في مرحلة التطور ، هامشية (قابلة لان تصبح تكنولوجيا مفتاحية)
التكنولوجيا الجنينية	وهي تكنولوجيا لازالت في ميدان البحث وتمارس من طرف القليل من المؤسسات، وهي خطيرة

المصدر: Jean Luc charron et sabine separi, organisation et gestion de l'entreprise, Paris Dunod. 2001, p 375.

كما يمكن التميز بين نوعين أساسين من خلال تأثيرهما على حجم الإنتاج جودته و نسبة استخدام اليد العاملة أو عنصر العمل، فهناك تكنولوجيا حيادية و أخرى غير حيادية.

2.3 .التكنولوجيا الحيادية: عندما لا تتأثر نسبة عنصري رأس المال و العمل بالتكنولوجيا نقول عنها تكنولوجيا حيادية، و في هذه الحالة تتصف التكنولوجيا بأنها ترفع الإنتاجية دون عزل و حدات من العنصرين المذكورين سابقا.

3.3.التكنولوجيا غير الحيادية: في هذه الحالة فان التكنولوجيا تؤثر على نسبة استخدام عنصري راس المال و اليد العاملة فهي إذن منحازة و يمكن أن تكون في ثلاث حالات[1] :

- ✓ تكنولوجيا منحازة تجاه كل من رأس المال و اليد العاملة.
- ✓ تكنولوجيا منحازة نحو رأس المال.
- ✓ تكنولوجيا منحازة نحو اليد العاملة.

إن الاختيار بين أنواع التكنولوجيا و حالاتها المذكورة أعلاه تتوقف أساسا على تكاليف عناصر الإنتاج و طبيعة العملية الإنتاجية فمثلا عند ارتفاع سعر الفائدة على رؤوس الأموال فهذا يكون دافعا للمؤسسة أن تقلل من استعماله بقدر الإمكان و كذلك بالنسبة لطبيعة العملية الإنتاجية . فان اختيار أسلوب معين أو طريقة فنية معينة يلزم استخدام نسب معطاة.

وتجدر الملاحظة هنا أن الإطلاع المستمر على المستحدثات في مجال التكنولوجيا يعتبر من مهام المؤسسات الإنتاجية عامة و الصناعية بصفة خاصة و هذا ما يجعلها تحافظ على قدرتها التنافسية من حيث تكاليفها و أسعارها.

كما أن التكنولوجيا تصنف على أساس عدة معايير منها ما يلي[2]:

[1] محمد سعيد أوكيل ، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 1992 ، ص 110.
[2] عبد الحميد بهجت فا يد ، إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، مصر، 1997، ص 83.

4.3. على أساس درجة التحكم: تتميز من ناحية الملكية و درجة التحكم و هي نوعان:

1.4.3. التكنولوجيا الأساسية: وهي تكنولوجيا مشاعة تقريبا، وتمتلكها المؤسسات الصناعية والمسلم به أن درجة التحكم فيها كبير جدا .

2.4.3. تكنولوجيا التمايز: وهي عكس النوع السابق، حيث تملكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية، وهي تكنولوجيا تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.

5.3.على أساس موضوعها : حيث نجد فيها عدة أنواع وهي كما يلي:

1.5.3.تكنولوجيا المنتوج: وهي التكنولوجيا المحتواة في المنتوج النهائي والمكون له.

2.5.3.تكنولوجيا أسلوب الإنتاج: وهي تلك المستخدمة في عمليات الصنع، وعمليات التركيب والمراقبة.

3.5.3. تكنولوجيا التسيير : وهي المستخدمة في معالجة مشاكل التصميم والتنظيم وتسيير تدفقات الموارد، ومن أمثلتها البرامج والتطبيقات التسييرية (نظم دعم القرارات، نظم دعم المديرين ...إلخ).

6.3. تكنولوجيا التصميم: وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة،كالتصميم بمساعدة الحاسوب .

7.3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها.

4.التقارب التكنولوجي:

« يعرف التقارب في جوهره بأنه إلقاء تكنولوجيات مختلفة معًا، أو انصهار تكنولوجيتين أو أكثر لتكون شيئًا جديدًا يحمل صفات كل منها على حدا إلا أنه يكون متفردًا تمامًا في صفاته»[1].

حدث هذا الاندماج أو التقارب نتيجة التطور الحاصل لكل عنصر من عناصر تكنولوجية المعلوماتية من جهة وتكنولوجية الاتصال من جهة أخرى، وهذا ابتداء من الجيل الخامس. وعموما يمكن تمثيل هذا التقارب على الشكل التالي:

الشكل (01): التقارب التكنولوجي بين تكنولوجية المعلومات والاتصال.

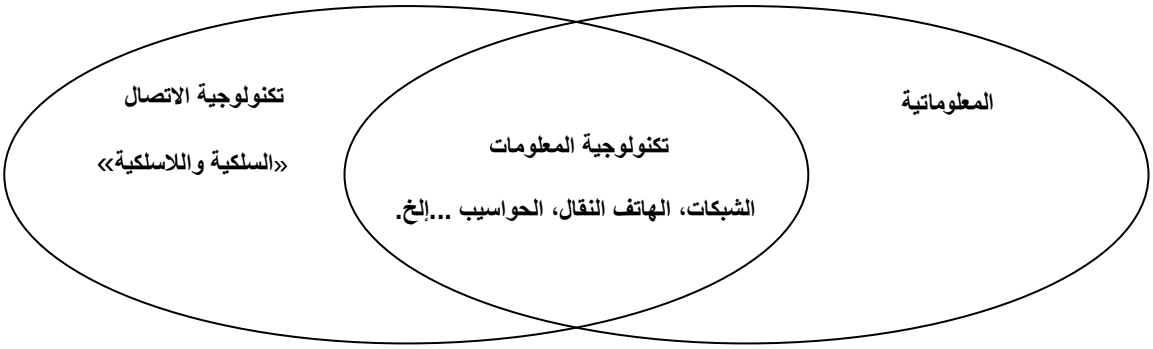

المصدر:ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 64.

[1] ضيف أحمد،تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كمدخل لتفعيل إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة مجمع اتصالات الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ،2013/2012 ،ص 64.

المبحث الثاني: ماهية تكنولوجية الإعلام والاتصال و سلطة المعرفة

1.التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال:

لقد أعطت التحولات التي أتت بها العولمة للإعلام والاتصال بعداً أكثر إتساعاً، حيث أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه محرك التحولات في السياسة والاقتصاد والفكر والفن والثقافة بل هو محورها ومحرضها، وعلى هذه الدلالة كان له ذاك الجبروت في تشكيل المعرفة وخلق المعايير الجديدة وفي تدمير أنظمة القيم التقليدية السابقة.[1]

إن المستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بشكل دقيق وصحيح وتمكن من تجاوز السلبيات. فبالمعرفة والتفكير والمعلومة يستطيع الإنسان تنمية قواه العقلية أكثر بكثير مما كان يجري سابقا، فالمعرفة هي الركيزة الأساسية التي أنشئت عليها جملة من المنافع الإنسانية عبر تاريخ البشرية وهي عاملا حاسما ومحددا للتفوق والتقدم باعتبار أنها مكونة من جملة من العناصر أهمها العلم والعلماء والتراكم المعرفي.

1.1. تعريف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

تظهر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال الجمع بين الكلمة مكتوبة ومنطوقة والصورة ساكنة ومتحركة وبين الاتصالات سلكية ولاسلكية أرضية أو فضائية ثم تخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة[2] ويرى معالي فهمي حيضر بأن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإيصال تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل

[1] فلاح كاظم المحنه، العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 249.
[2] بومعيل سعاد، فارس بوباكور،أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، عدد 03، مارس 2004، ص 205.

إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الإتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[1].

2.1. مميزات تكنولوجية الإعلام والاتصال:

تتميز التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال بعدّة مميزات نذكر منها:

– القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر مع إمكانية التحكم في نظام الإتصال.

– القدرة على استخدام وسائل إتصالية في أي مكان مثل الهاتف النقال بمعنى الانتقال من الأجهزة الثابتة إلى الأجهزة المتنقلة.

– اللاجماهيرية وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي.[2]

– الانتقال من اللغة الواحدة إلى اللغات المتعددة.

– الانتقال من تكنولوجيات التنوع إلى تكنولوجيات التكامل في الإتصال.

– يمكن لثورة المعلومات أن تمنح فرصة للفقراء بأن يصبحوا أغنياء وللمبتدئين بأن يكونوا محترفين ومنافسين حقيقيين. [3]

– الانتقال من الاعتماد على الثورة المادية إلى الاعتماد على الثورة الفكرية.

– الإهتمام أكثر بكفاءة العنصر البشري والسرعة في أداء الأعمال.

– التدفق السريع والكثيف للمعلومات مما يسمح للفرد بتنمية قدراته.

---

[1] معالي فهمي حيضر، نظم المعلومات،مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ،2002 ، ص 253.
[2] فلاح كاظم المحنه، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص 259.
[3] أحمد صقر عاشور وآخرون، آفاق جديدة في التنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997 ، ص337.

– سمحت التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بظهور أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، حيث أصبح الإنتاج يعتمد على كثرة المعلومات والابتكار والتجديد بدل التكرار في العملية الإنتاجية.

– ظهور تصنيفات جديدة للمعرفة قادرة على تحقيق طفرات تنموية لم يسبق الوصول إليها من قبل مما أدى إلى العمل في محيط عمل جديد قائم على أساس إدارة المعرفة ومحاولة إستعابها لتحقيق متطلبات العصر.[1]

– الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.

هذا باختصار أهم مميزات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال التي شهدتها نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين من خلال التعميق المكثف للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية ودورها المتزايد في المجالات المختلفة، حيث أحدثت تغيرات في خلق واستنباط مواد جديدة وأصبح الفن الإنتاجي السائد فناً إنتاجياً كثيف المعرفة.[2]

خاصة في فترة نهاية سنوات التسعينات التي تميزت بانطلاقة اقتصادية جديدة في البلدان الأكثر تصنيعا، حيث أن هذه النهضة كان محركها الرئيسي هذه التكنولوجيات الجديدة. [3]

[1] بومعيل سعاد، بوباكور فارس، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 03.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2003،ص 50.
[3] François Jakobiak, L'intelligence économique, 2 éditions, éditions d'organisation, Paris, 2001.P 19

2.البنية التحتية اللازمة لتكنولوجية الإعلام و الاتصال:

من المتفق عليه أن مجتمع الاتصال و المعلومات يعتمد بالأساس على توفير بنية تحتية للاتصالات تكون قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات و التطبيقات الاتصالية الجديدة.إلا أن المجال أصبح يتسم بطابعين يؤثران إلى حد بعيد على قدرة البلدان على انجاز البنية التحتية الضرورية وهما كالأتي:

أ. التجديد التكنولوجي المستمر و السريع الذي يشهده قطاع تكنولوجيا الاتصال و المعلومات.

ب.تزايد الحاجيات في مجال تكنولوجيا الاتصال، مما يحتم اللجوء إلى أساليب استثمار جديدة.

1.2. تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي :Technologies de l’information et l’économie de la connaissance

يتجه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو اقتصاد مبني على المعرفة، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات و لإعلام و الاتصال وضمنها البرمجيات من أهم دعائم هذا الاقتصاد. ويرافق ذلك أيضا تغيرات اجتماعية تجعل البعض يسمى المجتمعات القادمة مجتمعات المعلومات[1].

1.1.2.اقتصاد المعرفة Economie de la connaissance :

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة.

[1] حاج عيسى آمال، هواري معراج، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-23 أفريل 2003، جامعة عمارثليجي،الاغواط، ص 107.

وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسالة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين.

ذلك الإقتصاد " الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها وإنجازاتها وإستهلاكها بالمعنى الإقتصادي لمفهوم المستهلك، وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثروة المجتمع المنظور ومن رفاهيته الإجتماعية[1]"

فالمعرفة،" مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة " ،(حيث إن هذه الحقيقة نسبية وتعود أساسا غالى مدى قدرة الفرد على إدراكها وفقا لمبادئه و أفكاره بغض النظر عن صحتها ،وفقا للمدلول العام)[2]، وتعرف كذالك على أنها الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها شخص ما في تحليل ودمج المعلومات، رسم الاستراتيجيات، وضع الخطط وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة، أي قدرات تحليلية، قدرة استنتاجيه قدرة التحاور، الإشراف، الاستقلالية، قدرة القيام ببعض الأشياء بصورة تلقائية وعفوية[3].

[1] عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك،دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع :نقود مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012/2011،ص 33.

[2] ياسر الصاوى،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 2007، ص 17.

[3] Dominique Foray: L'economie de la connaissance, 3é edition, la découverte, Paris, 2004 p : 09.

كما أنها تعني:(منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثر وة للمنظمة)[1].

أما منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعلم مدى الحياة فقد عرفته بأنه هو" الإقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات[2]"

بينما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأعطت له تعريفا أكثر شمولية مفاده"نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي، الإقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية ، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات[3].

يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة على أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة . وعلى هذا الأساس يختلف هذا الاقتصاد عن باقي الاقتصاديات في بعض الأوجه أهمها:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة.
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

[1] Thomas H Davenport, Laurence Prusak : Working Knowledge, How Organisations Manage What They Know, Harvard business school press, 2000, usa, p : 03.

[2] سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة .2009 .ص441

[3] الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، المنهج و الإقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، سنة 2006 ، ص ص 25،26

- يسمح استخدام التقانة الملائمة يخلق الأسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.

- من الصعوبة في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والضرائب، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان في العالم، فإن ذلك يعني أن هناك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

كما يمكن تعريفه على أنه: نمط جديد من الاقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية . وفيه تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد[1].

– أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات[2].

[1] الرفاعي عبد المجيد.العرب أمام مفترقات الزمن والايدولوجيا والتنمية، دار الفكر، دمشق. 2002 ، ص207

[2] عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص25.

إذن فهو نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[1].

2.1.2. خصائص إقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة بالآتي[2] :

- لا تمثل المسافات أي كان حجمها عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو اندماجها.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد يتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتحاد القرارات بصورة أكثر حكمة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكنه أيضا صانع ومبتكرا لها.
- اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم بأسره لأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين .
- بروز الاهتمام بالمعلومة من حيث أرشفتها وتصنيفها وتخزينها وتوفيرها بطريقة ميسرة وعملية للباحثين.
- أصبحت الموارد البشرية المؤهلة هي المطلوبة .

[1] عيسى خليفي و كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 69.

[2] يوسف أحمد إبراهيم ، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية، 2004، ص 102.

⇦ يتمتع بالمرونة الفائقة ويملك القدرة المذهلة على التجدد والتواصل ويرتبط بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وأهمية الاختراع .

والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما أُصطلح عليه بالاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (02): خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي :	الاقتصاد المعرفي :
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس المال المعرفي.
– الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.

– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان و مكان.	– ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً –

2.2.شبكات الاتصال:

لقد قام الباحثون بتجارب على مجموعات من الأفراد شكلت شبكات اتصال المعرفة أثر هذه الشبكات على الأداء الوظيفي والرضا عن العمل وغير ذلك من المتغيرات ذات العلاقة.وقد تبين أن شبكة الاتصال تؤثر على ما يلي[1]:

- من يتصل بمن ولماذا؟
- عدد الأفراد الذين يتصل بهم الفرد؛
- درجة المشاركة في تكوين المعلومات المتدفقة في الشبكة؛
- درجة تملك الفرد للمعلومات داخل المؤسسة؛
- من يدركه الأفراد المنتسبين إلى المؤسسة كقائد في تلك المؤسسة؛
- من يدركه الآخرين كسبب أو نتيجة تتأثر بالمعلومات؛
- درجة رضا الأفراد عن أدوارهم ووظائفهم في المؤسسة.

هذه الشبكة قد تستخدم بغرض:

1. الاتصال بين العديد من البرامج التطبيقية والتي يتم تشغيلها على نظم مختلفة؛
2. تقاسم الموارد؛
3. توزيع الاستخدامات والتطبيقات على الحواسيب المتباعدة مكانيا.

[1] علوطي لمين،أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية على الموقع WWW.ULUM.NL السنة السادسة،العدد 38، 2008، اطلع عليه يوم 2012/03/13.

شبكة الاتصالات أو المعلومات هي عبارة عن شبكة من الحواسيب تسمح بالوصول إلى قواعد البيانات و تبادل محتوياتها .ولا يمكن الحديث عن شبكات المعلومات دون الحديث عن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

3.2. المعلوماتية:

1.3.2.السمات الأساسية لعصر المعلوماتية:

إن عصر المعلوماتية تميزه ملامح كثيرة، و لكننا سوف نكتفي بذكر الملامح المتعلقة بالاقتصاد و المؤسسة سواء بمحيطها الداخلي أو الخارجي و التي تتلخص فيما يلي[1]:

1. عالمية التنافس حيث أن نشاط المؤسسة أصبح لا يقتصر على المجال المحلي أو الإقليمي فقط و إنما اكتسب طبيعة كونية ، من خلال تدويل الأنشطة المالية عن طريق الشبكة الدولي للمعلومات التي ساهمت في تنشيط العولمة الاقتصادية.
2. سمحت التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال بالعمل في الوقت الحقيقي في المؤسسات، حيث أصبحت السرعة من أهم الأسس المعتمدة في أداء العمل التنافسي.
3. إن ثورة المعلومات سمحت بظهور التكوين الذاتي الذي يسمح بتنمية الفرد لقدراته من خلال الاستفادة من القدر الهائل للمعلومات.
4. انتهاج سياسات اقتصاد السوق من قبل المتنافسين ، بحيث أصبح التنافس خاضعا لاتفاقية التجارة الحرة GAAT.
5. التحول من الاعتماد على الثورة المادية ذات التوزيع المتباين، إلى الاعتماد على الثورة الفكرية التي تتزايد قيمتها عند مختلف الشعوب.

[1] بومعيل سعاد، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص ص 202،203.

6. " مجموعة من العناصر، التي تسمح بإيصال المعلومة اللازمة للعامل في الوقت المناسب حتى يستطيع أداء مهامه "[1].

2.3.2. تعريف المعلوماتية:

إن الانطباع الأول الذي يمكن لن يتبادر إلى الذهن بمجرد سماع مصطلح المعلوماتية ، هو المعلومات و هو ما لا يمكن تجاهله لان المعلوماتية هي حوسبة الكترونية للمعلومات، أو هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات ، إلا أن هذا لا يتوافق دائما مع ما تعرفه المعلوماتية من تزايد في محيط نشاطها ، وارتباطها بمجالات تقنية كثيرة و أنشطة تطبيقية متعددة جعلتها اكبر من أن تنحصر في مجال إنتاج المعلومات فقط .

إن ما يمكن قوله عن المعلوماتية هو أنها ذلك الإطار الذي يجعل التكنولوجيا ونظم المعلومات، و شبكات الاتصال و علوم الحاسوب إحدى الدعائم الأساسية في مختلف مجالات العمل الإنساني.

و المعلوماتية هي منظومة متكاملة تحكمها ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

العتاد:Matériel ، البرمجيات:Soft ware ، الموارد المعرفية Knowledge ressources، و التي تعادل الموارد المالية في الاقتصاد القديم ، و يعتبر الإنسان مصدرها فهو صانع المعرفة من حيث صيرورتها و تشكيلها و أساليب استخدامها[2].

فبعد ما كانت المعلوماتية مرتبطة بثورة الحاسوب و الالكترونيات في الخمسينات و الستينات ، أصبحت ألان تحدد بالنظم التي تستند إلى ثقافة المعرفة، مثل الشبكة العصبية و نظم الذكاء الصناعي ، و هو ما جعلها تعرف تحولا عظيما ، ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال بشكل كبير، حيث قامت بالربط بين الحواسيب المنتشرة عبر العالم ولتعطيها بعدا

[1] Sornet. Jacques: Information et système de gestion, et, technique plus, 1996, p90.

[2] مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة ،الدار الجامعية،بيروت لبنان، 2001 ، ص 78.

عالميا ، تجسد فيما يسمى بالشبكة الدولية للمعلومات و التي تعتبر قمة التطور الذي عرفته التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

4.2.قطاع المعلومات:

كما أوجد العصر الزراعي قطاع الزراعة وعصر الصناعة قطاع الصناعة، أوجد كذلك عصر المعلومات قطاعًا أخر هو قطاع المعلومات، لهذا فإننا نرى أنه من الضروري وفي إطار الحديث، عن عصر المعلومات أن نتطرق إلى مفهوم هذا القطاع ومكوناته.

1.4.2.مفهوم قطاع المعلومات:

يعرف قطاع المعلومات أنه :« القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، فضلاً عن السلع المطلوبة للقيام بهذه الأنشطة».[1]

يستنتج من هذا التعريف أن قطاع المعلومات يشمل كل الأنشطة التي تهتم بإنتاج المعلومات و تداولها، كما يشمل كذلك كل الوسائل و المعدات و المنتجين لها و الذين يقومون بتسهيل عملية إنتاج وإستهلاك المعلومات داخل المجتمع و الاقتصاد ككل.

2.4.2.الأهمية الاقتصادية والتنموية لقطاع المعلومات :تتضح الأهمية الاقتصادية والتنموية للمعلومات في أنها[2]:

1. تساهم في تنمية قدرة الدولة على الإفادة من الخبرات التي تحققت في الدول الأخرى؛
2. تساعد في ترشيد ما تبذله الدولة في البحث والتطوير في ضوء ما هو متاح من معلومات؛ –تضمن قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات؛

[1] محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيات المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000 ص21.

[2] جعفر حسن جاسم مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان :دار البداية ناشرون وموزعون،2010، ص 65

3. توفر بدائل وأساليب لحل المشكلات الفنية والتقنية، واختبارات تحد من المشكلات في المستقبل؛
4. ترفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية في قطاع الإنتاج والخدمات؛
5. تؤدي إلى ضمان القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف مستويات المسؤولية؛
6. تسهل عملتي البحث والتعليم، فالمعلومات هي الركيزة الأساسية للعمليتين البحثية والتعليمية؛
7. تساهم في التنمية الاقتصادية، فاقتصاد أي دولة لا يرتقي إلا بالاعتماد على المعلومات وتقنياتها.

فالمعلومات عبارة عن الحقائق ذات المعنى و المفيدة للعنصر البشري في عمليات معينة مثل عملية صنع القرارات الإدارية[1]. والشكل الموالي يوضح مراحل تطور نظام المعلومات:

[1] نبيل محمد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 18.

الشكل رقم (02): مراحل تطور نظام المعلومات .

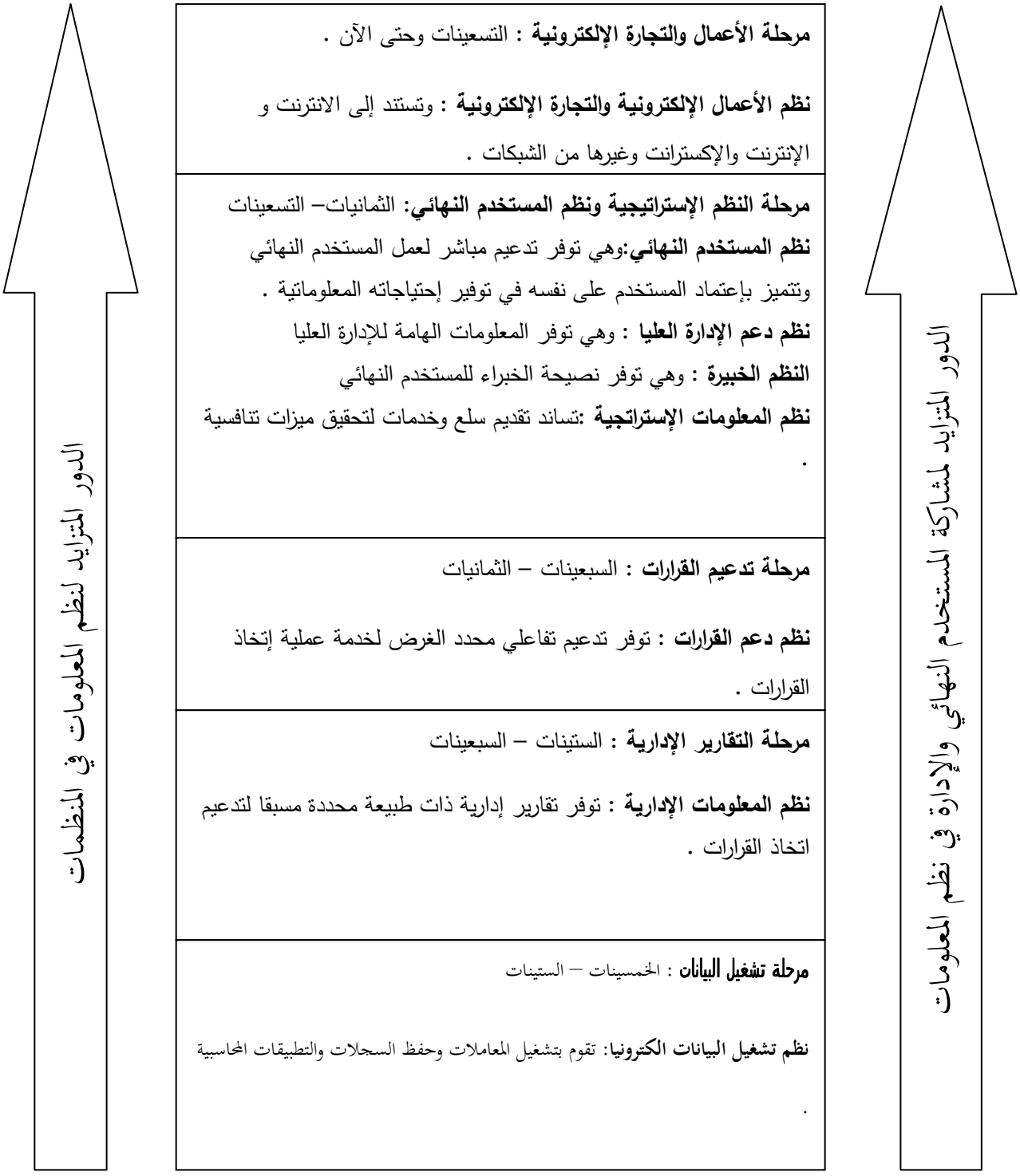

المصدر: منال الكردي و جلال إبراهيم العبد، المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية و التطبيقات، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية،مصر ،2003 ، ص 290.

5.2. تكنولوجية المعلومات و الاتصال:

لم تحض تكنولوجية المعلومات كغيرها من المصطلحات الجديدة خاصة مع ظهور الاقتصاد الجديد بتعريف موحد، بل تعددت هذه التعاريف وتنوعت تبعا لرؤية كل واحد لها، لذا سندرج عدة تعاريف حتى تبرز لنا أوجه الاختلاف والاتفاق بينها، لنعطي في الأخير تعريفنا لها.

مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليس مفهوما وحيد المعنى والتخصص، فهو من إهتمامات عدة تخصصات : الرياضيات، الإعلام الآلي، الاتصال، الأدب، علم الإجتماع، علم النفس، هندسة الاتصالات، الفلسفة.....و لقد ظهر مفهومه الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية باسم "تكنولوجيات الإعلام" الناتجة عن دمج الحواسب بالخطوط الهاتفية وفي اليابان بإسم الكمبيوتر و الإتصال وفي بعض دول أوروبا (إسبانيا،فرنسا....) بإسم الإتصال عن بعد و المعلوماتية بتأثر من علوم الإعلام شاع في أوروبا المصطلح الحالي[1]. فهي مصطلح يشمل كلا من تقديم وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات وإيصالها[2].

- **التعريف الأول:** « تكنولوجية المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، وإرسال المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي (صوتي) أو كتابي أو صورة ».[3]

[1] فيصل دليو، التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010 ص26.
[2] S.YADAV, foundation ou dation of information in formation technology, New Age International (P) Publisher, New Delhi, 3rd Ed, 2006, p2
[3] Michel Paquin, Gestion des technologies de l'information, Les éditions Agence d'arc, sans place, canada, 1990, P 17.

- **التعريف الثاني:** « تكنولوجية المعلومات هي استعمال التكنولوجية الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة، وتخزين واسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة».[1]

- **التعريف الثالث:** « المقصود بتكنولوجيا المعلومات و جميع الوسائل والأدوات اللازمة، ويتمثل ذلك في تكنولوجيا الاتصالات بعناصرها من الفاكس والتلفزيون والراديو والتليستكس والفيديوتكس واستخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات ومراصد المعلومات وشبكات الانترنيت والمؤتمرات عن بعد واستخدام القمر الصناعي والبريد الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال».[2]

عرفها آخرون على أنها : الجانب التكنولوجي في نظام المعلومات، والذي يتضمن الأجهزة وقواعد البيانات والبرمجيات والشبكات وأجهزة أخرى[3] .

- **التعريف الرابع:** « هي التي تظم كل من تجهيزات العتاد و البرمجيات و خدمات الإعلام الآلي سواء كانت داخلية أو خارجية »[4]

[1] Roger carter, Information technology, made simple books, without place, London, 1991, P 08.
[2] http://pidvos.maktoobblog.com/1130956/(2012/03/26 اطلع عليه يوم)
3 وصفي عبد الكريم لكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص33 .
[4] L'impact des NTIC sur la compétitivité des entreprises industrielles, Étude présentée à la CPCI par GMV Conseil, P 163,sur :, téléchargé le 27/03/201 2.http://insee.fr/sessi/cpci/cpci2000/Etude3.pdf

وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "القاعدة الأساسية التي تبنى في ضوئها المنظمات الإدارية و المنشآت ميزتها التنافسية". و يقصد بالتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية و العلمية والتطبيقية التي يمكن أن تسهم في توفير الوسائل، المعدات، الآلات، الأجهزة الميكانيكية والإلكترونية ذات الكفاءة العالية و الأداء الأفضل التي تسهل للإنسان الجهد و توفير الوقت و تحقق للمنظمة أهدافها النوعية و الكمية بكفاءة و فاعلية"[1]. كما يقصد بها أيضا على أنها اندماج ثلاثي الأطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائط الاتصالات الحديثة التي تشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات أليا[2].

كما تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج عنصرين هامين:

الأول: أن تكنولوجية المعلومات هي حقل من حقول التكنولوجية والتي تهتم بمعالجة المعلومات.

الثاني: التركيز على عمليات الاستقطاب، التخزين والمعالجة (المعلوماتية)، وعملية البث (الاتصال).

[1] شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجّلد5 ، العدد .4 2009، ص 478.

[2] سلمان جمال داود ، اقتصاد المعرفة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،2009 ،ص 54

[3] حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من -الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2010/2000- دراسة مقارنة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 09- 2011، ص 68

1.5.2. خصائص تكنولوجيا المعلومات:

لقد حدد مارت (**Martin**) خمسة معايير لمجتمع المعلومات هي [1]:

أولاً. المعيار التقني: ويمثل الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات كمصدر للعمل والثروة والبنية التحتية .

ثانياً. المعيار الاجتماعي: حيث تبرز أهمية المعلومات في تحسين شروط الحياة، وينتشر استخدام الحاسوب والاستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية، وتلعب المعلومات دوراً مهماً في التنمية البشرية الشاملة (التعليم، والصحة،و...إلخ).

ثالثا. المعيار الاقتصادي: ويركز على دور المعلومات في الاقتصاد، بحيث يصبح اقتصاد معلومات، وتزداد التجارة الإلكترونية كمؤشر على ذلك، وتصبح المعلومات مصدر ثروة وسلعة، ومصدر اقتصاد مهم، وتكون فرص عمل جديدة، ويبرز الاقتصاد الإلكتروني والعملة الإلكترونية والتحويل الإلكتروني وباختصار(اقتصاد معلومات) .

يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات، لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية إلى معلومات اقتصادية .

وتستخدم الاتصالات التلفونية لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية ،تطبيقات التكنولوجيا في الحصول على السيطرة والتخزين واسترجاع وتشغيل واتصالات المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية بين البنوك وشركات التأمين والجمارك والضرائب والبنك المركزي ووزارات الاقتصاد والمالية والتجارة وتشغيل المعلومات بسرعة فائقة ،ويتم تنمية تكنولوجيا المعلومات بالخطوات التالية :

[1] ربحي مصطفى عليان، خصائص مجتمع المعلومات، اطلع عليه يوم 2012/03/29على الموقع http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1436 ،افريل 2008.

– تخزين واسترجاع المعلومات الاقتصادية؛

– مناولة وتبادل مدخلات ومخرجات المعلومات الاقتصادية بمعدلات السرعة المختلفة حسب الأولويات والحاجة؛

– السماح لصناع السياسات والقرارات الاقتصادية والاستثمارية بالتصرف ودعم القرارات حسب قدراتهم وتخصصهم. و الشكل الموالي يوضح مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات :

الشكل رقم(03): تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية

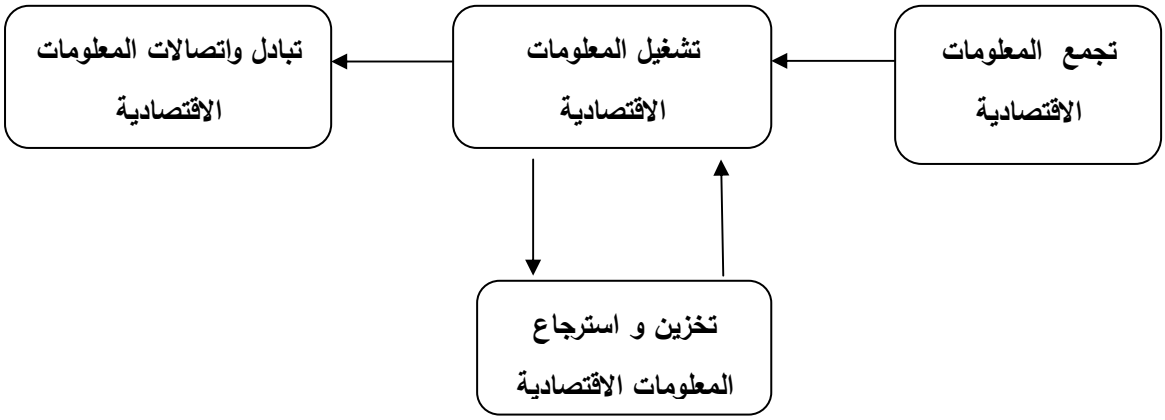

رابعاً. المعيار السياسي: و يركز على زيادة وعي الناس بأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ومشاركتهم في صنع القرار السياسي، واستخدام المعلومات في الاقتراع، والتصويت، وتكوين جماعات الضغط وجماعات النقاش التي تتجاوز الحدود الوطنية.

خامساً. المعيار الثقافي: ويركز على نظام قيم للمعلومات يؤكد القيم الثقافية الداعمة للمعلومات (احترام الرأي، واحترام حقوق الآخرين، واحترام الملكية الفكرية).

المبحث الثالث: مظاهرو أثر تكنولوجية الإعلام والاتصال

1.الانترنت:

1.1. نشأة الانترنت:

أ-المرحلة الأولى:

ظهرت النواة الأولى لشبكة الانترنت كمشروع أمريكي رعته و مولته وكالة مشاريع البحوث المتقدمة في وزارة الدفاع الأمريكية التي اهتمت آنذاك ببناء شبكة متماسكة يمكن أن تصمد في ظروف صعبة خاصة في نقل المعلومات الحكومية و العسكرية خلال حدوث كارثة نووي[1]، و هو مشروع "ARPA" في عام 1960، و الذي كان يستهدف تحقيق هدف استراتيجي و هو إرسال تعليمات التصويب من خلال مركز التحكم إلى قواعد الصواريخ حتى و لو بعد تدمير جزء من شبكات الاتصال نتيجة لتعرضها للهجوم، و قد اتسع نطاق هذه الشبكة سريعا لتدخلها و تتقاسمها جميع مصادر المعلوماتية في الولايات الأمريكية إذ ربطت 50 جامعة ببعضها البعض عن طريق نظام "ARPANET"، و قد أدى ظهور هذه الشبكة إلى ربط كبرى المواقع المعلوماتية فيما بينها و هو ما سمح لها جميعا باستعمال المعلومات المتداولة عليها من خلال بناء مرن و مستقل عن الحاسبات المستعملة فيها.

[1] Henri Isaac Pierre, E-commerce De la stratégie à la mise en œuvre opérationnelle. Pearson education, 2009.P31

ب-المرحلة الثانية:

هي مرحلة اختلفت عن سابقتها كونها حملت انجازات جدير بنا سرد أهمها، حيث شهدت سنة 1989 تطوير مجموعة من القواعد والآليات المتحكمة في الملفات المكتوبة، الأصوات المخزنة على الشبكة أو الحواسيب المرتبطة يبعضها البعض، حيث أن أي ملف من الملفات يحتوي على مسارات توصلنا إلى ملفات أخرى موجودة بحواسيب مختلفة من أنحاء العالم، كما ارتفع عدد الحواسيب المستغلة بوزارة الدفاع الأمريكية[1]، إلى 300000 حاسوب سنة 1990. وتوسعت طبيعة المستعملين لتشمل بعض الأكاديميين والأساتذة الجامعيين حينها بدأ التفكير في إخراج الشبكة من طابعها الخاص في الاستعمال إلى طابع أكثر عمومية.

ج-المرحلة الثالثة:

شهدت هذه المرحلة دخول شبكة الانترنت عالم الأعمال التجارية حيث أتاحت لأصحاب الحواسيب الشخصية برمجيات التصفح بسهولة ويُسر إلى أن تحولت هذه الشبكة سنة 1994 إلى ما يسمى بالطريق السريع لتبادل المعلومات على النطاق العالمي، ففي فترة لم تتجاوز 30 سنة صارت الانترنت أهم إنجازات القرن المقرونة طبعا بتطور وسائل الاتصال الأخرى والشبكات المعلوماتية بمختلف أنواعها هذه الأخيرة –أي الشبكات– تطورت بحجم تطور المؤسسة، فقد ظهرت الإنترانت Intranet والتي تستخدم تقنيات الانترنت الا أنها تصمم قصد تلبية احتياجات العاملين من المعلومات الداخلية أو من أجل تبادل البيانات والمعلومات عن عمليات وأنشطة المؤسسة الداخلية ، أي أن هذا النوع من الشبكات غير متاح استعماله من غير العاملين في المؤسسة. حيث تلجأ المؤسسة لاستعمال برامج ونظم رقابية قصد حماية موارد الشبكة.بالمقابل هناك[2] الإكسترانت Extranet فهي

[1] سعد غالب ياسين،بشير عباس العلاق، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن ،2006، ص 57- 65

[2] Olivier de Assiège, E-Commerce, e-marketing, eBay: 3 leviers de croissance pour les entreprises .Edi pro, 2007 p37

على عكس شبكة الانترانت كونها تقوم بتجهيز العاملين بالمؤسسة باحتياجاتهم من المعلومات بالإضافة إلى أنها تصمم لتلبية احتياجات الموردين وبعض الزبائن، إلا أن هذا النوع من الشبكات يستعمل تقنيات حماية كبيرة ويتطلب الدخول إليها معرفة كلمة سر كونها غير موجهة للجمهور.

2.1.تعريف الانترنت:

تعني الانترنيت الشبكة العالمية، و التي تقوم بربط الحاسبات الالكترونية المنتشرة على نطاق واسع في أنحاء العالم كافة[1].

وتحتوي شبكة الانترنيت في جوفها كل التكنولوجيا المعلوماتية و الاتصالاتية السابقة عليها. ولقد اندمجت فيها ثلاثية التقدم الصناعي و الالكتروني المتمثل في الاتصالات و التلفزيون، و الكمبيوتر، و انضم إلى هذه الثلاثية الجيل الثالث من الهاتف الجوالة، ومن ثم فان كل عناصر هذا الاندماج الرباعي بات يحمل في طياته قدرات تكنولوجية هائلة تجعل من هذا الاندماج الرباعي قدرات تضاعفية يصعب تصور مداها مستقبلا.

وأصبحت شبكة الانترنيت حقيقة واقعة يمكن من خلالها تقديم العديد من الخدمات في المجالات المختلفة ، وذلك بعد تزايد حجم من يستخدمها حيث اتصلت بها كافة المؤسسات العالمية و الجامعات الشهيرة في العالم في الوقت الذي أصبح من السهل على أي فرد أن يدخل إلى هذه الشبكة لكي يبحث من خلالها عن كافة مصادر المعرفة.

[1] فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة،جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان-الأردن،2007،ص 44.

وتعد شبكات المعلومات وفقا لهذا المفهوم تعني التنويع أو البث من خلال و سائل الاتصال عن بعد، ومن ثم زاد انتشارها ، و لاسيما لعدة أسباب هي[1] :

1. سهولة الدخول إليها.
2. سهولة الاستخدام و التشغيل.
3. تسيد اقتصاديات السوق العالمي بعد تراجع الاشتراكية.
4. قلة التكاليف نظرا لانعدام حركة الأفراد.
5. ازدياد وسرعة إيقاع حركة الأعمال نظرا لتعقيدها داخل كافة مؤسسات الأعمال في الماضي.
6. تحسين الخدمات المختلفة.

3.1.استخدام الانترنت:

تقدم شبكة الانترنيت خدمات كثيرة للمستخدمين تتمثل أساسا فيما يلي[2]:

- الحصول على الرسائل العلمية و الكتب و المعلومات الخاصة بالعلوم في ملخصاتها و التي قد لا تتوافر في المكتبات العامة.
- مشاهدة الأحداث العالمية فور وقوعها و تفاصيلها.
- مشاهدة الأفلام و الأحداث الرياضية و العلمية و الثقافية.
- قراءة الصحف اليومية و المجلات الأسبوعية.

[1] إبراهيم الأخرس ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة-مصر،2008، ص ص 96،95..

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث و الانترنت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2001، ص 180.

- التعاقد على شراء السلع بصورة فورية عبر الشبكة و التجارة الالكترونية.
- متابعة أسواق الأموال و الأسهم و السندات.
- إنشاء نوادي الصحافة من خلال الشبكة.
- نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.
- إتباع سياسة التعليم عن بعد.

كما أن استخدام الانترنيت كأداة تسويقية يتيح للشركات فرصة اكبر لتزويد الملايين من العملاء المحتملين و الفعليين بأحدث المعلومات حول المنتجات و الخدمات و التطورات التكنولوجية و البحوث.و باللجوء إلى الانترنيت، تصبح الشركات أكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات بما فيها قواعد البيانات الحكومية و إحصائيات الصناعة و ممارسات المنافسين[1].

وتعد الانترنيت ثورة عالمية اتصالية و معلوماتية من أشهر ثورات تكنولوجيا العصر، كونها تعد شبكة متداخلة و متشعبة حيث تربط بين عدد هائل من الشبكات التي يمكن أن تغطي العالم بأرجائه وقاراته المختلفة و تلعب الحاسبات الآلية دورا وسيطا لنقل مثل هذه المعلومات منت خلال الشبكة ويذهب بعض العلماء إلى الذهاب لحد القول بان الانترنيت أشبه ما تكون بمكتبة عالمية.

[1] بشير عباس العلاق، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال مدخل تسويقي ،الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2002، ص 31.

ومن أهم الإمكانات المتاحة لهذه الشبكة[1]:

1. المراسلة الالكترونية.
2. المتاجرة الالكترونية.
3. التعلم عن بعد.
4. البحث عن مواضع عامة وخاصة.
5. المحادثة مع شخص أو عدة أشخاص في أماكن مختلفة.
6. قراءة و سماع و مشاهدة كافة الأخبار حول العالم.
7. هي بمثابة مكتبة بها كافة الكتب.
8. نشر الإعلانات التجارية.
9. إجراء العمليات الجراحية عن بعد.
10. إيجاد فرص عمل من خلال قراءة بعض الإعلانات.

[1] إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)، مرجع سابق، ص 101.

و للدلالة أكثر على توجه العالم نحو مجتمع معرفي، أصبحت الشبكات الحاسوبية في الكثير من النشاطات الإنسانية، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحياتية. فنجد زيادة كبيرة في الارتباط مع هذه الشبكات من قبل الأفراد و المؤسسات و المنظمات و يبين الجدول الموالي عدد مستعملي الانترنيت لفترتي 2000 و 2014 لبعض الدول العربية[1]:

الجدول رقم (03): نسمة و عدد مستخدمي الانترنت في بعض الدول العربية لسنة **2014**

أفريقيا	عدد السكان 2014	مستخدمي الإنترنت 31-12-2000	مستخدمي الإنترنت 30-06-2014	اختراق (٪ السكان)	الإنترنت ٪ أفريقيا
الجزائر	38813722	50،000	**6669927**	٪17.2	٪2.2
مصر	86895099	450،000	**46200000**	٪53.2	٪15.5
المغرب	32987206	100،000	**20207154**	٪61.3	٪6.8
تونس	10937521	100،000	**5053704**	٪46.2	٪1.7

المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية 2014.

* عدد مستخدمي الانترنت هم الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت من أي جهاز (بما في ذلك الهواتف النقالة). والاختراق هو النسبة المئوية من السكان الذين يستخدمون الإنترنت.

[1] http://www.internetworldstats.com/stats.htm (اطلع عليه يوم 2014/09/05)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ بان نسبة مستخدمي الانترنيت مابين فترتي 2000 و2014 مرتفعة وبشكل كبير و في كل الدول العربية المجاورة ، وهذا يدل على أن نسبة زيادة مستعملي الانترنيت بدأت في الارتفاع من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2014 و هي مستمرة في الزيادة إلى يومنا هذا، غير أن نسبة الزيادة تختلف من منطقة إلى أخرى ، ويعود ذلك الاختلاف لأسباب اجتماعية وثقافية و اقتصادية ، فرغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار فمن خلال الجدول السابق تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد كل من مصر و المغرب بعدد مستخدمين يصل إلى 6669927 مستخدم بعد ما كان عدد المستخدمين لا يتجاوز 50000 مستخدم سنة 2000.

4.1.الشبكات:

1.4.1.تعريف الشبكة :

« مؤسستان او أكثر تشتركان في عملية تبادل المعلومات من خلال روابط إتصالات وذلك خدمة لأهداف مشتركة »[1]

إن أهم الشبكات التي ظهرت بعد التطور الهائل الذي عرفته شبكة الانترنيت هي الانترانت التي تمثل شبكات كمبيوتر داخلية لشركة معينة مع دخول محدود بتكنولوجيا الانترنت ، وشبكة الاكسترنت التي تمثل المشاركة في معلومات الانترانت، أي بين انترانت الشركة و شركائها التجاريين ن و فيما يلي تعريف أكثر شمول لكليهما:

[1]Jean Bril Man, Les Meilleurs Pratiques du management, Les éditions d'organisation, Paris, France, 2001, P412.

2.4.1. الإنترانت (INTRANET) :

تعرف الانترانت على أنها:« شبكة داخلية خاصة بالمؤسسة، لكنها تستخدم بروتوكولات الانترنيت وكل أدواتها »[1]

هي شبكة الشركة الخاصة التي تستخدم تقنيات الانترنت المصممة لتلبية احتياجات العاملين من المعلومات الداخلية من أجل تبادل البيانات والمعلومات عن عمليات وأنشطة المنظمة في مقر الشركة أو في فروعها ولا يستطيع الأشخاص من غير العاملين في المؤسسة الدخول إلى مواقع الشبكة إلا بعد الحصول على إذن خاص من إدارة الشركة. وتستطيع المنظمة حماية موارد شبكتها باستخدام نظم الحماية والسيطرة وتقنيات الرقابة على المعلومات وجدران النار.

تستخدم شبكة الانترانت بصورة واسعة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف اكتساب مزايا جديدة توفرها هذه الشبكة منها: الاقتصاد في تكاليف الحوسبة، توفير الوقت والسرعة، الاستقلالية والمرونة، توفير خدمات الانترنت. ولا تعمل شبكة الانترانت لوحدها وإنما تعمل من خلال تكنولوجيا الانترنت وترتبط عادة بشبكة الإكسترانت و بهما تنتقل المنظمة للعمل بمستوى الإدارة الالكترونية في بيئتها الداخلية والخارجية حيث تربط الانترانت أوصال المنظمة من الداخل فإن شبكة الإكسترانت تستخدم لبناء روابط مع الزبائن من جهة والمجهزين من جهة أخرى[2].

وبهذا يمكن النظر إلى شبكة الانترانت أنها عبارة عن شبكة محلية تستخدم أو تطبق عليها تكنولوجيات وتطبيقات الانترانت . ويمكن إبراز أهم الفروقات بين الانترانت الانترنيت في الجدول التالي:

[1] Gode Fray darg Nguyen, L’entreprise numérique, Economica, Paris, France, 2001, p 209.
[2] احمد، محمد سمير، الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 235.

الجدول رقم (04): الفرو ق بين الانترانت والانترنت

الفروقات	الانترنيت	الانترانت
1.الملكية	غير مملوكة لأحد	هي ملك للمؤسسة التي تستضيفها
2.الوصول	أي شخص يمكنه الوصول إليها	وصول للأشخاص المسموح لهم فقط
3.المحتوى	تحتوي على مواضيع و معلومات مختلفة ومتعددة	تحتوي على مواضيع ومعلومات خاصة بالمؤسسة

المصدر: إبراهيم بختي، الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 – 2003، ص 23.

3.4.1. الإكسترانت (EXTRANET) :

شبكة الإكسترانت هي الشبكة المكوّنة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط ببعضها عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. أي إن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط شبكات الإنترانت الخاصة بالمتعاملين والشركاء والمزودين ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد، أو تجمعهم مركزية التخطيط أو الشراكة وتؤمن لهم تبادل المعلومات والتشارك فيها دون المساس بخصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة. وبناء على التعريف السابق يمكن أن نجد تطبيقات شبكة الإكسترانت في المجالات التالية [1]:

[1] http://www.itep.ae/Arabic/EducationalCenter/Articles/Extranet_01.asp (اطلع عليه يوم 2013/04/12)

- نظم تدريب وتعليم العملاء.
- نظم التشارك على قواعد البيانات بين الجامعات ومراكز الأبحاث التابعة لحكومة ما أو لإدارة معينة .
- شبكات مؤسسات الخدمات المالية والمصرفية .
- نظم إدارة شؤون الموظفين والموارد للشركات العالمية المتعددة المراكز والفروع ... . الخ .

1.3.4.1.أنواع الإكسترانت:

نشأت شبكات الإكسترانت استجابة لما يتطلبه قطاع الأعمال من شراكات وتحالفات وما يقتضيه من أمن على المعلومات المتبادلة عن طريق الشبكات، مع العناية الشديدة بالصلاحيات (اصطلح على تسمية هذه الفعالية باسم تعاملات الشركات مع بعضها ، ولهذا فإن تصنيف شبكات الإكسترانت يعتمد على قطاع الأعمال الذي يُقسمها إلى الأنواع التالية[1]:

1.1.3.4.1..شبكات إكسترانت التزويد (Extranets d'approvisionnement):

تربط هذه الشبكات مستودعات البضائع الرئيسة مع المستودعات الفرعية بغرض تسيير العمل فيها آليا، للمحافظة على كمية ثابتة من البضائع في المستودعات، قاعدة نقطة الطلب (Point de base de la demande règle) وبالتالي تقليل احتمال رفض الطلبات بسبب عجز في المستودع، إضافة للعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بالتحكم بالمخزون.

[1] http://mamdooh26.jeeran.com/dul100/archive/2007/8/281140.html. (اطلع عليه يوم 2013/04/14)

2.1.3.4.1.شبكات إكسترانت التوزيع (Distributeur Extranets):

تمنح هذه الشبكات صلاحيات للمتعاملين مُستندة إلى حجم تعاملاتهم، وتُقدم لهم خدمة الطلب الإلكتروني وتسوية الحسابات آليا، مع التزويد الدائم بقوائم المنتجات الجديدة والمواصفات التقنية وما إلى ذلك من خدمات أخرى. وتحاشيا للبث الذي قد يحصل بين هذا النوعين السابقين من الإكسترانت نتيجة لتداخل الوظائف التي تؤديها كل منهما.

3.1.3.4.1. شبكات إكسترانت التنافسية (Peer Extranets):

تُعزز هذه الشبكات الندّية والتنافس في القطاعات الصناعية، إذ تَمنح الشركات الكبيرة والصغيرة فرصة متكافئة في مجال البيع والشراء (عن طريق ربط الشركات الصغيرة والكبيرة كي تنقل فيما بينها الأسعار والمواصفات التقنية الدقيقة) مما يرفع من مستوى الخدمة في ذلك القطاع، ويعزز جودة المنتجات ويقضي على الاحتكار. والجدول الموالي يوضح بصورة موجزة العلاقة بين الأنواع الثلاث من الشبكات الانترنت، الانترانت والاكسترانت.

الجدول رقم (06) : العلاقة بين الإنترنت و الإنترانت و الإكسترانت.

نوع الشبكة	المستخدمين	الوصول	نوع المعلومات
الإنترنت	أي شخص عن طريق الهاتف أو شبكة العمل	عدد غير محدود من العامة، بدون قيود	عامة، شعبية، تسويقية
الإنترانت	العاملون المرخص لهم فقط	خاص و مقيد و محظور على العاملين	خاصة بالمؤسسة و بما يرتبط بالعمل
الإكسترانت	مجموعات خاصة من شركاء العمل	خاص و محضور على شركاء العمل الرخص لهم	مشتركة بين مجموعات الشركاء

المصدر : خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص96.

2.التيلكس " النصوص المرئية":

وهو نظام يسمح للمشاهدة باستقبال طباعة الكترونية بحد أقصى (24) سطرا على الشاشة وبزمن من(10الى 12) ثانية للصفحة الواحدة و هو نظام للإرسال فقط لا يسمح بالتفاعل أو تدخل المتلفين لرسائله[1].

3.الفيديو تكس:

وهو نظام الكتروني،ذي تفاعل تبادلي يسمح لمن يستخدمه بإرسال بيانات و استقبال بيانات من أجهزة الكمبيوتر أو من مستخدمين آخرين للفيديوتكس بواسطة نهاية طرفية قادرة على عرض النصوص و الصور ، و الأدوات أو المعدات التي تصاحب الفيديو تكس هي جهاز تليفون مع لوحة مفاتيح مصاحبة له، أو كمبيوتر شخص مع شاشة و يتصل بخطوط تليفونية أو كابل مع الحاسب الرئيسي و يشمل خدمات ذلك النظام بالحصول على المعلومات لمختلفة مثل الأخبار، نتائج المباريات و السجلات المصرفية تقارير البورصة و حالة الجو و غيرها.

4.الهاتف النقال:

إن أجهزة الهاتف المنقولة،التي بدا استخدامها قبل (15) سنة تقريبا قد فرضت نفسها فعلا في سوق الاتصالات، فبعدما كان شعاع إرسالها لا يتجاوز عشرات الأمتار ، و استعمالها محصورا في محيط المنزل أو المكتب ، نزلت بقوة إلى الشارع ،وقد ركزت دول كثيرة شبكات لا سلكية في المدن تسهل هذا النوع من الأجهزة من بينها شبكة(bibop) بفرنسا، و (سيتل Citel) ببلجيكا.

[1] سامية محمد جابر،نعمات احمد عثمان، الاتصال و العلام،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر،2000، ص 109.

و هناك شبكة أوروبية أخرى، طرحها بعضهم بديلا من النظامين الفرنسي و البلجيكي، تعرف باسم(دكت) و هي مختصر لتعريف الجيل الثالث من أجهزة الاتصال الهاتفي اللاسلكي ، و تعني بالانجليزية (الهاتف الأوربي و الرقمي اللاسلكي) ، و هذا النموذج الأوربي الجديد الذي، كان مصمما أساسا لتسهيل أعمال الأشخاص المتنقلين في استمرار سيكون معينا أيضا للجمهور عموما ، لكنه يبقى شانه شان التقنيات السابقة، جهاز للمنشاة و لا يمكن تحويل المكالمة عبر من هوائي إلى أخر من دون انقطاع المكالمة[1].

أما النموذج المثالي للهاتف النقال الذي و ضع في الخدمة في التسعينات فهو النظام الشامل للاتصال النقال GSM ، حيث كانت الأجهزة العاملة بهذا النظام قبل (15 سنة) ثقيلة الوزن باهضة الثمن ، و غالبا ما كانت تستخدم في السيارة ، و مالبثت أن صارت صغيرة الحجم تحمل في الجيب بكل سهولة.

ويبشر هذا النظام الذي بات رقميا (أي بنوعية مضمونة و اتصال امن) و مطبقا بمستقبل باهر.و قد أدى ازدياد الطلب على هذا النوع إلى إنتاج كميات هائلة منه، و اثأر منافسة قوية جعلت أسعاره تنخفض بسرعة الصوت.

[1] مي العبد الله سنو الاتصال في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 78.

الشكل رقم (04): الاشتراكات في اتصالات الهاتف النقال

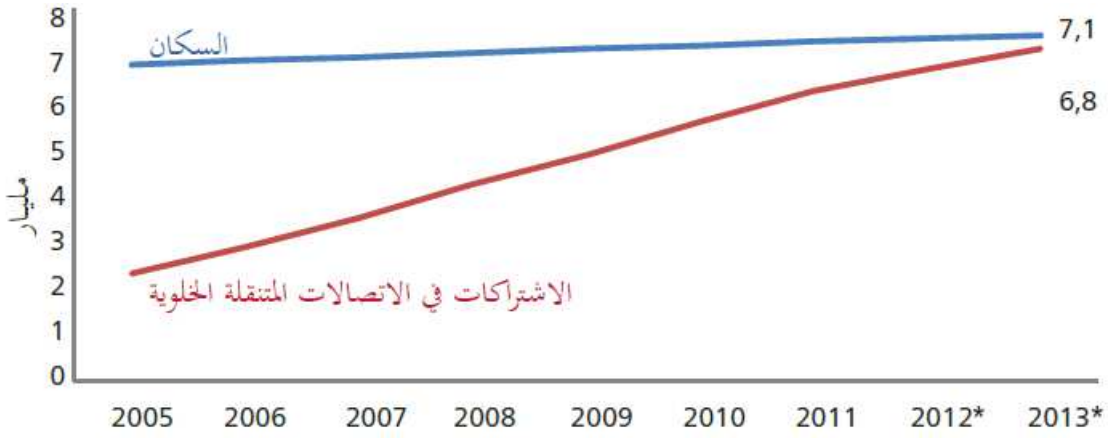

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم[1].

نظراً لاقترب عدد الاشتراكات من عدد سكان العالم يتباطأ نمو الاتصالات المتنقلة الخلوية، في 2013 اقترب عدد الاشتراكات في الاتصالات المتنقلة الخلوية من عدد سكان العالم، مع وجود أكثر من نصف هذه الاشتراكات في منطقة آسيا المحيط الهادئ (3,5 مليارات من بين إجمالي الاشتراكات البالغ عددها 6,8 مليارات).

5.البث المباشر:

هو نظام يحقق البرامج التليفونية و الإذاعية مباشرة من القمر الصناعي بواسطة محطات أرضية صغيرة قليلة التكاليف يملكها القاطنون في المنازل، و تشاهد البرامج من خلال جهاز التلفاز العالمي،و بهذا النظام يتم استقبال البرامج التلفزيونية مباشرة من القمر الصناعي و إلغاء المحطات الأرضية المملوكة للحكومات و الشركات، و بذلك يمكن التغلب على العوائق الجغرافية الطبيعية إضافة إلى بعض المشكلات التي قد تعرض الإرسال[2].

[1] www.itu.int/ict/statistics(2013/07/22 اطلع عليه يوم)

[2] حسن الشامي، وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر، المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1992، ص277.

6.أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد أحدثت التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال أثر كبير وتغيرات عميقة المستويات خاصة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات وطرق الإنتاج وكذا الموارد البشرية ويمكن حصد هذه الآثار فيما يلي:

1.6.الآثار الايجابية: نذكر منها ما يلي[1]:

1.1.6. التحولات في مجال التوظيف و تنظيم العمل:

نتج عن ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تحولات مهمة في أنماط التوظف و هيكل المهن و أسلوب أداء أسواق العمل و ذلك كالتالي:

أ- تغيرات في التركيب المهني و مهارات العمال ، إذ بدأ وجود تقلص لفئات العمالة الماهرة لصالح الفئات الفنية و المهنية الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

ب- تغير نمط العلاقة التعاقدية بين الرئيس و المرؤوس ، مما أثر على أسلوب أداء سوق العمل، حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على العمالة التي تعمل في منازلها .كما يتم اللجوء بشكل متزايد للعمالة بعض الوقت و ليس كل الوقت .

[1] بابا عبد القادر، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 5/4 ديسمبر 2007 ، ص ص 6-7.

ت- تحسين الكفاءة وزيارة الفعالية وذلك من خلال القيام بالأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة مع زيادة القدرة على التنسيق بين الدوائر والأقسام الإدارية المختلف[1].

2.1.6.التحولات في أساليب الإنتاج :

أدت هذه التكنولوجيا إلى تغيرات مهمة في أنماط و أساليب الإنتاج يمكن إيجازها فيما يلي:

-ظهور سلع مستحدثة غير ملموسة ، سواء للاستخدام النهائي أو للاستخدام الوسيط كمستلزمات إنتاج ، التصميمات ، منتجات الوسائط المتعددة، وبالتالي لم تعد العمليات الإنتاجية مقتصرة على إنتاج السلع المادية الملموسة.

-ظهور مزيد من التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة الاقتصادية. إذ تسيطر الولايات المتحدة و بلدان الاتحاد الأوروبي ، و اليابان على الجانب الأعظم من سوق أجهزة الكمبيوتر و أجهزة الاتصالات و برامج الكمبيوتر .

3.1.6. التحولات في نمط أداء الأسواق و ظهور التجارة الالكترونية :

توجد الآن بدايات قوية لما يسمى " الأسواق الالكترونية " و التجارة الالكترونية عبر شبكة الإنترنيت، حيث تنامي حجم التجارة الالكترونية بمعدلات كبيرة و سريعة خلال السنوات الأخيرة مما ساعد على نمو التجارة الالكترونية ذلك الاستغناء التدريجي عن الوسطاء في عمليات التجارة و التوزيع ، ما يخفض في تكلفة شراء السلع و الخدمات ، نظرا لأن التعامل سيكون مباشرة بين طرفي العملية : البائع و المشتري دون وسطاء ، و توفير الوقت المكرس لعملية الشراء و التسوق.

[1] العربي عطية، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية - دراسة ميدانية في جامعة ورقلة ،الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 10- 2012، ص322

4.1.6. التحولات في مجال حركة الأموال :

يساعد فضاء الاتصالات الالكترونية إلى نمو شبكة متنامية لتدوير رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين كافة أرجاء العالم على مدار الأربع و العشرين ساعة . و تعبر تلك الأموال الحدود الجغرافية للدول عدة مرات في اليوم الواحد بحرية كاملة دون التدخل من السلطات النقدية و المالية للبلد المعني . حيث لم يعد للمال أية هوية وطنية ، و قد ساعد ذلك التوسع في استخدام ما يسمى " النقود الالكترونية. "

و يعتبر تطور قطاع " الخدمات المالية " مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و يعتبر من أكبر القطاعات إنفاقا على تكنولوجيا المعلومات في العالم المتقدم . و ذلك لتخفيض نفقات الخدمات المالية من ناحية، و لاكتساب درجة أعلى من التنافسية في السوق العالمية من ناحية أخرى .و يرتبط بذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير أساليب التنظيم و الإدارة، باعتبارها العنصر الحاسم في مجال رفع الكفاءة التنافسية.

- مساعدة الشركات على تحقيق قدر كبير من المرونة الإنتاجية. والتقليل من النفقات مع تقديم طرق جديدة وهياكل تنظيمية جديدة لتصميم المنظمات.

- التقليل من الإتصالات الشخصية المباشرة، لوجود شبكة إتصال وسيطة بين الشركات، وهذا ما يساهم في تخفيض تكاليف التنقل والإقامة....

- تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال من خلال وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي.

- زيادة الإختراعات والتجربة من الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض التكاليف والأسعار وزيادة المنتوجات الأمنية (الصحية) وبالتالي إرتفاع الإستهلاك.

- تطبيق التجارة الإلكترونية التي تشمل تبادل أشياء ذات قيمة بين طرفين أو أكثر من خلال وسائل إلكترونية غالباً ما تكون الأنترنيت مما يحقق الميزة التنافسية، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتحسين العلاقات مع الموردين.

- تنمية قدرات الأفراد من خلال إكتساب المعلومات الهادفة وأخذ قرارات أحسن.

2.6.الآثار السلبية:

قد تنتج بعض الآثار السلبية عن التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- في كثير من الصناعات يتقلص الإنتاج لتوظيف الأفراد إن كانت تكنولوجيا الإعلام والإتصال مفيدة بالنسبة للمنظمات التي تستخدمها، وبالتالي يكون هناك أشخاص لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب عمل بسبب هذه التكنولوجيات.

- الإنترنت قد تسمح لبعض المتشدّدين والمعارضين بنشر أفكارهم ودعواتهم وتكون هناك صعوبات كبيرة لمواجهة التحريض على العنف والعنصرية والجنس.

- التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال تجعل العلاقات بين المتعاملين أقل إنسانية كعلاقة الطبيب بالمريض أثناء الجراحة عن بعد.

- يرى البعض بأن السيادة الوطنية أصبحت مهددة نظراً لحرية تحرك المعلومات والإتصالات والأموال عبر الحدود الوطنية[1] كما هو الشأن بالنسبة للخصوصية الثقافية التي باتت مهددة بتفوق اللغة الإنجليزية والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] محمد منصف تطار، "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص188.

- سمحت التكنولوجيات الجديدة بظهور النقود الإلكترونية والتي تمثل تهديداً للسيادة النقدية.

- الحكومة تجد نفسها أمام معضلة فرض الرقابة في إطار حقوق المستهلك والصالح العام دون المساس بالحرية والتفتح.

من خلال ما تم ذكره تظهر لنا مختلف الآثار المترتبة عن هذه التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال والتي إستطاعت أن تندمج في مختلف المجالات سواءً على مستوى الأفراد والحكومات والمؤسسات عل الرغم من بعض السلبيات فإن تكنولوجية الجديدة للإعلام والإتصال تساهم في رفع مستوى الأداء وكذا إستخدام لأمثل للطاقات البشرية مع تقليص الإجراءات الإدارية وتنظيمها تنظيماً دقيقاً، وبصفة عامة تهدف هذه التكنولوجيات الجديدة إلى [1] :

- خفض تكاليف تعقيد الإنتاج وإزالة الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- جعل الإتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء وأقل تكلفة.
- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة يدعم اتخاذ القرار.
- تعزيز المساءلة والشفافية مما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطاء والتزوير.
- تقديم خدمات أفضل للموظفين والمراجعين مما ينعكس إيجابيا على التنظيم.
- القضاء على هدار الوقت والجهد والموارد.
- زيادة كفاءة استغلال المخزون.

[1] إبراهيم بختي، صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ، يومي- 08-09 مارس2005، ص317.

الخلاصة:

التطور الهائل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدى بإنتقال الاقتصاد من الاقتصاد الكلاسيكى إلى الاقتصاد الرقمى الذي يعتمد على المعلومة في حد ذاتها كمورد تنافسى تحقق من ورائه المؤسسات مكانة وبعدا استراتيجيا ،فمكانة هذه الاخيرة أصبحت مرهونة بما تملكه من تسبق في الحصول على المعلومة، ولايكفي الحصول عليها بل يجب استخدامها في الوقت المناسب.

فالمستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات التي تسمح بتحقيق الاهداف المرجوة،والتي من خلالها يمكن بلوغ الاهداف المسطرة وباقل التكاليف، بالإضافة إلى ان هذا المورد لايمكن تقليده أو الحصول عليه كبقية الموارد الأخرى، وعليه يعتبر مورد إستراتيجى تسعى لإمتلاكه جميع مؤسسات الدول التي تسعى للتفوق والنجاح.

ولعل إمتلاك تكنولوجيا الاعلام والإتصال أولا والتحكم فيها ثانيا هي الخطوة الاولى ومعرفة كل ما هو جديد لأن أهم ميزة تميزهذا الإقتصاد الجديد المبنى على المعرفة هي الإهتلاك السريع والغير مسبوق لكل ما هو جديد.

حتى أن تقانات الاتصالات والمعلومات محرّض أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً إلى أنها تتيح تحقيق أهداف تنموية من أهمها:

- ✓ زيادة فرص العمل.
- ✓ تنمية إيرادات الدولة.
- ✓ تحسين الإنتاجية ودفع الإصلاح الإداري والاقتصادي وزيادة الرفاهة.
- ✓ فتح آفاق جديدة للتصدير في تقانات الاتصالات والمعلومات (وخاصة البرمجيات).
- ✓ تنمية المجتمع لمواكبة النظام العالمي الجديد.

تمهيد:

إن دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، و لا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

ذلك بأن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية و ثقافية و بيئية و أخلاقية و تكنولوجية و لم يعد مقبولا القول بان التنمية الاقتصادية مجرد الزيادة في الدخل الفردي، حيث أن زيادة الدخل لا تتضمن تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة و الأمن، إذ أن كل هذه العوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية الاقتصادية فهي لا تعني بمنح هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهيبة أو الإعانة وإنما تتاح الفرصة بأن يتعلموا و يتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم. و بذلك التنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر و التوسيع في الاستثمار وتطبيق استراتجيات تنموية محكمة الدراسة.

المبحث الأول:المدخل النظري للتنمية الاقتصادية

1.النمو الاقتصادي:

1.1.تعريف النمو الاقتصادي La croissance économique:

إن النموّ الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة مستمرّة في متوسّط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و بالتعمّق أكثر في هذا التعريف يتعيّن علينا التأكيد على العناصر التالية[1]:

أ- أن النموّ الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في ا لناتج المحلي الإجمالي ، بل لابدّ و أن يترتب عليه زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي ، بمعنى أنّ معدّل النموّ في الناتج المحلي الإجمالي لابدّ أن يفوق معدّل النموّ السكاني حتى تؤدّي الزيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع إلى زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي . و ممّا سبق يمكن القول أنّ:

معدّل النمو الاقتصادي = معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي – معدّل النموّ السكاني

ب- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي و ليس دخله النقدي ، فإذا كان الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معيّنة عادة سنة مقابل الخدمات ا لإنتاجية التي يقدّمها ، فإنّ الدخل الحقيقي يشير إلى كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية ،

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2006، ص ص74،73.

أي أنّ الدخل الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار ، حيث أنّه إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار ، فإنّ الدخل الحقيقي سيبقى ثابتا ، بل إنّه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدّلات الأسعار(معدّل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي[1].

مما سبق يمكن القول أنّ:

معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي = معد ل نموّ دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج- أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستمر ة و ليست ظاهرة عارضة أو طارئة ، و بتعبير آخر فإنّ الزيادة التي تتحقق في الدخل لابدّ أن تكون على المدى الطويل ، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموّا اقتصاديا.

هـ- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط[2].

و هنا يتعين علينا الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أنّ مفهوم النموّ الإقتصادي يركز على التغيّر في كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسّط دون أن يهتمّ بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها ، كما أنّه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيّر في رفاهية الفرد نظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اقتصاره على السلع و الخدمات المتداولة في السوق فقط مع إهماله للسلع و الخدمات المنتجة و المستهلكة دون أن تعرض في السوق كخدمات ربّات البيوت و الاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم ، هذا

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر2003 ، ص12.
[2] Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles, Gualino éditeur, paris, 2004, P 30

من جهة .و من جهة أخرى ، فإنّ النموّ الإقتصادي يركز على الجانب المادّي للرّفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرّية الرأي و حرّية التعبير و المشاركة السياسي ة و الوعي الثقافي و غيرها.و الجدول التالي يبن لنا معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي عل سبيل المثال.

الجدول رقم (06):معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي حسب الترتيب التنازلي لعام**2013**

الدولة	متوسط 2010 - 2005	2011	2012	2013	توقعات 2014	توقعات 2015	مقارنة 2013 بـ 2012
موريتانيا	4.1	3.6	6.9	6.4	6.4	8.5	-0.5
اليمن	4.6	-12.7	2.4	6.0	3.4	3.9	3.6
قطر	16.3	13.0	6.2	5.1	5.0	6.6	-1.1
المغرب	4.6	5.0	2.7	5.1	3.8	4.9	2.4
سلطنة عمان	6.4	4.5	5.0	5.1	3.4	3.4	0.1
جيبوتي	4.5	4.5	4.8	5.0	6.0	6.5	0.2
فلسطين	7.9	12.2	5.9	4.5	3.9	--	-1.4
البحرين	6.2	2.1	4.8	4.4	3.3	3.6	-0.4
الإمارات	3.0	3.9	4.4	4.0	3.9	3.8	-0.3
السودان	4.8	-1.8	-3.3	3.9	2.5	3.1	7.2
العراق	5.7	8.6	8.4	3.7	6.3	6.6	-4.8
السعودية	6.1	8.6	5.1	3.6	4.4	4.3	-1.6
الأردن	6.6	2.6	2.8	3.3	3.5	4.0	0.5
الجزائر	3.1	2.6	3.3	3.1	3.7	3.7	-0.2
تونس	4.4	-1.9	3.6	3.0	3.7	4.8	-0.6
مصر	5.9	1.8	2.2	1.8	2.8	4.0	-0.4
لبنان	5.9	1.5	1.5	1.5	1.5	4.0	0.0
الكويت	2.8	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0	-5.4
ليبيا	5.3	-62.1	104.5	-5.1	25.5	17.3	-109.6
سورية	5.1	--	--	--	--	--	--
المتوسط العربي	5.7	0.1	9.3	3.4	5.0	5.3	-5.9
العالم	3.8	3.9	3.2	2.9	3.6	4.0	-0.3
مجموعة الدول المتقدمة	1.4	1.7	1.5	1.2	2.0	2.5	-0.3
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.8	6.2	4.9	4.5	5.1	5.3	-0.4

المصدر: الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية)

تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الأول (يناير–مارس 2014)[1]، ص6،

من خلال الجدول يتضح أنه على صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدة خلال العام 2013 ، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية فيما عدا دولة واحدة و هي ليبيا. و قد تصدرت موريتانيا كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 6.4 %، تليها اليمن بمعدل 6 %، ثم قطر بمعدل نمو بلغ 5.2%، ثم المغرب بمعدل نمو بلغ 5.14 %، تلتها سلطنة عمان بمعدل نمو بلغ 5.1 %، و تراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5 % المسجلة في جيبوتي، و3.1 في الجزائر، ونحو 0.82 % المسجلة في الكويت.هذا دليل على سعي هاته الدول في تحقيق التنمية و ذلك من خلال برامجها وسياساته التنموية، و لعل السبب في ذلك هو زيادة دخلها الوطني الناتج جله عن العائد الريعي وهذا ما يفسره إرتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

وعلى صعيد آفاق النمو للعام 2014، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي(عدد أكتوبر) 2013 إلى أنه وفقاً للتطورات الأخيرة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من3.4 % إلى 5 %. و من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في 9 دول عربية وتستقر في دولة واحدة و تتراجع في 9 دول.

[1] http://www.iaigc.net/ (اطلع عليه يوم 2014/05/08)

2.1.اقتصاديات النمو:

و لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد وان تتوافر ثلاثة مكونات أساسية و هي[1]:

1.2.1.تراكم رأس المال:

– ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالمصانع والعدد و الآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة Capital Stockو بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

و تستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية (المتمثلة في رصف الطرق توفير الكهرباء و المياه و الصرف الصحي.....الخ) و التي من شانها أن تسهل و تكمل الأنشطة الاقتصادية.

2.2.1.السكان ونمو القوى العاملة:

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي.فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين.ومن ناحية أخرى زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل.حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية.و تتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم.

[1] ميشيل تودا رو، ترجمة ،د.محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص ، 168، 171.

3.2.1.التقدم التكنولوجي:

لم نأخذ في الاعتبار حتى ألان عنصر التقدم التكنولوجي، والذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي.و ينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة و المستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس ، بناء المنازل،زراعة المحاصيل.....الخ. وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي و هي المحايدة و التقدم التكنولوجي و التكنولوجيا الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال[1].

يقول Drucker إن المصدر الأساسي في الاقتصاد، وسائل الإنتاج "بمفهوم الاقتصاد– لم يعد رأس المال ولا المصادر الطبيعية ولا العمال، إنه سيكون المعلومات. أن نشاطات صنع الثروة لن تكون توزيع رؤوس الأموال للاستخدام المنتج ولا العمالية... أن الجماعات الاجتماعية المتقدمة مجتمع المعرفة، مدراء المعرفة، والذين يعرفون كيف يوزعون رأس المال إلى الاستخدام المنتج... وعلى العكس من العمال في الرأسمالية فإنهم يملكون كل من وسائل الإنتاج وأدوات الإنتاج"[2].

[1] ميشيل تودا رو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص 172.
[2] بومدين يوسف، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية -مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،2006، ص 07.

2.التنمية الاقتصادية:

1.2.تعريف التنمية الاقتصادية:

تعددت تعار يف التنمية، فمن المفكرين من يعرفها على أنها[1]:

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات".

كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها" العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتيٍ[2]".

ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[3] ".

[1] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع،مصر، 1999، ص97.

[2] M.L Jhingan,the economics of development and planning- veranda publication (p) LTD ,32 revised and enlarged edition ,1999 p 31-45

[3] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سابق، ص77.

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[1].

ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"[2].

2.2.نظريات التنمية الاقتصادية: ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي[3]:

- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
- أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.
- أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (Capitaliste System) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.
[2] يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ص13
[3] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أليثي التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، ، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

- قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

  - نظرية شوم بيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

  - كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

- نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أللّيثي ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سابق، ص66.

3.2.عناصر التنمية الاقتصادية و أبعادها:

1.3.2.عناصر التنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره في التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهم عناصر التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

- ثورة صناعية أو عملية التصنيع و خلق القاعدة الصناعية للمجتمع.

- ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي بوصفه المقوم الأساسي لعملية التصنيع .

- خلق الإطار الملائم في التغييرات في البنيان الاجتماعي المرغوب فيها لدفع عملية التصنيع، وهي تغيرات سياسية و اجتماعية، أو تغير في القيم و السلوك وفي النظم السائدة بما يخدم عملية التصنيع.

- اختيار أسلوب التنمية، أي الاختيار بين قوى السوق و التخطيط الشامل.

ومن ثم فإننا نرى أن هذه العناصر التي ذكرناها سالفا بوصفها مكونات عملية التنمية يجب أن تكون متصاحبة ،أي أن تتم في نفس الوقت و يتم التغير على جميع الجبهات، و السبب في ذلك يعمد إلي سمة هامة تميز الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و هو ارتباطها و تأثيرها المتبادل.

ذلك أن التغيرات السياسية سوف تدفع عملية التصنيع كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر في البنيان السياسي و التركيب الاجتماعي...و هكذا.

[1] حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة1978، ص208.

2.3.2.أبعاد التنمية الاقتصادية (Dimensions du développement):

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الأتي[1]:

1. البعد المادي(الاقتصادي) للتنمية، و يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع.
2. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، و يتضمن اجتثاث الفقر و إشباع الحاجات الأساسية للغاية من السكان،و التوزيع الأكثر عدالة للدخل.
3. البعد السياسي، و يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الاستقلال الاقتصادي.
4. البعد الدولي للتنمية، و يتضمن مفهوم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الاتفاقيات و النظام العالمي و التكامل الإقليمي.
5. البعد الجديد للتنمية، و الذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

4.2. الفرق بين التنمية و النمو:

عند الحديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسيين هما: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع[2].

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 131.
[2] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ، ص52.

هناك من يميل إلى المساواة بين المصطلحين (النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية) أي استخدامهما

كمرادفين باعتبار أن كٌلاهما يعني التغير للأحسن. هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد فيما بين النمو و التنمية فروقات و اختلافات كبيرة، وخاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أو غير إرادية أو دون تدخل الدولة .أما التنمية فهي إرادية أو قصدية أو بتدخل الدولة.

ويرى بونيه " أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعّالا و واعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة"[1].

[1] محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص39.

5.2.تكنولوجيا المعلومات والتنمية:

إن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في العالم العربي فتقرير التجارة الالكترونية والتنمية الذي أعده مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة أونكتاد يرى أن البلدان العربية التي تقع ضمن فئة البلدان النامية هي أحوج ما يكون إلى إستراتيجية رقمية قادرة على تفعيل تركيبة وأداء الاقتصاد بما يعود بالنفع الوفير على جميع قطاعات الحياة بما في ذلك القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي[1].

وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات تحسن الإنتاجية في الأنشطة الإنتاجية القائمة، فإنها تتيح أيضا فرص ظهور أنشطة جديدة مثل البحث على شبكة الانترنت مباشرة عن مصادر خدمات في الخارج ، ونتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات وهذه الأنشطة تمكن البلدان العربية من تنويع اقتصادياتها وزيادة قدرتها على المنافسة وإنتاج وتوصيل خدمات ذات قيمة عالية تدعم الاقتصاد الوطني.

[1] بن البار موسى، تمار توفيق، انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على ظاهرة البطالة في الجزائر / الفترة (1999 – 2009)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي : 15- 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،ص 7.

6.2.معايير التنمية الاقتصادية و أهدافها:

1.6.2.معايير التنمية الاقتصادية[1]:

1.1.6.2.معايير الدخل (المعيار الكمي):

يعتبر متوسط الدخل القومي الحقيقي للفرد و معدل النمو فيه من أكثر المعايير شيوعا في قياس التنمية الاقتصادية في دولة معينة من فترة لأخرى. أو مقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين عدد من الدول خلال فترة زمنية معينة و السبب في ذلك يرجع إلى متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية معينة يعكس مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات و بالتالي يعكس مستوى نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة. و عليه فان معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في دولة معينة يشير إلى مدى مستوى معيشة الأفراد في عدد من الدول.

2.1.6.2.المعايير الاجتماعية للتنمية:

تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية و التعليمية و مستويات التغذية التي يحصل عليها أفراد المجتمع في المتوسط.

1.2.1.6.2.المعايير الصحية:

إن تحسن المستوى الصحي في المجتمع يعد من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لان ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد و بالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية كما يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال و ارتفاع العمر المتوقع للإفراد.ولقد اهتمت العديد من الدول النامية بتحسين المستوى الصحي لأفرادها من طريق توفير الخدمات الصحية و توفير الأدوية و

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009،ص ص99، 100.

الأجهزة الطبية الحديثة كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض خاصة الأمراض المستوطنة و من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفى،و عدد الأفراد من السكان لكل طبيب فكلما نقص هذا العدد كلما دل ذلك على حدوث تحسن في مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها الفرد، و من بين المعايير التي تستخدم في قياس التقدم في المستوى الصحي ، عدد الوفيات لكل ألف من الأطفال و متوسط العمر المتوقع عند الميلاد و يلاحظ انه، كلما انخفض مستوى المعيار الأول وزاد مستوى المعيار الثاني كلما دل ذلك على حدوث تحسن في نتائج الخدمات الصحية.

و هناك علاقة طرديه بين التقدم الاقتصادي و التحسن في معايير المستوى الصحي في المجتمع. فمعدلات الوفيات بين الأطفال دون سنة في الدول المتقدمة اقل منها بكثير في العديد من الدول النامية، كما أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للأفراد من الدول المتقدمة أعلى منه في معظم الدول النامية.

2.2.1.6.2.معايير التغذية:

لا يقل مجال تحسين مستوى التغذية أهمية عن مجال الصحة و الخدمات الصحية، فقدرة الأفراد على الإنتاج تتأثر بحالتهم الصحية و التي ترتبط ارتباطا و ثيقا بمستوى التغذية التي يحصلون عليها و يعد سوء التغذية لأغلب أفراد الطبقة الفقيرة، و هي طبقة كبيرة في العديد من البلاد النامية من العوامل التي تؤثر في الحالة الصحية لهم، و من ثم تؤدي إلى هبوط كفأتهم الإنتاجية و انخفاض مقدرتهم على الإنتاج.

ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس مستوى التغذية: متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية – و نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى المتطلبات الضرورية المقررة للفرد في المتوسط[1].

3.2.1.6.2. المعايير التعليمية و الثقافية:

يعتبر الاهتمام بالخدمات التعليمية و الثقافية من العوامل الأساسية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية فالتنمية الاقتصادية تتطلب بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المادية، ضرورة تضافر العنصر البشري، بعدد من الطرق أبرزها التعليم والتدريب و الخدمات الثقافية.

و من أهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي و الثقافي للمجتمع:

1. نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي.
2. نسبة المتعلمين للقراءة و الكتابة من السكان.
3. نسبة المقيدين في مدارس التعليم الأساسي و نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي و كذلك الجامعيين.

ومن الملاحظ انه كلما زادت هذه النسبة كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على انتشار التعليم بين غالبية أفراد المجتمع و بالتالي زيادة مهارات التي تستلزم عمليات التنمية.

و من المعايير التي تستخدم في قياس المستوى الثقافي:

1. عدد الجرائد اليومية لكل 1000 فرد من السكان.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 101.

2. عدد أجهزة الراديو لكل 1000 فرد من السكان.

3. عدد أجهزة التلفزيون لكل 1000 فرد من السكان.

و لاشك أن زيادة العدد في المعايير الثلاثة السابقة لكل 1000 فرد من السكان، يدل على زيادة انتشار الخدمات الثقافية بين أفراد المجتمع لما تحمله المصادر الإعلامية من مواد ثقافية متنوعة لأفراد المجتمع[1].

4.2.1.6.2. معيار نوعية الحياة المادية:

و الذي يقيس مستوى الحاجات الأساسية اللازمة لغالبية أفراد أي مجتمع أي يعكس نوعية الحياة المادية للأفراد، و لقد تم ترتيب هذا المعيار بحيث يتضمن ثلاثة مؤشرات أساسية لمستوى التنمية الاجتماعية وهي:

1. توقع الحياة عند الميلاد و هو من المؤشرات التي تعكس مستوى الرعاية الصحية التي يتمتع بها الأفراد الكبار.

2. معدل الوفيات لكل 1000 من الأطفال لسن واحدة و يعد من المعايير التي تعكس مستوى الرعاية الصحية للأطفال.

3. القدرة على القراءة و الكتابة بين أفراد المجتمع. وهو معيار يعكس نسبة التعليم بين الكبار في المجتمع

و عليه فان معيار نوعية الحياة المادية يعتبر أكثر شمولا من أي من المعايير الاجتماعية السابقة، فهو يعطي فكرة أكثر صدقا من مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمقارنة بأي المعايير الاجتماعية الجزئية السابقة.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مرجع سابق، ص ص 103، 104.

3.1.6.2.المعايير الهيكلية:

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير هيكل الاقتصاد القومي و تغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع.

وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية لعملية التنمية، و تعكس بالتالي أهم التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة و تسمى المعايير الهيكلية و تشتمل على[1]:

1. نسبة إنتاج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي.
2. نسبة عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بالدولة.
3. نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية.
4. التغيير في نطاق الحضر بالنسبة للعدد الكلي للسكان في الدولة.

ومن الملاحظ انه كلما زادت قيم كل أو معظم هذه المعايير معا كلما دل ذلك على أحداث تطوير و تغيير في البنيان الاقتصادي للمجتمع نحو زيادة نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين و كذلك زيادة النسبة المئوية لسكان الحضر. الأمر الذي يحدث زيادة في درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع.

[1] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 108.

2.7.2.أهداف التنمية الاقتصادية: تتمثل أهداف التنمية في[1]:

1.2.7.2.زيادة الدخل القومي:

إن الهدف الأساسي للتنمية الإقتصادية هو تحقيق زيادة في نصيب الدخل القومي الحقيقي في أي بلد،وهذا الهدف تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان،وإمكانيات البلد المادية والفنية.

2.2.7.2.رفع مستوى المعيشة:

تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة،التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة.

في الدخل القومي،أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل،ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة،وبالتالي كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ،وهي عادة ما تكون قلة ،وبذلك يظل مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حالة إن لم ينخفض.

[1] كامل بكري،التنمية الإقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،ص73.

3.2.7.2.تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

إن الدخل في البلدان المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروتها،كما تحصل على نصيب عال من الدخل القومي،بينما لا تملك غالبية الأفراد من المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروتها،كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من الدخل القومي ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى:

- إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر.
- وهنا يلجأ الأغنياء الذين استحوذوا على كل الثروة ومعظم الدخل إلى اكتناز جزء كبير من الدخل ولا تنفقه في الأجل الطويل مما يؤدي إلى ضعف القدرة للجهاز الإنتاجي والبطالة ولو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال،وبالتالي زيادة تشغيل العمال.

4.2.7.2.تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

تتمتع أغلبية البلدان المتخلفة بطابع زراعي الذي يلعب دورمهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي،مما يجعل تتعرض للتقلبات الإنتاج والأسعار وبالتالي حدوث موجة الإنتعاش والرواج أو انتشار الكساد والبطالة،لهذا يجب تخصيص نسبة كبيرة من موارد البلاد وللتنمية من أجل النهوض بالصناعة سواء بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع وتطوير الصناعات القائمة.

8.2.عقبات التنمية الاقتصادية:

لقد دأب العديد من المحلّلين على البحث الجدّي في أسباب فشل الدول خاصة الدول النامية في تحقيق عمليّات إنماء سريعة و متجدّدة ، ولقد دارت أغلب التفسيرات الحديثة لأسباب هذا الفشل حول جملة من المعوّقات السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية [1].

1.8.2.المعوقات الإقتصادية:

1.1.8.2.الضغط السكاني:

يرى الكثير من الاقتصاديين أنّ التزايد السكاني المتدفق في الدول النامية يشكّل عائقا خطيرا أمام إمكانية تحقيق مستويات معيشية أفضل في هذه الدول ، حيث يتمخض عن هذا التزايد في عدد السكان انخفاض في معدّل نموّ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و ذلك بسبب مشاركة أناس متزايدين في الدخل الإجمالي هذا بالإضافة إلى إنخفاض معدّل نموّ الدخل الإجمالي نفسه و ذلك بسبب إنخفاض حجم الإدّخار و من ثمّ حجم الاستثمار الذي يتأتى من أيّ مستوى من الدخل في حالة توزيعه على عدد أكبر من السكان.

والملاحظ أنّ بعض الاقتصاديات النامية لا تكاد تتحقق فيها زيادات في نصيب الفرد من الدخل إلا وينتج عنها إنفجار سكاني يؤدي إلى عودة مستويات المعيشة فيها إلى ما كانت عليه من قبل و ربّما تنخفض حتى عن تلك المستويات.

[1]محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي أللّيثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر2004 ، ص ص، 110،112.

1.1.1.8.2.استمرار الحلقات المفرغة:

والتي تشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل فيما بينها.حيث أن عقبة من هذه العقبات تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى. أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى. و ما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شانه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية. و يمكن تمثيل الحلقة المفرغة الرئيسية كما في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(05): الحلقة المفرغة

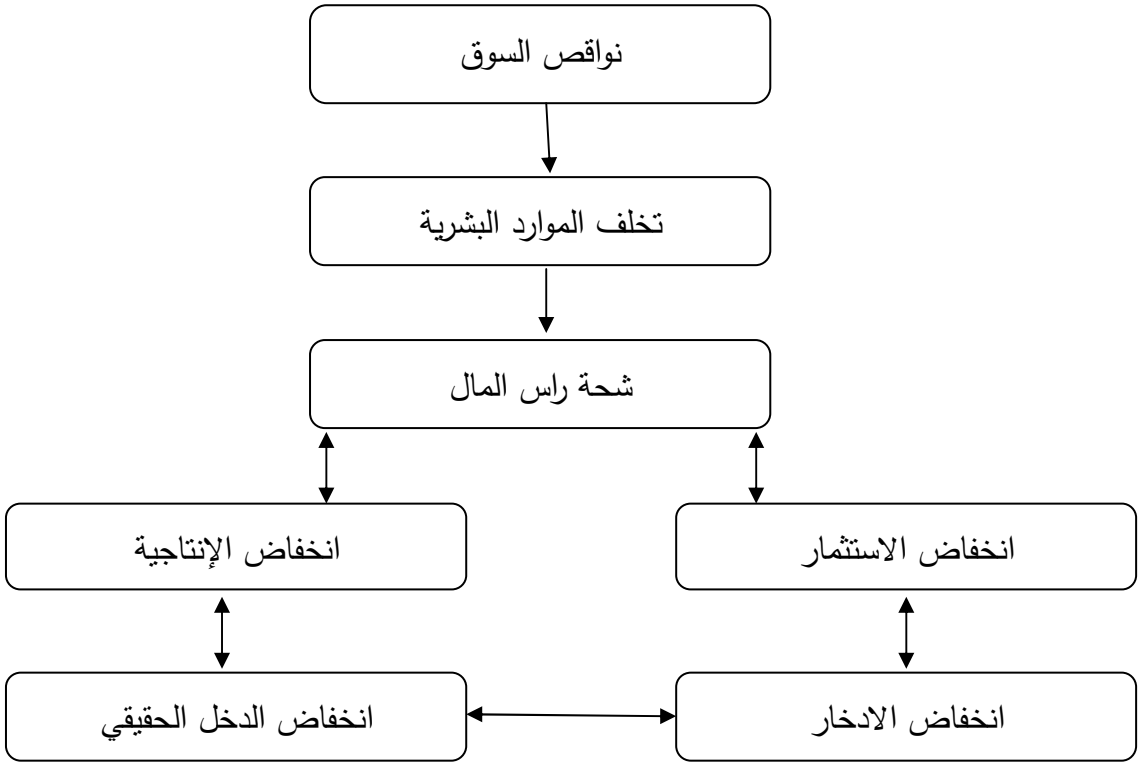

المصدر: بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية،مرجع سابق، ص 118.

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008.، ص 118.

2.1.8.2. تدهور شروط التجارة و الاحتكار الأجنبي:

يرجع بعض الاقتصاديين فشل الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية إلى وجود بعض العوامل الخارجية التي تقف وراء ذلك ، فيرى البعض مثلا أنّ الدول المتقدّمة عملت على إستخدام و توظيف قدراتها الهائلة المنبثقة على الإستعمار و الإحتكار إلى إتجاه طويل لخفض شروط التجارة" Terms of Trade " لصالحها و ضدّ الدول النامية . و يشير هؤلاء الإقتصاديين إلى أنّه في فترات الإنكماش الإقتصادي تنخفض مستويات الإنتاج الوطني في الدول المتقدّمة ممّا يؤدّي إلى الحفاظ على الأسعار السائدة لمنتجاتها أو عدم إنخفاضها بمعدّلات كبيرة ، بينما يؤدّي زيادة حجم الإنتاج الوطني في فترات الرّواج الإقتصادي إلى إرتفاع أسعار منتجات الدول المتقدّمة بمعدّلات متزايدة بسبب قدرة الإتحادّات العمّالية على المطالبة برفع مستويات الأجور بسرعة ، إلا أنّ هذا الوضع يختلف تماما في الدول النامية ، حيث لا توجد للمنتجين أو العمّال السلطات الإحتكارية للتأثير على الأسعار العالمية الخاصّة بمنتجاتهم.

و بذلك أصبحت أسعار منتجات الدول النامية خاضعة لظروف الطلب العالمية ، فتنخفض في فترات الإنكماش و ترتفع في مراحل الرّواج الإقتصادي العالمي ، و قد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى إنخفاض أسعار المنتجات الأوّلية التي تصدّرها الدول النامية مقابل إرتفاع أسعار المنتجات المصنّعة التي تستوردها من الدول المتقدّمة.

3.1.8.2.ضعف الإدخار:

لاشكّ أنّ أحد المشكلات العويصة التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين في الدول النامية تتمثل في عدم توافر المال الكافي لتمويل مشروعاتهم ، ويرجع بعض الإقتصاديين ذلك إلى إنخفاض مستويات الدخول الفردية في هذه الدول وضعف القدرة الشرائية في ها ،

وبالتالي عدم القدرة على الإدخار ، حيث يستخدم الدخل كلّه في ضمان الحصول على السلع الإستهلاكية الضرورية . وفي ظلّ هذه الظروف لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تحقيق معدّل مرتفع للتراكم الرأسمالي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

4.1.8.2. ضعف الحافز على الإستثمار :

يجمع الباحثون الإقتصاد يون على أنّ ضعف أو غياب الحوافز لدى المنظّمين ورجال الأعمال للإستثمار في مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة يمثل أحد أهمّ معوّقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية . ويرجع نيركس ضعف الحافز على الإستثمار إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد والتي تعزى بدورها إلى إنخفاض دخولهم الحقيقية بسبب تدنّي الإنتاجي ة .ويرى نيركس أن تدنّي مستوى الإنتاجية يعود إلى ضآلة حجم رأس المال المستخدم في الإنتاج بسبب ضعف الحافز يصعب علي ها على الإستثمار ، وبذلك تقع الدول النامية في دائرة مفرغة " Vicious Circle " الخروج منها.

5.1.8.2.عدم كفاية اليد العاملة الماهرة:

يجمع العديد من المحلّلين الإقتصاديين على أنّ الوضع الراهن لليد العاملة في الكثير من الدول النامية يشكّل عقبة رئيسية في طريق تقدّمها و إزدهارها ، فلقد بات من المعروف أنّ القسم الأكبر من القوّة العاملة في هذه البلدان لا يتمتع بالخبرات الفنية والمؤهّلات العلمية العالية ،وفي هذا الصدد تظهر جلّيا أهمّية الدعوة إلى التركيز على الإستثمار في التعليم والتكوين في بلادنا لتذليل هذه العقبة والتغلّب عليها.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على أللّيثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها، مرجع سابق، ص 127.

2.8.2. المعوقات الاجتماعية:

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع و الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما آن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث. ولذلك فان لهذه القيم أثرا على التنمية.إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية و بين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسالة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي[1].

3.8.2.المعوقات السياسية (عقبات الحكومة في طريق التنمية):

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا، في القرن الثامن عشر، لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة و لكنه منذ ذلك الوقت فان دور الحكومة في التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة. و عليه إذا كانت الحكومة غير راغبة، أو غير قادرة، على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية، أو أنها احد أسباب حالة الفقر في البلد و الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل فيما يلي[2]:

أ.الاستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشاة الإنتاجية الحديثة سواءا كانت عامة أو خاصة.

ب.الاستقلال السياسي: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لان وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد.

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 156.
[2] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص ص، 157، 158.

ج.الدعم الحكومي للتنمية: إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فان تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو. و في خلاف كل ذلك فان رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد و بالتالي يكون عقبة في طريق التنمية.

4.8.2.المعوقات التكنولوجية و التنظيمية: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون تعاون بين القطاع العام في ذلك. من اجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف و التركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها[1].

3.تصنيف الدول حسب معيار النمو و التنمية:

ستخدم على المستوى الدولي عدة تصنيفات لمجموعة الدول المختلفة منها: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج، التصنيف وفق خصائص النشاط الاقتصادي، التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد، بالإضافة إلى تصنيفات البنك الدولي والأمم المتحدة المشار إليها أسفله[2]:

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 119.
[2] عبد الله بلوناس ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005– 2004، ص275.

1.3.تصنيف البنك الدولي:

وهو تصنيف بسيط يعتمد على معيار الدخل الفردي للفصل بين بلد متخلف وآخر متقدم، بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف وإذا تعادها نقول أنه سائر في طريق التنمية، ومن ثم يقسم البنك الدولي الدول إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل؛
- مجموعات الاقتصاديات متوسطة الدخل (الدخل الأدنى – الدخل الأعلى)؛
- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل؛

2.3. تصنيف الأمم المتحدة:

يعتبر تصنيف الأمم المتحدة محاولة لتفسير التنمية من جانبها الاجتماعي، مشاكل الصحة و التعليم ومستوى الدخل الحقيقي، وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب، ويتم وفقه تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية فيها ما بين (0.8–1) وتقع مجموعة الدول المتقدمة داخل هذه الدول؛
- المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية بها ما بين (0.5–0.79)؛
- المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المنخفضة، وهي الدول التي يقل مؤشر التنمية البشرية بها عن 0.5؛

المبحث الثاني : استراتجيات التنمية الاقتصادية

❖ **مفهوم استراتجيات التنمية** : هي مجموعة من العناصر و المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة آو القطاعية المرغوب فيها، و الأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق[1].

1.الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، و خاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية و بشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[2]:

1. توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
2. زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
3. توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
4. إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 119.
[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات، مرجع سابق،ص 166.

5. يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

6. الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.

7. يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ولتحقيق كل ذلك لابد من إنقاذ تكنولوجي، لأن التغير التكنولوجي السريع سيزيد من الغلة الزراعية كثيرا بحلول أواخر هذا القرن لدرجة أن تخفيض فيها من جراء الاحترار العالمي سيتم تعويضه بأكثر من سهولة[1].

2. الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

تعاني الدول النامية من إختلالات هيكلية في اقتصادياتها، و هنا تظهر أهمية عملية التنمية في تصحيح هذه الإختلالات، و يعتقد بعض الإقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الإختلالات الهيكلية، و لقد اختلفت إستراتيجيات التصنيع بين الدول الرأسمالية و الدول الإشتراكية[2].

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على إعتقاد أن طلب السوق على السلع الإستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن الزيادة على السلع الإستهلاكية و الوسيطية يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات و الآلات و مختلف السلع الرأسمالية و بالتالي تنمو الصناعات الثقيلة.

[1] وليام ر.كلاين،ازدهار السلع الأساسية: كم سيدوم؟، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 45، العدد01، مارس 2008، ص 22.
[2] محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها، مرجع سابق، ص 264.

أما الدول الإشتراكية و على رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا فإنتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي، و تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة، إذ تتمثل عملية التصنيع في هذه الدول في بناء و تنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة و التي تنتج المعدات والآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

إن عملة التصنيع ينتج عنها زيادة مضطرة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي زيادة في حجم هذا الناتج وفي تأثر نموه، ومن هنا فان عملية التصنيع لا بد أن تكون مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية.ولهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي، لان الظاهرتان متلازمتان[1].

3.إستراتجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية:

تبين مما سبق ان القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة. و بذلك فن كل واحد منها يخدم الأخر و لا يستغني عنه، لذلك فان أي تطور في القطاع الزراعي لابد ان يحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح[2].

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 37.
[2] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 175.

فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا. ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة. لهذا فان العلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتامين نجاح الاثنين معا، و تحقيق التنمية الاقتصادية، وبتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على احد القطاعين و إهمال الآخر.

4.إستراتجية الحاجات الأساسية:

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتجيات المتصلة بمقاربات النمو و العمالة و توزيع الدخل فقد اتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو إستراتجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن و تعليم و خدمات صحية الخ. و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، و حجة أصحاب هذه الإستراتجية هي أن توفر مثل هذه السلع و الخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل و الإنتاجية للفقراء[1].

ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية، و التي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخمسية في عام 1974، أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية لها وقد استهدفت هذه الإستراتجية تحقيق ثلاثة أهداف:

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 176.

الأول: رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و في المدن، و خاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

الثاني: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.

الثالث: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

5. إستراتجية التنمية البشرية المستدامة:

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية و سياسات التكييف و الخصخصة، جاء تأكيد الاقتصادي الهندي (Amartia Sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية (Human Capabilites). و طبقا إلى (Sen) فان حرية الاختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية، و التي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات على من الصحة و المعرفة و احترام الذات و القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط.

و يؤكد (Sen) أيضا بان مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي و استهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وان توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

و قد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) فيما يعد دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم و ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990، ولقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية، و قد أكدت هذه التقارير بان التنمية البشرية تتجاوز الدخل و النمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما فيها الحاجات و الآمال و اختيارات الأفراد[1].

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،مرجع سابق، ص 178.

وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو و بين التنمية البشرية بالقول بان النمو ضروري للتنمية البشرية، وان النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو و وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية، و لأجل ذلك تم تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تمثل ذلك في أهداف التنمية للألفية.

تنطوي فكرة أهداف التنمية للألفية في ثمن أهداف، و الواجب تحقيقها كلها بحلول عام 2015 ، هي وليدة إعلان الألفية التاريخي الذي تبنته 189 دولة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة الألفي في سبتمبر عام 2000، و تتدرج من تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وإدخال جميع الأطفال ذكور وإناث في كل مكان إلى المدارس الابتدائية، و ينجم عن أهداف الألفية تغير لهيئة التنمية، إذ تعمل الحكومات ووكالات و منظمات المجتمع المدني في جميع الأرجاء على إعادة توجيه أعمالها لتتمحور حول هذه الأهداف الثمانية.

و الجدول التالي يوضح أهداف التنمية للألفية وغاياتها:

الجدول رقم(07): أهداف التنمية للألفية

الأهداف	الغايات
1. استئصال الفقر و الجوع الشديدين.	–بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. – بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف
2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.	–ضمان كون الأطفال كل مكان الصبيان و البنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إتمام الطور الخاص بالتعليم الابتدائي.
3. الحض على المساواة بين الجنسين و تمكين النساء.	–إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي، و في جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.
4. تخفيض نسبة وفيات الأطفال.	– بين عامي 1995 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
5. تحسين الصحة الأمومية	–بحلول العام 2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل، بنسبة ثلاثة أرباع.

6. مكافحة نقص المناعة البشرية.	-بحلول العام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/الايدز، ومتابعة ما بدئ في مضادته. -بحلول العام 2015، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا و أمراض رئيسية أخرى و متابعة ما بدئ في مضادته.
7. ضمان الاستدامة البيئية	-دمج مبادئ التنمية المستدامة[1] في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية -بحلول العام 2015، إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. -بحلول العام 2020، تحقيق تحسين هام في حياة م لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة.
8. تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.	-مزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر. -معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات، و برنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، و مساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر. - معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة و الدول

[1] يقصد بالتنمية المستديمة، محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى وبتعبير آخر هي تحقيق حاجات الجيل الحالي دون تضحية بحاجات الأجيال القادمة.

	الجزرية الصغيرة النامية. –التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون القابلة لتحمل على الأمد الطويل. – بالتعاون مع البلدان النامية، تطوير استراتجيات لإتاحة العمل اللائق و المنتج لمن في سن الشباب. –تشجيع الصناعة الصيدلانية و تامين إمكان الحصول على الأدوية في البلدان النامية بأسعار متحملة. –بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، و بخاصة تقانات المعلومات و الاتصالات متوفرة و في متناول الجميع.

المصدر: ساكيكوفوكودا–بار، ترجمة غسان غصن وآخرون،أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، ص ص، 01، 02.

و على الرغم من أن التنمية الاقتصادية تتطلب التعليم والتكيف باستمرار، فان النتائج الحديثة توحي بان البلدان التي يتراوح فيها دخل الفرد بين 1000 دولار و 10000 دولار ينبغي أن تجرى عدة تغيرات رئيسية في استراتجياتها[1]:

- من التنوع إلى التخصص، بصفة عامة، تلجا البلدان إلى التنويع ابتدءا و هي تنمو إلا أن هذا الاتجاه ينعكس عندما يبلغ دخل الفرد ما يناهز 5000 دولار و حتى 8000 دولار و تبدأ البلدان بعد ذلك في التخصص، أما عند أي مرحلة تصل البلدان إلى نقطة الإمالة هذه، فأمر يعتمد على حجمها و توجيهها للتصدير، و لكنه يعني ضمنا، بالإضافة إلى القلق بشان المناخ العام للاستثمار، فان صناع السياسات قد يحتاجون أيضا إلى وضع استراتجيات محددة لكل قطاع.

- من الاستثمار إلى الابتكار، عندما تقترب المنشآت في بلد ما من الحدود التكنولوجية، فان السياسيات التنظيمية التي وقفت إلى جانب قيام المنشآت القائمة بالاستثمار، ينبغي أن تخلي الطريق للتنظيمات التي تشجع دخول منشآت جديدة وخروج تلك التي أصبحت منتجاتها أو تكنولوجياتها عتيقة، ويجب أن يكون التوقيت سليما عند إجراء هذا التحويل، كما أن تنفيذه صعبا بسبب المصالح المكتسبة.

- من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي، مع استغلال البلدان لوفورات الحجم، سترتفع علاوات المهارات بسرعة ويتعين على صناع السياسات أن يخططوا لتوفير عرض كاف من الخريجين لتخفيف الزيادة في عدم المساواة في الدخول. و في هذه الاقتصادات تتضح أهمية فيض أثار المعرفة و يستحق التعليم العالي الدعم.

[1] اند رمت س،جيل و هومى خاراس، وجهات العولمة المالية، مجلة التمويل و التنمية ،المجلد 44،العدد 01، مارس 2007، ص 39.

الخلاصة:

تعتبر التنمية الاقتصادي كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لغرض تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فان متوسط الفرد الحقيقي سيرتفع. كما أنها تحدث تغيرات في كل من الهيكل الإنتاج والسلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء و التي تعتبر من بين الأهداف التي تصبوا إليها عملية التنمية الاقتصادية، إضافة على ذلك أن لها أهداف أخرى اجتماعية و سياسية و ثقافية.

غير أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، يستلزم تطوير هيكل الاقتصاد القومي و تغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع، نظرا لما تصادفه من معوقات اقتصادية و أخرى اجتماعية. ولأجل النهوض بالتنمية الاقتصادية اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الاسترتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي و تطويره، و منها من ركز عل تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا و رائدا للتنمية الاقتصادية، و هناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة معا لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما اعتمد آخرون على إستراتيجية الحاجات الأساسية أو إستراتيجية التنمية البشرية بحكم أنها صلب الرفاهية الإنسانية. فالتنمية الاقتصادية لا تعني كيف تغذي الضعفاء و إنما تعني كيف تجعلهم أقوياء.

تمهيد:

قبل ظهور الثورة التكنولوجية و ما أحدثته من فوارق هناك كانت مستويات التطور الاقتصادي بين البلدان المختلفة متقارب و التفاوت لم يكن كبيرا. إلا انه منذ الثورة الصناعية و ما صاحبها من تطور تكنولوجي الذي كان أهم عنصر في إحداث تنمية إقتصادية شاملة، فإن البلدان المتخلفة تراجعت كثيرا بالمقارنة مع البلدان التي سارت في مضمار التصنيع و التقدم و ازدادت الفجوة بينها و بين البلدان المتخلفة.

فإن الخطوة الأولى في دراسة و تحليل عمليات الإنماء في الدول المتخلفة تتمثل في الحصول على صورة اقتصادية عامة لهذه الدول. و تتمخض مثل هذه الصورة ليس فقط عن تبيان طبيعة مشاكل الإنماء في الدول النامية بل و تقترح أيضا نواحي التغييرات الاقتصادية التي يتطلبها إنجاح عمليات الإنماء فيها. و إحدى الطرق المفيدة لرسم هذه الصورة أن تكون على شكل إظهار الأوضاع الإقتصادية و مدى تأثرها بالتكنولوجيا و انتقالها في كل من الدول المتقدمة و المتخلفة.

المبحث الأول: حداثة تكنولوجية الإعلام و الاتصال في العالم المتقدم

1.التقدم الاقتصادي و معايير التصنيف:

1.1.تعريف التقدم الاقتصادي:

مصطلح اقتصادي يدل على حالة دولة تشهد نموا اقتصاديا متكاملا و متوازنا بين جميع القطاعات و القدرة على مواكبة التطور الحاصل في العالم بسبب استغلالها الجيد والعقلاني لمواردها الطبيعية والبشرية المتوفرة و تحويلها إلى ثروة متجددة .لهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرقي الثقافي[1].

التقدم الاقتصادي بالمقياس المعاصر هو الوضع الذي يصبح عنده الإنسان (المجتمع) في موقف إيجابي فاعل تجاه شروط و جوده الطبيعية و الاجتماعية[2].

2.1.معايير التصنيف و مؤشراتها:

1.2.1. المعايير الاقتصادية و مؤشراتها :وهي أبرز معايير التصنيف وتتمثل في :

– **الدخل الوطني الخام(الناتج الخام و الناتج الداخلي):** وهو عبارة عن مجموع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في بلد ما خلال سنة ويلاحظ أن 90% من إجمالي الدخل العالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 7000 مليار دولار الصومال أقل من 2مليار دولار .و الشكل الموالي يبرز الناتج المحلي الإجمالي العربي موزعا حسب الدول للعام 2013.

[1] http://www.startimes.com/?t=12947399 /(2014/05/08 (اطلع عليه يوم

[2] عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت، الطبعة الثانية، 1987، ص 73.

الشكل رقم (06): توزيع الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام **2013**

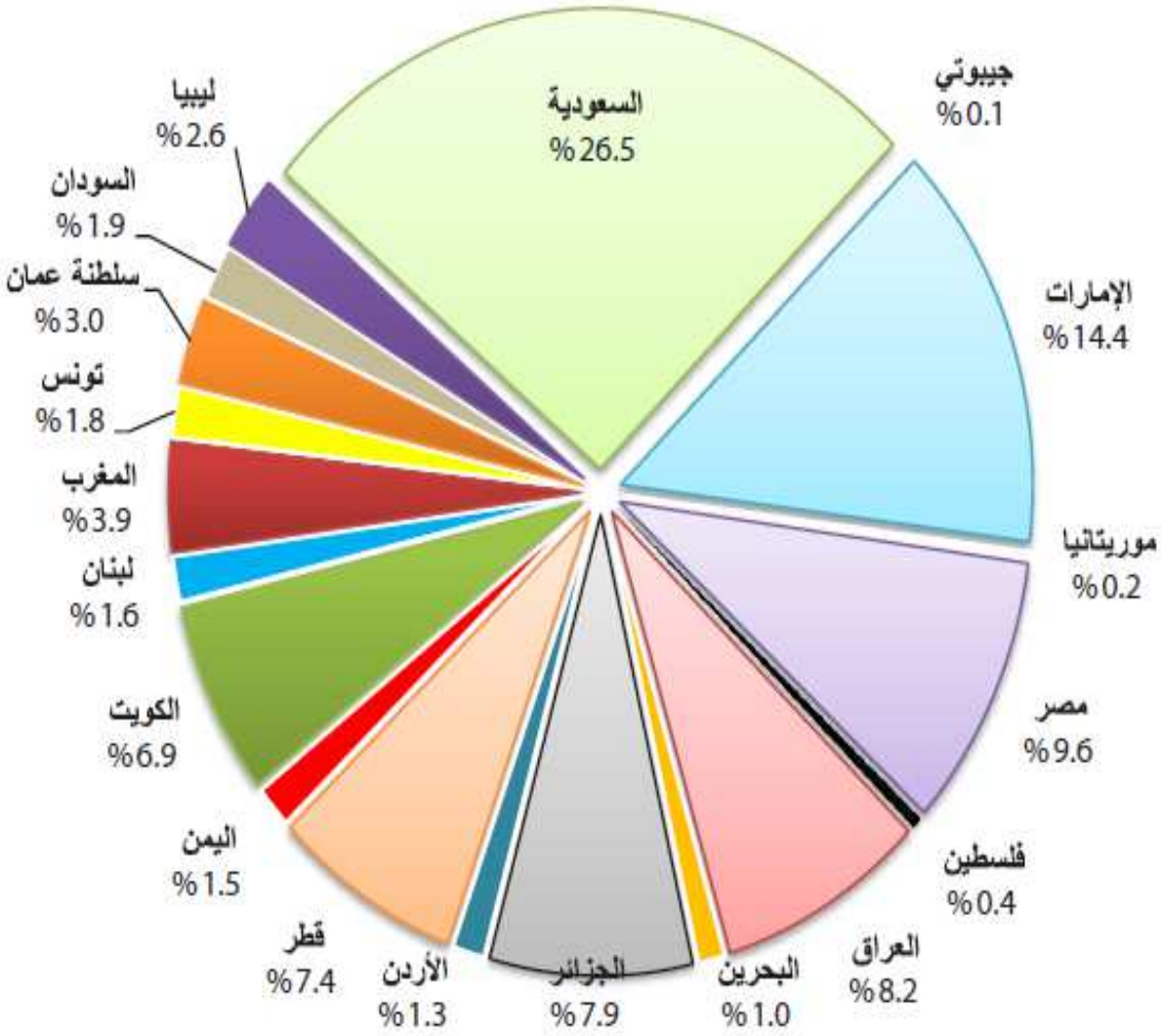

المصدر: الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الأول (يناير–مارس 2014)[1]، ص5.

[1] http://www.iaigc.net/ (اطلع عليه يوم 2014/05/10)

فمن خلال الشكل نلاحظ انه على صعيد الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية 19 (دولة) فقد اارتفع من2663 مليار دولار عام 2012 إلى 2716 مليار دولار خلال العام 2013، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 52.7 مليار دولار ليبلغ 2853 مليار دولار عام 2014. وخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من % 2.9 كمتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و 2009 إلى 3.7 % عام 2013،و السبب إرتفاع أسعار المحروقات و خصوصا أسعار النفط الذي تجاوز 100 دولا أمريكي للبرميل، مع توقعات باستقرارها حول تلك النسبة خلال عامي 2014 و2015 إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 10.3 % للفترة ما بين عامي 2005 و 2009 إلى 9.6 % عام2014 . و يلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج في 7 دول غالبيتها نفطية هي: السعودية والإمارات ومصر والعراق والجزائر وقطر والكويت، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 2.2 تريليون دولار بنسبة 81 % من إجمالي الناتج العربي لعام2013.

- كما أنه يمكن إبراز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و الدول المتخلفة و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفترة: **2005-2015**

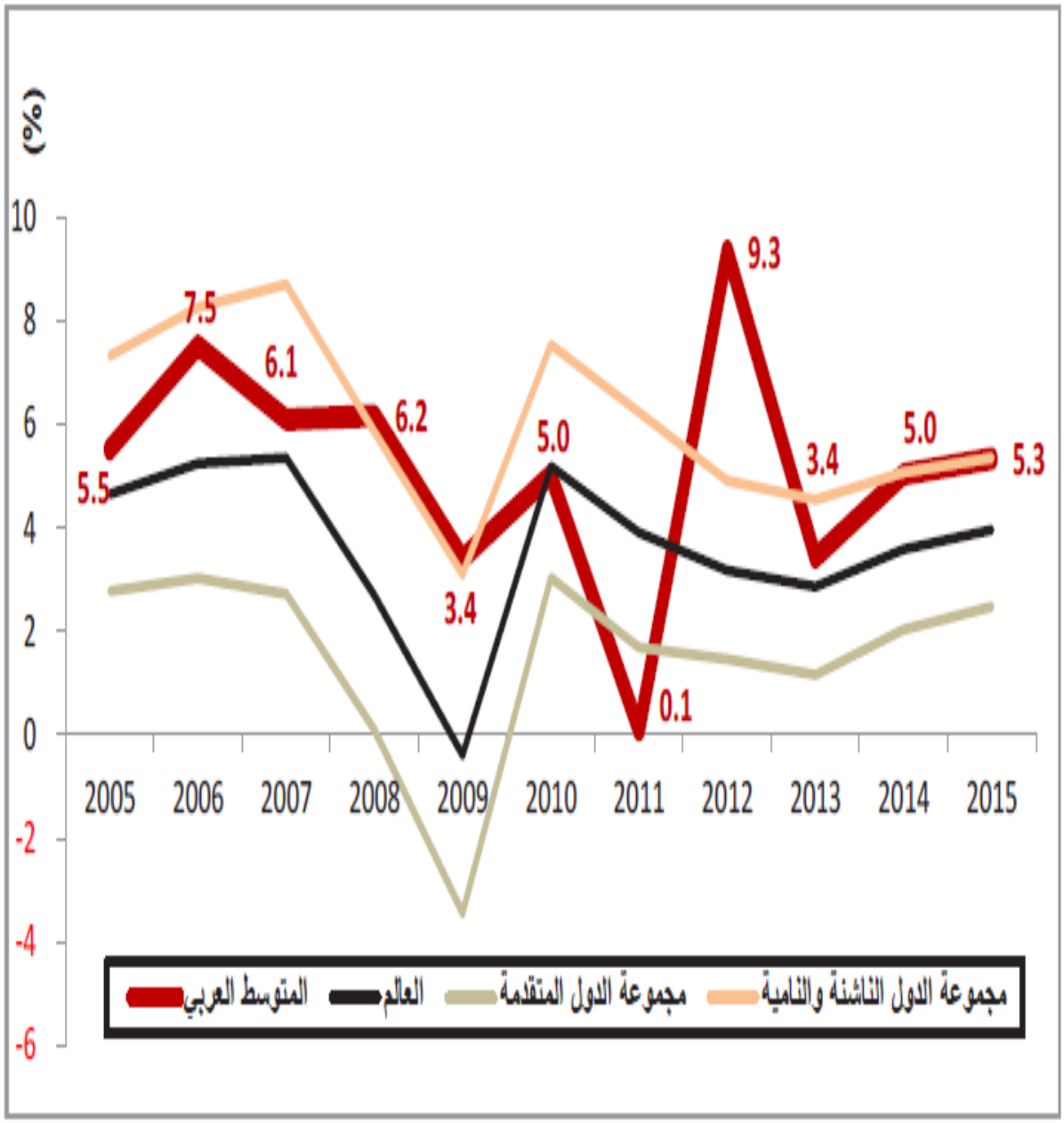

المصدر: الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية،مرجع سابق ، ص5.

من خلال الشكل نلاحظ تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2013، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3.4% مقارنة ب 9.3 % عام 2012. أدى تراجع مؤشرات النمو في المنطقة العربية إلى تزايد عجز الموازنة وتدهور الميزان التجاري والاحتياط النقدي وتراجع قيمة العملات الوطنية وارتفاع معدل التضخم وكلفة المعيشة، وكلها عوامل سلبية ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر ، حتى إن دولاً عربية انتقلت من وضعية الفائض المالي إلى وضعية العجز في الموازنة بسبب جهود الإنفاق لضمان الاستقرار الاجتماعي وما تلاه من تعثر اقتصادي وصعوبات في المناخ السياسي والأمني .غير أنه هناك توقعات أن يرتفع معدل نمو إلى5 % عام 2014. ومنذ عام 2012والنمو العربي أعلى من نظيره العالمي مع توقعات باستمرار هذا الوضع خلال العام 2014، وهو عكس ما كان سائدا خلال عامي 2010 و2011 .

إلا أن النمو العربي جاء أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.5 % خلال عام2013 ، في حين كان الأداء العربي أفضل من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 1.2 % خلال نفس العام.

- **الدخل الفردي السنوي:** وهو حاصل قسمة الدخل الوطني الخام على عدد السكان وهو مقياس نسبي لوجود دخل مرتفع في بعض الأقطار المتخلفة كالكويت وليبيا باعتبارها دول ببترولية وقليلة السكان.

- **المعيار الصناعي:** وهذا بمراعاة ما يلي:

1.حجم استهلاك المواد الأولية الطاقوية و المعدنية فمثلا بالنسبة لإستهلاك البترول العالمي هي 67% في الدول المتقدمة.

2. وضعية القاعدة الصناعية (تحويلية = تقدم ، استخراجية = تخلف)

3. نسبة مساهمة الصناعة في الدخل الوطني مثلا 40% في اليابان و 15% في مصر .

4. مقدار إنتاج صناعة الحديد والصلب باعتبارها أم الصناعات اليوم.
5.نسبة الأيدي العاملة الصناعية 35% في ألمانيا 13% في الهند .

- **المعيار الزراعي:** بقياس ما يلي:

1.مدى تقدم و تخلف الزراعي فمثلا مردود الهكتار الواحد من القمح في بريطانيا 65 ق\هـ بينما في الهند 20 ق\هـ .
2.مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي حيث أن الدول المتقدمة مكتفية ذاتيا فينما الدول المتخلفة عاجزة عن تحقيق الإكتفاء .

- **المعيار التجاري:** وهذا بقياس ما يلي :

1. حجم المبدلات التجارية الصادرات والواردات حيث تتميز بضخامتها في الدول المتقدمة، 2040.4 مليار في الولايات المتحدة الأمريكية ، و113.7 مليار دولار فبالبرازيل .
2. عدد المواد المصدرة و مدى تنوعها فالدول المتقدم تصدر أكثر من200مادة صناعية وغذائية بينما الدول المتخلفة هي قليلة التنوع وعبارة عن مواد أولية خام ومحاصيل نقدية.

2.2.1.المعايير الاجتماعية و مؤشراتها:

- **متوسط الدخل الفردي:** يستخدم البنك الدولي القياس على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي لتصنيف اقتصاد البلدان إلى منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ومرتفعة الدخل[1].

فالبلدان المنخفضة الدخل هي البلدان التي يصل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي إلى 995 دولارا أو أقل طبقا لتقديرات عام 2009 كما هو موضح في الشكل الموالي؛ والبلدان التي تتدرج ضمن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل هي التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين 996 و3945 دولارا؛ والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل يتراوح دخل الفرد فيها من 3946 دولارا إلى 12195 دولارا؛ والبلدان المرتفعة الدخل

[1] http://data.albankaldawli.org/news/dev-economies-increase-share-of-global-output (اطلع عليه يوم 2014/05/17)

هي التي يصل نصيب الفرد من الدخل القومي فيها إلى 12196 دولارا أو أكثر. ويشار عامة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بالبلدان النامية. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن البلدان التي تتدرج ضمن نفس الفئة من تصنيفات الدخل قد بلغت مراحل متماثلة من التنمية أو أن البلدان المرتفعة الدخل قد بلغت المرحلة المفضلة أو النهائية من التنمية:

الشكل رقم (08): نسبة نمو إجمالي الدخل القومي في العالم لعام 2009.

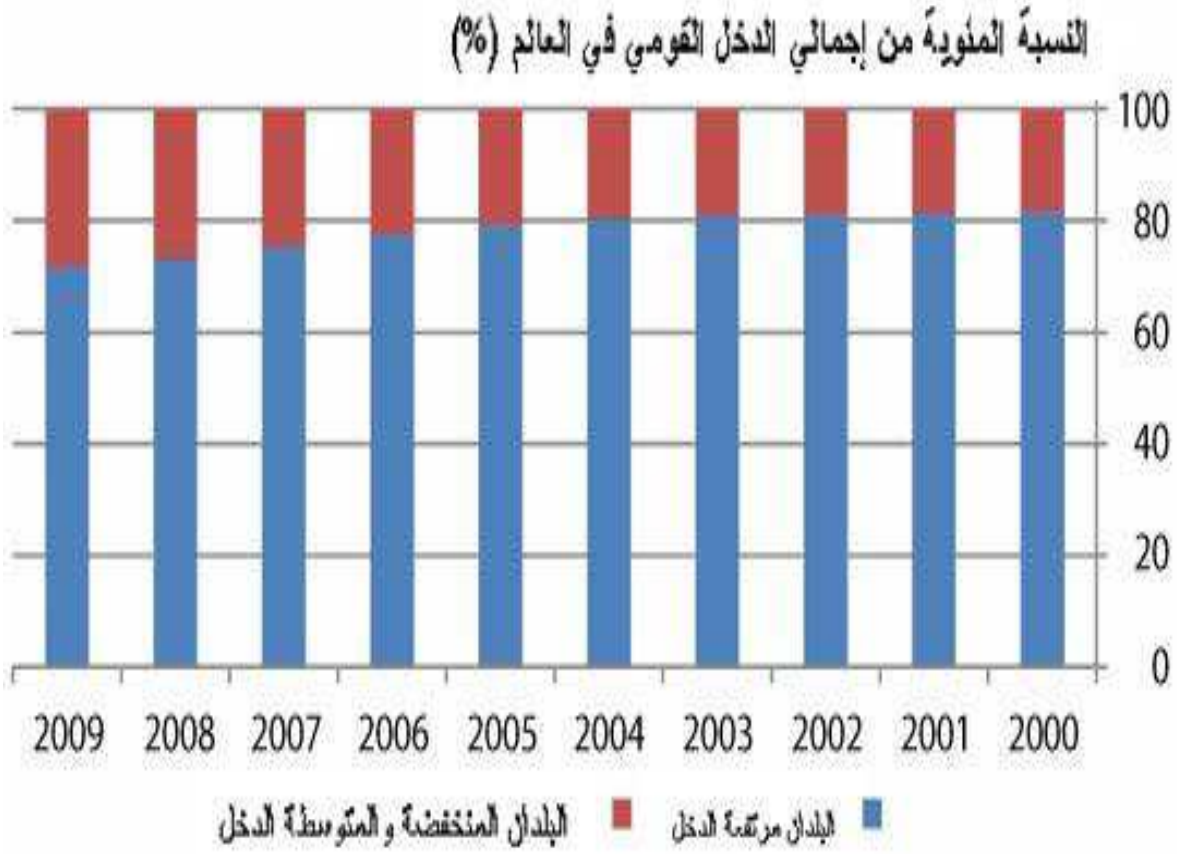

المصدر: البلدان النامية تزيد نصيبها من الناتج العالمي، منشورات البنك الدولي لعام 2010.

و يتضح مما سبق، و جود فجوة داخلية كبيرة فيما بين مستويات الدخول حيث تظهر تقديرات إجمالي الدخل القومي لعام 2009 ، أن نصيب المناطق النامية في الاقتصاد العالمي زاد من 18 %عام 2000 إلى 28 %عام 2009. وبحساب هذا النمو على أساس معادل القوة الشرائية، فقد زاد نصيب هذه المناطق من 34 إلى 44 % مع احتفاظ الصين بالترتيب الثاني كأكبر اقتصاد في العالم و يعود السبب إلى قوة الإنتاج كما و نوعا بعد الولايات المتحدة كقوة إقتصادية. وجاءت البرازيل وروسيا والهند والمكسيك بين أكبر 15 اقتصادا في العالم .

وزادت البلدان النامية من دورها في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال نموها بوتيرة أسرع من البلدان الغنية بمتوسط سنوي بلغ 6.3 % بالمقارنة2 % فقط للبلدان المرتفعة الدخل وذلك في الفترة من 2000 إلى 2009. يرجع السبب في زيادة النمو لدى الدول النامية إلى ارتفاع أسعار النفط بحكم أنها السوق المستهدفة للمحروقات من قبل الدول المتقدمة، بيد أن الفرق بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية مازال شاسعا. ويزيد متوسط دخل الفرد العادي في البلدان المرتفعة الدخل عن 38 ألف دولار سنويا– وهو ما يزيد عن نظيره في البلدان النامية بمقدار 13 مثلا.و المشكل الأساسي لتدهور القدرة الشرائية لدى الدول النامية يرجع إلى ضعف الإنتاج.

– **نسبة النمو الديمغرافي:** حيث أن نسبة الزيادة الطبيعية مرتفعة في الدول المتخلفة 3%بينما تنخفض في الدول المتقدمة 1%.

– **معدل الحياة :** معدل عمر الإنسان كما يسمى بأمد الحياة وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أعمار المتوفين على عددهم خلال سنة وهو يتأثر بعوامل منها الرعاية الصحية والتغذية و الإستقرار

– **نسبة إستهلاك السكان للمياه العذبة الصالحة للشرب:** حيث أن الدول المتقدمة مكتفية 90% بينما الدول المتخلفة عاجزة مثلا نسبة الإكتفاء للشرب في مدغشقر 6 %

- **طبيعة الإستقرار البشري:** ريفي أو مدني حيث ترتفع نسبة سكان المدن إلى 77.7% في الدول المتقدمة ، بينما تنخفض في الدول المتخلفة 40.4 %.

3.2.1. المعايير الثقافية ومؤشراتها :

- **نسبة التمدرس** :العالم المتقدم حوالي 98% العالم المتخلف 60 %.
- **نسبة امتلاك الأجهزة** :الكومبيوتر،الإنترنت و وسائل الإعلام واستخدامها(التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال).
- **نسبة الأمية** : حيث هي مرتفعة في الدول المتخلفة في موريتانيا 48% بينما في الدول المتقدمة شبه منعدمة 0.5% في الولايات المتحدة الأمريكية 0% في أستراليا.
- **عدد الكتب المنشورة سنويا** : و الذي يكشف عن المستوى التعليمي والثقافي و التطور الفكري فعددها في كينيا (120) عنوان بينما في ألمانيا يرتفع إلى (72042) عنوان[1].

و قد دعا الحذر في الآونة الأخيرة بصدد مدى دقة حسابات الدخل و الإنتاج و ما وجه إليها من مأخذ وأوجه قصور إلى البحث عن مقاييس أخرى، و من المؤشرات الحديثة تلك التي تستخدم مؤشرات غير نقدية كمقياس للتقدم و النمو، منها نسبة الأمية، قوائم توقعات الحياة، معدلات الوفيات بين الأطفال، السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد، و مع ذلك فغن كثيرا ما يوجه على تلك المؤشرات العديد من مؤشرات النمو الاجتماعي ليس فيها الحل لمشكلة سوء توزيع الدخل، كذلك فغن هذه المؤشرات تفتقر إلى قاعدة تربطها إلى نظام القيم[2]:

[1] http://lycee2aougrout.ahlamontada.com/t648-topic (اطلع عليه يوم 2014/05/22)

[2] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 146.

1) **معيار نوعية الحياة:** هذا المعيار يحوي بعض المثالب منها أنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل و المقدرة على الشراء.

2) **معيار التقدم البشري:** نجح برنامج الأمم المتحدة عام 1990 في الوصول إلى مقياس جديد عرف " بمعيار التقدم البشري " و يركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات أساسية:

- توقعات الحياة، الأمية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقوة الشرائية.

شهدت البلدان كلها تقريبًا تحسنًا في حالة التنمية البشرية خلال العقود القليلة الماضية، وتحسّنت أحوال المليارات من سكان العالم .وأظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أن أكثر من 40 بلدًا ناميًا، تضمّ العدد الأكبر من سكان العالم، حققت مكاسب حسب دليل التنمية البشرية فاقت المتوقع في ظل الأوضاع التي كانت تمر بها في عام 1990فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة نتيجة لانخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع، وتراجعت حالات الوفاة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسن مستوى التغذية .وارتفعت معدلات التعليم نتيجة للالتزام السياسي وزيادة الاستثمارات .وتراجعت مستويات الفقر المتعدد الأبعاد رغم استمرار الفوارق الكبيرة بين البلدان والمناطق[1].

[1] تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة، 2014، ص 31.

2. تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على التنمية الاقتصادية

1.2. التأثيرات الاقتصادية:

1.1.2. التأثيرات الاقتصادية العامة:

تميز إقتصاد ما بعد الثورة بخصائص أساسية هي[1]:

- ✓ إقتصاد يعتمد أساسا على المعلومات.
- ✓ إقتصاد يرتكز على عنصر المعرفة.
- ✓ إقتصاد يقوم على أساس الخدمات.

ويتأثر الإقتصاد عامة بهذه الثورة من خلال جانبين أساسيين:

أولا: خلق عالم إقتصادي جديد تلعب المعلومة فيه الدور الكبر حيث سيصبح للسلع و الخدمات ذات الطبيعة الرقمية و المعلوماتية النصيب الأكبر في ما يسمى بالاقتصاد المعلوماتي و من المرجح ان يحتل هذا النشاط 80 % من النشاط الاقتصادي التقليدي في عام 2012 حسب دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. و قد تم صيانة مصطلح اقتصاد المعلومات بواسطة المحلل الاقتصادي الأمريكي porat الذي قام بتحديد الوزن النسبي لحجم النشاطات التي تدخل في عالم المعلومات من خلال الدخل القومي الإجمالي و القوى العاملة و نصيبها في السلع و الخدمات و توصل إلى أن الاقتصاد الأمريكي يمكن وصفه باقتصاد المعلومات[2].

[1] ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 71.
[2] محي محمد سعد، ظاهرة العولمة الأوهام و الحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999،ص 16.

ما أحدثته هذه التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلومات في اقتصاد اليوم و مجتمعاته يجعل صناعة هذه التجهيزات بحد ذاتها صناعة رائدة و مربحة و فرصة للدول التي تحاول البروز في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: خلق فرص جديدة للتنافس بين الشمال و الجنوب ذلك أن هذه التكنولوجيا الجديدة لا تتطلب إمكانيات ضخمة كما هو الحال في الأنشطة الأخرى، فالتجربة الهندية في مجال الصناعات تقف شاهدا على ذلك فقد وجد هذا البلد نفسه عاجزا عن منافسة دول الغرب و دول جنوب شرق أسيا في مجال الصناعات الثقيلة فاختار أهل الهند اقتصاد المعلومات، حيث خلقت هذه الدولة بيئة ملائمة فنيا و قانونيا لهذا الاقتصاد و أصبحت الهند بالتالي من أكثر الموردين لصناعة البرامج في العالم بحيث أصبح الخبراء من الهند في هذا المجال يشكلون ما نسبته 28 % من إجمالي الخبراء العاملين في صناعة تقنيات المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية و حدها كون هذه الثورة سمحت بخلق مجالات جديدة للنشاط و العمل.

كما تمكنت دول شرق أسيا كالصين، ماليزيا، تايلنديا و الفيليبين و غيرهما من البلدان من تحقيق تقدم سريع في إحداث مجالات التكنولوجيا كما استطاعت الحصول على حصة مهمة من السوق العالمية للموصلات الجزئية و التجهيزات الأخرى المتعلقة بمعالجة البيانات، و من ناحية أخرى فان تطوير قاعدة مهارات محلية في إنتاج البرامج المعلوماتية سيساهم بقر كبير في هذا المجال، فقد شهدت الهند نمو قطاع المعلوماتية لديها بنسبة 50 % خلال التسعينات مما أدى إلى زيادة التصدير و من ثم خلق ألاف الوظائف المحلية و تجميع المواهب التكنولوجية التي أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية.

الشكل رقم (09): مستعملو الإنترنت بحسب مستوى التنمية، في الفترة **2003-2013** وبحسب المناطق **2013**

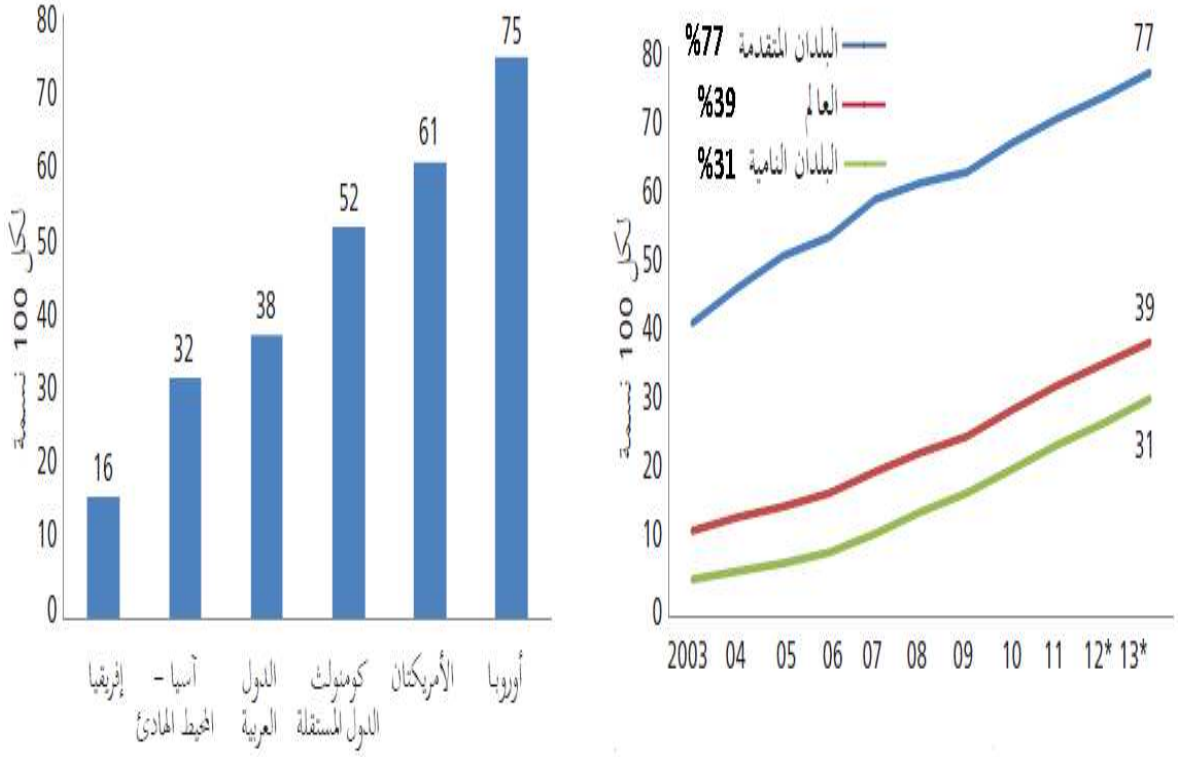

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد لمؤشرات الاتصالات- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم[1].

من خلال الشكلين وفي 2013 ، فاق عدد مستعملي الإنترنت 2,7 مليار شخص، وهو ما يعادل نسبة 39 % من سكان العالم. في العالم النامي 31 % من السكان يستعملون الإنترنت بالمقارنة بنسبة 77% في العالم المتقدم .أوروبا هي المنطقة التي لديها أعلى معدل من حيث تغلغل الإنترنت في العالم (75 %) تليها منطقة الأمريكتين(61 %). في إفريقيا، 16 % من السكان يستعملون الإنترنت – و هو ما يعادل نصف معدل التغلغل في منطقة آسيا المحيط الهادئ – و هاته المعطيات هي نفسها في الشكل الموالي.

[1] www.itu.int/ict/statistics(اطلع عليه يوم 2014/06/08)

الشكل رقم (10):الأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت، **2013**

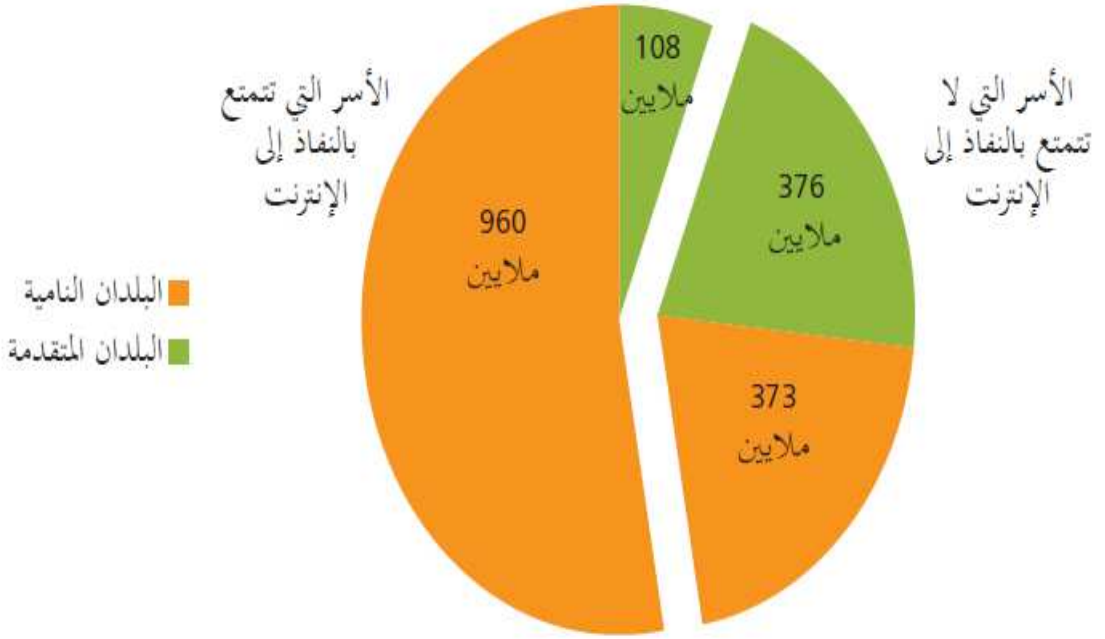

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد لمؤشرات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم[1].

و مع وجود شبكة إنترنت ذات تدفق عالٍ تساعد على تلبية جميع الاحتياجات بأقل كلفة ممكنة. عمدت الدول المتقدمة إلى بناء شبكات ألياف بصرية سريعة لاستيعاب كافة التطبيقات العلمية والعملية، مؤكدة على حقيقة أن خدمات النطاق العريض بشكل العام تؤدي بالضرورة إلى تطور خدمات الصحة والتعليم والأنشطة الاقتصادية المختلفة. في الوقت ذاته تحاول الدول النامية اللحاق بالركب من خلال تبنيها لبرامج وطنية يتم دعمها خارجياً من أجل المساعدة على تطوير خدمات الإنترنت في تلك الدول.و الشكل الموالي يوضح مدى إهتمام الدول بذلك:

[1] www.itu.int/ict/statistics(اطلع عليه يوم 2014/06/08)

الشكل رقم (11): اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشيطة، الفترة **2007-2013**

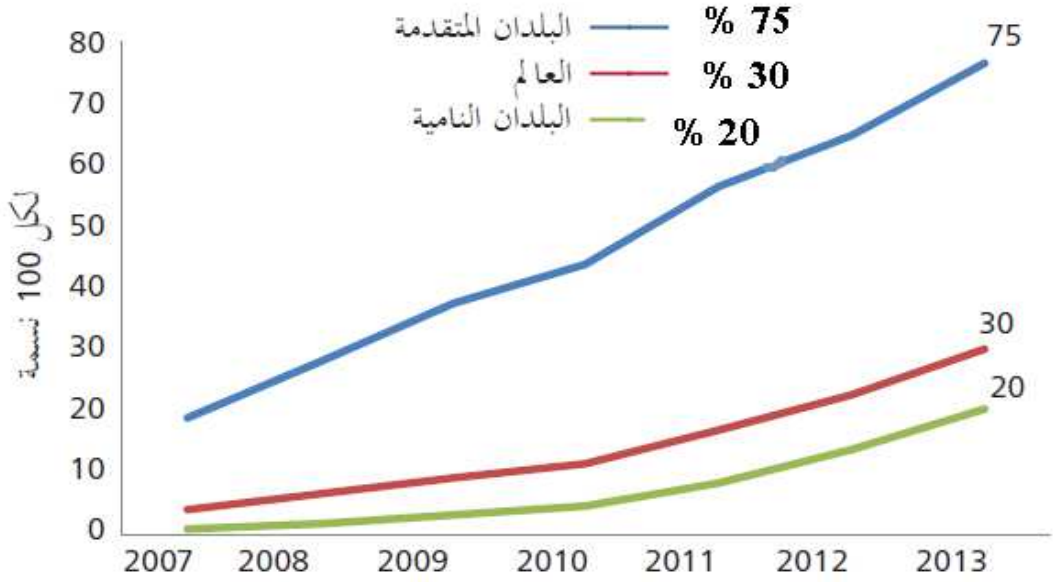

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم[1].

نلاحظ من خلال الشكل بأنه زادت اشتراكات النطاق العريض المتنقل من 268 مليوناً في2007 إلى 2,1 مليار في 2013. وهذا يبين متوسط معدل نمو سنوي بنسبة 40 % مما يجعل النطاق العريض أكثر أسواق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات دينامكية.

وفي البلدان النامية، ازداد عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل إلى أكثر من الضعف في الفترة من 2011 إلى 2013 (من 472 مليونا إلى 1,16 مليار) وتجاوز العدد المسجل في البلدان المتقدمة في 2013. بينما إفريقيا هي المنطقة التي شهدت أعلى معدلات النمو على مدى السنوات الثلاث الماضية وازدادت نسبة تغلغل النطاق العريض المتنقل من 2 % في 2010 إلى 11 % في 2013.

[1] www.itu.int/ict/statistics(اطلع عليه يوم 2014/06/09)

الشكل رقم (12): تغلغل اتصالات الهاتف النقال لسنة **2013** و معدلات نمو الاشتراكات في اتصالات الهاتف النقال، الفترة **2005-2013**

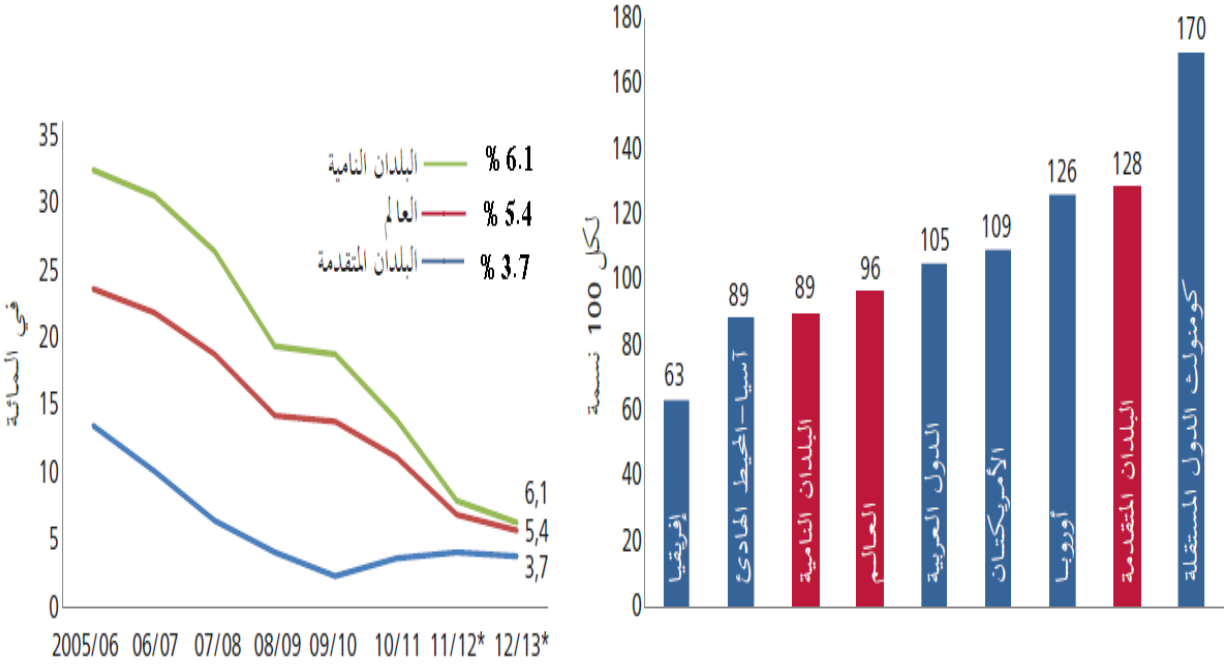

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم[1]

من الشكلين السابقين نلاحظ أنه مع اقتراب نسبة تغلغل الاتصالات المتنقلة الخلوية العالمية من 100% و وصول السوق إلى درجة التشبع، انخفضت معدلات النمو إلى أدنى مستوياتها في كل من العالم المتقدم والعالم النامي على السواء.و تبلغ معدلات تغلغل الاتصالات المتنقلة الخلوية 96 % عالمياً، بنسبة 128 % في البلدان المتقدمة و 89 % في البلدان النامية. كل هذا ناتج عن إيجابياته غير محدودة.

[1] www.itu.int/ict/statistics(اطلع عليه يوم 2014/06/09)

2.1.2. التأثيرات على العمل:

أثرت التكنولوجيا الحديثة للاتصال أيضا في العمل بصفة مباشرة وذلك من عاملين أساسيين هما:

أ-التأثير على نوعية اليد العاملة حيث أصبح من الضروري أن تكون هذه اليد العاملة مؤهلة و ذات معرفة بتقنيات التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى ضرورة الرسكلة و إتباع الدورات التدريبية في هذه المجالات.

ب -التأثير الثاني و المهم بالنسبة إلى الدول التي تعاني من مشكلة البطالة فهو خلق فرص عمل جديدة فتكنولوجيا الاتصال تخلق ثورة في مكان العمل حيث يفيد التقرير الذي أعدته – منظمة العمل الولية- أن هذه التقنيات قد سمحت بظهور مناصب شغل جديدة و طرق جديدة للعمل، فقد نجحت كوستاريكا في جذب إحدى أكبر الشريكات عالميا في تكنولوجيا الاتصال و ذلك بهدف استخدام اليد العاملة المؤهلة و الرخيصة نسبيا فيها.

2.2. التأثيرات على قطاع الزراعة:

شهدت الزراعة أيضا تغيرات بسبب تكنولوجيا الاتصال فقد أوجد العلم الحديث طرق جديدة في الزراعة أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في الإنتاجية و إن كانت هذه التأثيرات كثيرة إلا أننا سنتطرق إلى أهمها : انتهجت بنجاح ثمانية أعوان من المفاوضات بشان معاهدة تتعلق بتقاسم المنافع الناجمة من الموارد الوراثية النباتية في نوفمبر 2001.و تحاول التكنولوجيات الحديثة التحكم بقدر كبير في النباتات من حيث القضاء على كل الأمراض التي تهدد النباتات حتى في ألوانها و أشكالها فقد حدث وأن قامت بعض الجهات في اليابان من صناعة البطيخ و الطماطم المكعبة من أجل القضاء على مشاكل التخزين.

و تشمل التكنولوجيا الحيوية طائفة من التقنيات المختلفة مثل تلك المعروفة باسم الهندسة الوراثية و العنصر الأساسي فيها هو القدرة على تحديد المادة الوراثية و تسخيرها بثقة كبيرة و نقل السلالات ذات الصفات الأفضل من كائن و دمجها في أخر و قد مست أيضا الصناعات الغذائية حيث تستخدم التقنيات الجزئية في عدد من القطاعات، و تكنولوجيات الإنتاج و الاستنبات و الفصل، و تحقيق تقدم ملموس في كل من المجالات التالية:

1. الأساليب الفنية في إكثار النباتات.
2. تشخيص الإصابات بالآفات و الأمراض.
3. استنباط نباتات محورة وراثيا، غلة محسنة و مقاومة للإمراض و ذات نوعية غذائية أفضل.
4. استخدام الخرائط الجينية و التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية الانتقاء.

3.2. ا التأثيرات الأخرى:

رغم كثرة المجالات التي أثرت فيها الثورة المعلوماتية إلا أننا نتطرق إلى أهمها:

1.3.2. الخدمات الطبية والصحة:

قطاع الخدمات بشكل عام يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى حيث يمثل ثلث الناتج القومي الإجمالي الأمريكي. معظم الخدمات تنتج محليا وتعدل وفق الطلب عليها، وعلم المعلومات والاتصالات ساهم في إلغاء المسافات بين الدول ، فأي أمر يحدث في مكان ما على الأرض يمكن مشاهدته أو سماعه في كل العالم مما يؤدي إلى تقليل تكلفة المعدات والبرمجيات اللازمة، وبالتالي تحسين الخدمات والتي كانت غير تجارية عالمياً وأصبحت ألان تشكل ما بين 20% و 25% من حجم التجارة العالمية.

ففي قطاع الصحة والخدمات الطبية عملية تشخيص الأمراض من قبل الأطباء كانت تعتمد على الخبرة والتخمين في معظم الأحيان، خصوصا إذا كانت الحالة التي يعاني منها المريض جديدة وغير معروفة, مما قد يضطر أحيانا الطبيب إلى مراسلة أطباء زملاء له في دول أخرى للتشاور بينهم في حالة المريض. وهده العملية كانت تتطلب وقتا وجهدا كبيرين قبل التطور العلمي في مجال التكنولوجيا والاتصالات. كذلك الحال في مجال إجراء الفحوصات الداخلية فبدون عمليات التصوير ألشعاعي لم تكن عملية المعاينة الطبية الداخلية سهلة وممكنة. وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات قديما كانت الخدمات الطبية التي تقدمها بسيطة ووسائل التعقيم والراحة الخاصة بالمرضى ليست متوفرة بالشكل السليم، كذلك التقنيات من الأجهزة والمعدات الطبية وغرف العمليات لم تكن متوفرة كما هي بالشكل الحالي.

ولكن مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات أصبحت المعلومات الطبية متوفرة للجميع من خلال شبكة الإنترنت وخطوط الاتصال بين المؤسسات الطبية المتطورة في العالم , فيمكن الآن مشاهدة إجراء عملية جراحة معقدة تتم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي مكان بالعالم ببث حي ومباشر .

فأي مرض جديد يتم اكتشافه في أي بقعة من العالم فان كافة الجهات المهتمة بذلك سوف تعرف هذا المرض وأعراضه ومسبباته، وحتى طرق علاجه (إن وجدت) من خلال وسائل الاتصالات والمعلومات حيث يتم الحصول على المعلومة والاحتفاظ بالبيانات الخاصة بهذا المرض ومعالجتها من خلال أجهزة الحاسوب المتطورة وتحويلها إلى معلومات وتخزينها واسترجاعها والاستفادة منها عند الحاجة . كما أنّ الإنسان الآلي يستطيع في يومنا هذا إجراء العمليات الجراحية الدقيقة والمعقدة في الأجزاء الحساسة من جسم الإنسان,

من خلال تغذية هذا الإنسان الآلي بالمعلومات الصحيحة والدقيقة عن خطوات إجراء العملية[1].

فقد أصبح بالإمكان في الوقت الحاضر التواصل بين الطبيب والمريض من جهة وبين الأطباء من جهة أخرى من خلال شبكات الاتصال المتطورة.

2.3.2.الثقافة:

بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي تطورت بقوة فإن هناك مجالات أخرى ثقافية مستها هذه الثورة حيث سهلت تخزين و توفير الكتب بأقل التكاليف و الأسعار و دون الحاجة إلى مساحة كبيرة و إتاحتها للمستفيدين في شتى أطراف الأرض فقد سمحت التكنولوجيا الحديثة للمكتبات بتخزين كتاب 30 ميجا بايت فقط و الأقراص المتاحة في الأسواق بتخزين ما يعادل 66 كتابا كما أن العالم يتجه إلى تصغير كل شيء حيث يمكن تحميل مكتبة كاملة في الجيب من خلال ذاكرة الفلاش.

[1] أحمد مشهور، كلية تكنولوجيا المعلومات،جامعة اليرموك،إربد – الأردن، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الإقتصادية مقال منشور على اللأنترنت تم التصفح يوم 06/12/-----http://alamir.iowoi.org/t1041-topic2014

المبحث الثاني: تكنولوجية الاعلام و الاتصال و العالم المتخلف

1. التخلف الاقتصادي و فجوة التنمية:

1.1.تعريف التخلف الاقتصادي:

لفظ العالم الثالث يطلق على الدول المتخلفة التي تتمثل في الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك على الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الإقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة[1].

ومن خلال هذا التعريف فإن مفهوم التخلف الإقتصادي يفترض وجود موارد كافية يمكن إستغلالها والإستفادة منها ولكن لا يتم إستغلالها وبالتالي فهذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، وقد تكون هذه الدول الفقيرة راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يقعدها عن النمو،أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الإستخدام الرديء للموارد الإقتصادية، وهذا الإستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تمامًا أو الإستخدام الجزئي لها أو سوء إستخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الإقتصادية الدولية كالإستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة.

[1] حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، .2000 ، ص 12.

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الإقتصادي ليس مرادفًا للفقر وإنما هو خلل إقتصادي وحضاري وإجتماعي ساعدت علي نشوئه عوامل عديدة وتميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية لازمة للارتقاء بمستوي المعيشة ومع وجود تخلف في طرائق الإنتاج والتنظيم الإجتماعي والتطبيقات الإقتصادية لإستغلال هذه الموارد ومن ثم النهوض بالدولة المتخلفة والوصول بها إلى درجات عالية من النمو الإقتصادي.

2.1.فجـــوة التنمية:

تعرف الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة باسم " فجوة التنمية " أو فجوة الفقر و كان اهتمام الاقتصاديون خلال الستينات و السبعينات من القرن العشرين بالمفهوم الاقتصادي المجرد للفجوة، ورأوا أن قياسها ممكن بالتعرف على الفرق بين متوسط الدخل الفردي في دول نامية (أو مجموعة دول نامية) و ما يقابله في دول متقدمة (أو مجموعة دول متقدمة). و كانت هناك اعتراضات عديدة منذ السبعينات تثار على المفهوم الاقتصادي البحت (أو المجرد) للفجوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة، كما كانت هناك اعتراضات أخرى على نفس المقياس المستخدم في أي حال و هو متوسط الدخل الفردي. ولذلك، تدريجيا، نمت مفاهيم أخرى للفجوة لم تهمل الجانب الاقتصادي البحت (المختص بمستوى المعيشة المادي) و إنما أبرزت أهمية الجوانب الأخرى الاجتماعية و الثقافية و التي لا يمكن فصلها عن الجانب الاقتصادي، مثل مستوى التعليم و الصحة و الإسكان و مياه الشرب النقية ...الخ، و كان قياس هذه الجوانب الأخرى يتم بمقاييس جديدة مناسبة لها[1].

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 02، 03.

وتتسع الفجوة فيما بين البلدان المتخلفة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، فكلما كانت معدلات النمو المتحققة في البلدان المتخلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها و العكس صحيح[1].

3.1.الفجوة الرقمية:

1.3.1. مفهوم الفجوة الرقمية: من الصعب العثور على تعريف واحد وشامل لمفهوم الفجوة الرقمية رغم المحاولات المبكرة لاستقصاء المفهوم، إذ بدأ أول استخدام للمفهوم في تقرير يعود إلى عام 1995 م بعنوان (السقوط من الشبكة) صدر عن وزارة التجارة الأمريكية يقول: (الفجوة الرقمية هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها واستغلالها، ولهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلاً عن توفر البنية التحتية)[2].

2.3.1. أسباب الفجوة الرقمية[3] :

1.2.3.1.الأسباب المالية والاقتصادية:

تكنولوجيا المعلومات والمجتمع المعرفي يتطلب متطلبا أساسيا هو توافر إمكانات مالية واقتصادية هائلة وإذا لاحظنا أن مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة يتأثر بنوعين من المؤثرات :مؤثر يتعلق بمدى تطور صناعة المعلوماتية، وهذا الجانب يتعلق بموضوع الاتصالات بالحاسبات الآلية وبمسالة البرمجة، وهذا خاص بالجانب التقني وما يتعلق بتطور حالة الاتصالات في المجتمع، وهذا يتعلق بالجانب الاجتماعي والسياسي.

[1] مدحت القريشي،الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص 21.
[2] سمير الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق – المجلد30 ، العدد 1و2، 2014،ص 357.
[3] http://e-gab.ahlamontada.com/t6-topi/(2014/07/13 اطلع عليه يوم)

وبمعنى أدق أننا في احتياج إلى بنية تحتية لمجتمع معلومات تكنولوجي راق، وهذا يتطلب إمكانات مالية واقتصادية هائلة يجب أن تتوافر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- بنية اتصالات قوية ومتسعة.
- بنية تلفونات وأجهزة محمولة قوية ومتسعة.
- بنية تعليمية تسهم في دعم مجتمع المعلومات.
- انتشار استخدام شبكة الانترنت.
- انتشار استخدام الكمبيوتر وامتلاكه للجميع.

ومع اتساع المتطلبات وتعددها نجد آن كلفة إنشاء البنية التحتية لبناء مجتمع المعلومات مرتفعة جدا.

وبنظره تحليلية إلى عالمنا العربي سنجد:

قلة اهتمام بيوت التمويل العربية بتمويل مشروعات المعلوماتية حيث تجرى دراسات الجدوى في العادة على أساس اقتصادي بحت دون اخذ العائدات الاجتماعية في الحسبان،أن الاتجاه لبناء استثمارات في تكنولوجيا المعلومات لا يقاس بمدى الربحية المتحققة ولكن يقاس بمدى الخسارة التي ستلحق بدولنا لو لم تقوم بهذه الاستثمارات.

وكذلك لا يوجد نموذج اقتصادي في مجال تمويل البنية التحتية للمعلوماتية.

وغياب سياسة واضحة لتقسيم العمل بين قطاعات الملكية المختلفة سواء حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص أو قطاع تعاوني .

لابد أن ندرك أن نمط الإنتاج السائد في البلدان العربية الذي يعتمد على إنتاج المواد الخام وعلى رأسها النفط وهو ما يسمى بالاقتصاد الريعي هو ما يضعف الطلب على اقتصاد المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفاعلية في النشاط الاقتصادي .

تظل الأسباب الاقتصادية والمالية عائقا كبيرا أمام بناء مجتمع المعلومات، ولكن لو رجعنا

بالذاكرة إلى قرن من الزمان لوجدنا أن الزراعة والمجتمع الزراعي كان هو المسيطر والمهيمن على الاقتصاد وبعدها توجه العالم إلى الصناعة والمجتمع الصناعي، وأصبحت هي القوة الاقتصادية المسيطرة بدول وشعوب العالم.

2.2.3.1.الأسباب التقنية والعلمية:

ونعني بالأسباب التقنية والعلمية عدم توافر تقنية تكنولوجية عربية وكذلك عدم توافر برامج تعليمية وبرامج بحثية وقواعد تطوير عربية.

وفي هذا السبب نجد أن النواحي التقنية والعلمية هي المكونات الأساسية لبنية التكنولوجيا في كل دولة. وفي هذا النطاق نجد بعض المعوقات والسلبيات ذكر بعضها في تقرير الإستراتيجية العربي 2003 نذكر منها:

- نسبة الأمية في العالم العربي 40% من السكان، وهي نسبة عالية جدا.
- نسبة من يستخدمون الانترنت في العالم العربي 3.5 ملايين نسمة من أصل 275 مليون نسمة هم مستخدمو الانترنت عالميا.
- حجم التجارة الالكترونية في العالم العربي 40 مليونا أي 0.01% من حجمها عالميا.
- عدم توافر مواقع عربية علمية موثقة على الشبكة العنكبوتية.
- عدم إنتاج برامج حاسوب وبرامج تقنية عربية كثيرة.
- عدم وجود اهتمام بالبحوث والتطوير للموارد البشرية وإعطائها الميزانيات والفرص الكبيرة.
- عدم الاهتمام بنشر الاتصالات والتوعية بأهميتها في المجالات التجارية.
- عدم التعرف على الاقتصاد المعرفي والتحول له مما يوفر فرص ربحية اقل مخاطرة.
- غياب قنوات الاتصال بين المؤسسات العلمية المختلفة مما يقلل التعاون وتبادل الخبرات.

وبرغم كل ما ذكر وغيره ، إلا آن أحدا لا ينكر أن الدول العربية خطت خطوات جادة نحو عالم التكنولوجيا وعلى رأسها دولة الإمارات العربية والسعودية ومصر ولبنان ولكنها من المؤكد خطوات غير كافية.

3.2.3.1.الأسباب الاجتماعية:

وهي من الأسباب الأساسية التي أهملت في أدبيات التكنولوجيا وما كتب عن ثورة المعلومات والفجوة الرقمية.

إن الأسباب الاجتماعية متعددة في رأيي ومن هذه الأسباب:

أ. استنزاف العقول العربية من خلال هجرة كل الكوادر العربية المميزة خارج دولها وخارج الوطن العربي واستفادة الغرب من هذه العقليات المتميزة التي ساهمت في بناء نهضة هذه الدول.

ب. هجرة الأموال العربية إلى الخارج مما يشكل نزيفا أخر يشترك في عرقلة المساعي لتطوير البلاد العربية ويضعف إمكان استثمار الإبداعات وبراءات الاختراع في هذه البلدان .

ج. الفقر وقد يتصور البعض أن الفقر هو اقتصادي فقط بل هو فقر معرفي وفقر عقلي وفراغ علمي ولو أني أتصور أن الفقر الاقتصادي يفرض الفقر المعرفي والعقلي فلا يتصور أن يسعى إنسان إلى تعلم التكنولوجيا والتطوير والإبداع وهو يعاني نقصا في الغذاء والدواء والمأوى وللأسف تعيش بعض دولنا العربية في هذا الفقر.

د.غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية العلم والتكنولوجيا وسيادة روح اللامبالاة والضياع والاهتمام بالسطحيات لدى شباب العرب وعدم الاتجاه للتفكير العلمي والسعي للتعلم والتطوير وتعلم الجديد والمفيد.

هـ. غياب الشفافية وروح العمل فيعاني أفراد المجتمع العربي غياب الشفافية في تبادل المعلومات وفي التعاملات وغياب روح العمل الجماعي والتطوير وحب العمل والابتكار التي يمتلكها الفرد الغربي.

2.نقل التكنولوجيا و ثقافة الاستهلاك:

1.2.نقل التكنولوجيا:

- إن المقصود بنقل التكنولوجيا، كما ورد في مشروع التقنين الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو «نقل المعارف المنهجية اللازمة لصنع سلعة أو لتطبيق وسيلة أو لأداء خدمة، بما في ذلك تقنية الإدارة والتسويق، ولا يشمل ذلك المعاملات التي تنصب على نقل البضائع[1]»

- كما يعني نقل التكنولوجيا تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها تطبيقا علميا، وبصورة عامة فان انتقال التكنولوجيا وذيوعها إنما هو عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وليست مجرد تقليد صناعي للبلدان المتقدمة. وتعتبر التكنولوجيا وليدة واقع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة فالتكنولوجيا في الدول الصناعية قد ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بعناصر التطور اللازمة.

وعلى هذا الأساس فان عملية نقل التكنولوجيا ليس بوسعها العلاج النهائي والشافي لمشكلات البلدان النامية ما لم تقترن بسياسة تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكن من ممارسة الاستيعاب والتكييف والتطوير. وهذا يعني إجراء التعديلات اللازمة على التكنولوجيا المستوردة بذلك الشكل الذي يجعلها أكثر انسجاماً وتفاعلاً مع ظروف وحاجات البلد، ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال إحداث مزج متلائم للعناصر التكنولوجية المستوردة والعناصر المنتجة محليا.

[1] http://www.marefa.org/index.php(2014/06/21 اطلع عليه يوم)

التكنولوجيا خلقت عالما متواكلا (يتكل بعضه على بعض) وهذه الظاهرة بدأت منذ زمن بعيد، عندما تعلم أجدادنا في بداية الأمر أن الصوان اللازم لصنع الأدوات والأسلحة، يمكن الاتجار به مع الآخرين مقابل الملح والبارود ومع مرور الزمن ازدادت هذه الإستراتيجية تعقيداً، وبدأت تظهر فوائدها المتنوعة وآثارها الاجتماعية فالفينيقيون ابتدعوا الاقتصاديات المنظمة في تجارتهم لما وراء البحار، والبريطانيون جلبوا (نسيج مانشستر) و(سكاكين شيفيلد) للملايين من أولئك الذين لم يأبهوا للحاجة لأي منها في الماضي، وبدأوا يهتمون بأساليب ترويج مخزونهم من الفرو والعاج والشاي والعبيد[1].

ولعل التحدي الحقيقي أمام الدول النامية ليس في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها، وإنما يكمن ذلك التحدي في استيعابها وتطويرها، بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها التكنولوجية، وذلك من خلال تقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، حتى يتسنى لها الوقوف والبقاء في سوق المنافسة الحقيقية، على المستوى المحلي والدولي[2].

2.2. ثقافة الاستهلاك:

تحول بعض المجتمعات إلى مجتمعات مستهلكة بدل حرصها على أن تكون مجتمعات منتجة. ينجم غالبا عن غياب الوعي بخطورة هذا الاتجاه الذي لا يلبث أن يتحول إلى ظاهرة تعيق النمو الاقتصادي، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الوطني، كما تؤثر سلبا على المشاريع الوطنية الإنتاجية، نتيجة تسرب رأس المال الوطني لتأمين المواد الاستهلاكية ذات المنشأ الخارجي.

[1] http://www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm(2014/06/21 اطلع عليه يوم)

[2] حمدي محمود بارود، محاولة لتقييم التنظيم القانوني لنقل التمكين التكنولوجي في ظل الجهود الدولية ومشروع قانون التجارة الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية2010 ، المجلد12 ، العدد 1 ص839

1.2.2. تعريف الثقافة:

تعتبر الثقافة من المفاهيم الشاملة التي تحتوي على العديد من العوامل المادية و غير المادية و التي تؤثر على طريقة تفكير الأفراد و أنماطهم السلوكية، فمن المعروف أن الثقافة لا تحدد عمليا طبيعة و تكرار إشباع الحاجات الفسيولوجية كالجوع و العطش فقط، لكن تأثيرها الكبير يمكن التعرف عليه من خلال ملاحظة و استنتاج حجم و نوعية الإشباع المرغوب بين أفراد هذه الثقافة الأصلية بعضهم البعض[1].

2.2.2.ماهية ثقافة الاستهلاك:

إن ثقافة الاستهلاك ثقافة ذات نظرة بنائية شاملة في ضوء المفاهيم والأفكار التي تعرض لها المجتمع وخضع لسحرها الخطير الذي يتجلى في تدبيج كل سلعة معروضة بالكثير من المميزات التي تجذب المستهلك دون تفكير أو اعتراض عليها. فهناك نزعة استهلاكية مفرطة تكاد تكون قاسما مشتركا بين فئات المجتمع الطبقية كل حسب دخله اليومي بحيث تتسرب هذه النزعة وتجد نفسها بقوة وبنفوذ كبير عند فئة الأطفال والشباب الذين أصبح كل همهم هو البحث عن ما يسد حاجياتهم وكمالياتهم التي لا تعني في قاموس الحياة شيئا اللهم التباهي بها وجعلها عنوانا للتفاخر والتظاهر. وهذا الأمر أصبح يشكل خطرا على المجتمع كافة لأنه ينتج الكثير من المظاهر الخطيرة التي تعصف بتماسك المجتمع وتعايش فئاته وأفراده. فالموسر الذي يستطيع أن يشتري كل حاجياته وكمالياته من نوع ممتاز وآخر صيحة وتبعا للموضة قد يخلق لنفسه أعداء من الفقراء ومتوسطي الدخل الذين يعجزون عن تلبية حاجياتهم الضرورية فبالأحرى الكماليات التي لا تفيد إلا في التفاخر.

[1] محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك(مدخل استراتجي)، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،2004، ص 374.

إن المجتمع الذي يدعي البعض فيه التفاخر والتفوق من خلال استهلاكه لمنتوجات الآخرين هو مجتمع متخلف ومازال لا يستطيع التحكم في شهواته ورغباته الحياتية، ولذلك فما دمنا نعتمد على الآخرين في حياتنا فإننا سنبقى تابعين لهم ضعفاء غير قادرين على فرض وجودنا عليهم[1].

3. نقل الاستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء. و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل إستثماراتها، فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش إقتصادها على المستويين المحلي والدولي، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الإستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الإستثمارات الأجنبية.

1.3.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه

[1] عزيز العرباوي، ثقافة الاستهلاك في مجتمعاتنا، مقال منشور تم التصفح يوم 2013/07/02، على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171857

المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]".

2.3.أهداف نقل الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية و ضوابطه:

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى[2]:

1. دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات.
2. زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
3. زيادة معدلات العمالة،و تقليل البطالة عن طريق تدريب و تنمية القوة العاملة.
4. تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات و تقليل الاختلال في هيكل الإنتاج،و ذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
5. إكتساب عنصر المعرفة الفنية و الأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.
[2] عليان نذير،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، عدد 02، ماي 2005، ص 99.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها[1]:

1) و جود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية و يحقق أهدافها.

2) ضرورة تقيم المشاريع التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية و الفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

3) أن تكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر الدولة و خاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، و هذا يتطلب استقلال هذه المشاريع بحيث لا تكون في صورة فروع لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب معه متابعة نتائج أعمالها.

4) يجب تحقيق اكبر استفادة ممكنة من مشاريع الاستثمار الأجنبي من خلال اتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة و إشراك راس المال الأجنبي لاكتساب الخبرة و المعارف لمتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.

[1] عليان نذير،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، مرجع سابق، ص 100.

3.3.محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي:

ونتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية[1].

1.3.3.حجم السوق و احتمالات النمو:

يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

لقد و جدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد القومي و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

2.3.3.السياسات الاقتصادية الكلية:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار و الثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة(تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 35.

لتدفق الاستثمار. ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامي،فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في اقتصاد البلد المعني، و بإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، و من خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية و تحسن الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

3.3.3.الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:

إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها[1]:

أ- و جود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية.

ب- و جود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع و جود ضمانات كافية لحماية المستثمر معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة نزع الملكية، و تكفل حرية دخول وخروج الأموال و حماية الملكية الفكرية.

ت- و جود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل المنازعات التي تنشا بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 37.

4.3.3.بنية أساسية مناسبة:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

4.3. نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

في الثمانينات كان نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار العالمي 20%، وفي فترة 1991–1996 بلغ نصيب الدول النامية 33%، بزيادة قدرها 13%، بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة. وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 12,6 مليار دولار في الثمانينات إلى 51,8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات، وإلى 70 مليار دولار عام 1994، وفي نفس السنة هناك 11 دولة نامية حصلت على أكثر من 76 % من إجمالي الاستثمار العالمي[1].

لكن في القرن الواحد و العشرين تغير كل ذلك فقد أصبح نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي اكبر من الدول المتقدمة كما هو موضح في الجدول رقم (08) أدناه، حيث زاد نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر من 668438,8 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى 372,0 778 مليون دولار أمريكي سنة 2013، هذا دليل في سعي الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تراجع نصيب الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر من530,6 026 1 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى626,0 565 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 107.

الجدول رقم (08): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للفترة: **2008 -2013**

دولار أمريكي بالمليون دولار أمريكي

الاقتصاد / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	2 593,0	2 746,4	2 301,0	2 581,0	1 499,0	1 691,0
مصر	9 494,6	6 386,0	6 386,0	483,0	6 881,0	5 553,0
المغرب	2 487,1	1 951,7	1 574,0	2 568,0	2 728,0	3 358,0
تونس	2 758,6	1 687,8	1 513,0	1 148,0	1 603,0	1 096,0
الإجمالي العربي	**97 558,7**	**81 358,2**	**63 987,0**	**46 320,3**	**52 247,0**	**47 303,0**
العالم	**1 816 398,0**	**1 216 474,7**	**1422 255**	**1 700 082,0**	**1 330 273,0**	**1 451 965,0**
الاقتصادات النامية	**668 438,8**	**530 288,8**	**703 474,0**	**880 406,0**	**729 449,0**	**778 372,0**
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	**121 428,7**	**72 749,9**	**70 573,0**	**94 836,0**	**84 159,0**	**107 967,0**
الاقتصادات المتقدمة	**1 026 530,6**	**613 436,1**	**703 474,0**	**880 406,0**	**516 664**	**565 626,0**

المصدر: نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل-يونيو 2014)[1].

[1] http://www.iaigc.net/ (اطلع عليه يوم 2014/08/04)

كما يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم (08) تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية من 558,7 97 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى مليون دولار أمريكي 303,0 47 سنة 2013، إلا أن الجزء الأعظم من هذا الانخفاض إقتصر على مصر فقد تراجع استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من 494,6 9 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى 553,0 5 مليون دولار أمريكي سنة 2013، بينما نجد لدى تونس هناك تراجع كبير في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من 758,6 2 مليون دولار أمريكي إلى 687,8 1 مليون دولار أمريكي مابين عامي 2008 و 2009، و ستمر التراجع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 096,0 1 مليون دولار أمريكي سنة 2013، بينما نجد لدى الجزائر ارتفاع طفيف في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من 2593,0 مليون دولار أمريكي إلى 746,4 2 مليون دولار أمريكي مابين عامي 2008 و 2009،في حين تراجع في السنوات الموالية ليصل إلى 1691,0 مليون دولار أمريكي سنة 2013، بينما نجد المغرب قد زادة من استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من 2487,1 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ليصل إلى 3358,0 مليون دولار أمريكي سنة 2013 و هذا ناتج عن إستراتجيتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وما ينجر من أثر إجابي في زيادة استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من نقل التكنولوجيا و الاستفادة من تطبيقها في رفع اقتصادها و تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

5.3.دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :

تسعى الدول النامية للبحث عن الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره وسيلة مكملة للإستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة لإكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة.و الشكل الموالي يبين إستقطاب الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل رقم (13): عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الدول العربية للفترة: **2003-2013**

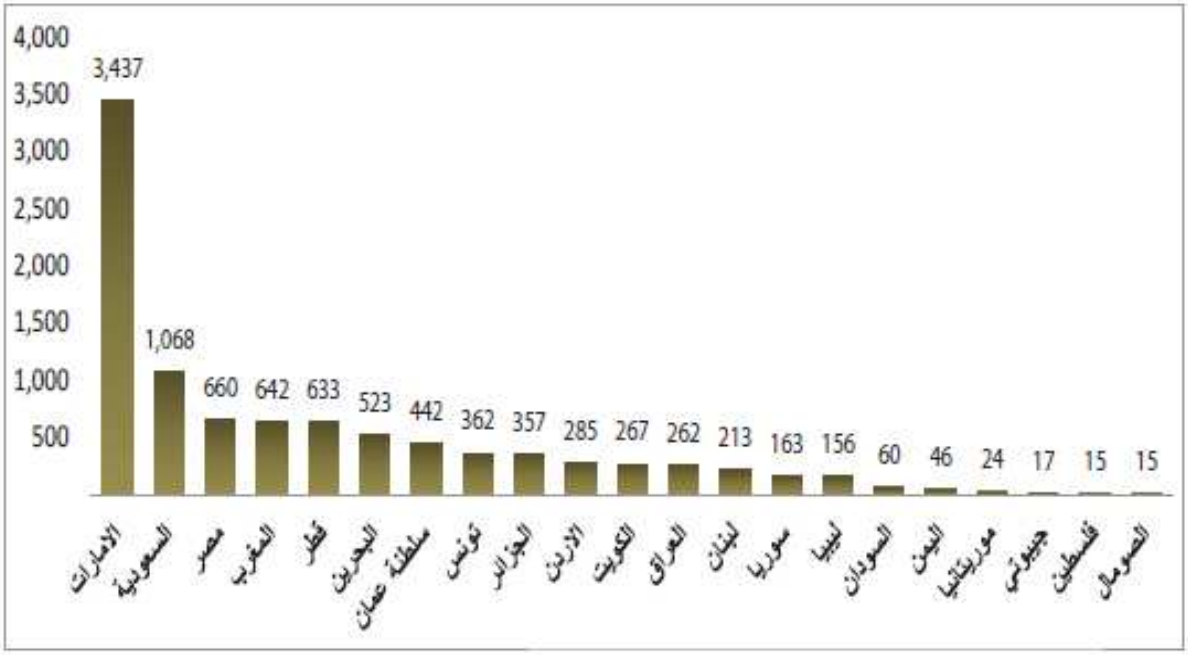

المصدر: نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل-يونيو 2014)[1]، ص8.

[1] http://www.iaigc.net/ (اطلع عليه يوم 2014/08/09)

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة الأكبر لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتكز في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول أولها الإمارات وحظيت ب 3437مشروعا، و بنسبة % 35.6 من الاجمالي العربي ثم السعودية ب 1068 مشروعا وبنسبة 11.1 % من الاجمالي العربي ، ثم مصر ب 660 مشروعا أجنبيا وبنسبة 6.8 % من الاجمالي العربي، لتأتي الجزائر في المرتبة التاسعة عربيا ب 357 مشروعا وتسبقها كل من تونس و المغرب ب 362 و 642 مشروعا على التوالي.

1.5.3.منافع الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي[1]:

- حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.

- وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر يمكن للبلدان المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية الحديثة بوساطتها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار المباشر يعد أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل

[1] كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، أطع عليه يوم: 2013/07/17 على الموقع http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=99

الصناعة الاستخراجية، هذا بالإضافة إلى تمكين البلد المضيف، بمساعدة الشركات متعددة الجنسية، من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا.

و في الواقع، لا تقوم الشركة الأجنبية بتحويل تكنولوجيتها تلقائيا، حيث أن إمتلاك تكنولوجيا جديدة يشكل مصدر ميزتها الإحتكارية، و بالتالي فهي تقبل الإحتفاظ بموقعها الإحتكاري لأطول فترة ممكنة معتمدة على نشاطات البحث و التطوير من أجل إنتاج و بيع منتجات جديدة[1].

إن الجزء الأساسي من التحويلات التكنولوجية يتم داخل الشركة الأجنبية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد الأصلي، ثم تعمل على إستغلال هذه الميزة في الخارج عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساسا هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي

و لقد جاء في تقرير التنمية الصناعية لسنة 2003، أن معظم الدول النامية التي إستطاعت أن تحقق نتائج جيدة، إتبعت إستراتيجيات جد متنوعة من أجل تطوير و تحسين موقعها التنافسي على المستوى الدولي، وهذا عن طريق البحث و التطوير على المستوى الوطني أو عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر أو عن طرق الإمكانيتين معا.

[1] Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, Armond Colin / Masson, Paris, 1996, P188.

2.5.3.الإستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها :

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تكون الأكثر تفوقا من الوجهة التكنولوجية في المجال الذي تعمل ضمنه، و هي تقوم – على نحو روتيني– بنقل المعارف التكنولوجية التي تقوم بتطويرها إلى الشركات التي تقع ضمن نطاق منظومتها الإنتاجية، عبر ما يسمى بالأنماط الضمنية، كما توفر قسطا من هذه المعارف إلى المؤسسات الأخرى، التي تتعامل معها، عبر ما يسمى بالأنماط الخارجية، أي بواسطة الترخيص و المشاريع المشتركة و التلزيم الضمني و التحالفات الإستراتيجية أو بيع السلع الرأسمالية.

إن الكثير من الدول النامية تبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات؛ فيما إذا كانت تلك التكنولوجيا ملائمة لظروفها الخاصة، في علاقتها بالمشكلة التي يصنعها فائض العمالة و ندرة رأس المال و الحجم المحدود للأسواق الوطنية.

وهذا لكون أنه في كثير من الأحيان، لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات و الحالة الاقتصادية و الاجتماعية،.... للدول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة، و إنما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركة متعددة الجنسيات[1].

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية،مرجع سابق، ص 104.

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار في العالم للعام 2000، فإن هناك بعض الملاحظات حول أنماط نقل التكنولوجيا التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات[1].

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا أحدث و أكثر إنتاجية إلى فروعها، مقارنة بما توفره لجهات أخرى في الدول النامية المضيفة، و التي تسعى إلى الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

- بصورة عامة فإن الدول الأكثر تقدما تحصل على التكنولوجيات الأكثر تعقيدا وحداثة من الشركات متعددة الجنسيات مما تحصل عليه الدول الأقل تقدما.

- على الرغم من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن من نقل التكنولوجيا الأكثر حداثة و إنتاجية، فإنه يشكل نمطا أكثر كلفة مقارنة بأنماط أخرى، هذه الأخيرة يمكن اللجوء إليها لنقل التكنولوجيا، كالترخيص مثلا، هذا بالطبع عندما يكون نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص ممكنا.

و بصفة عامة، فإن التكنولوجيا التي تقبل الشركات متعددة الجنسيات نقلها بواسطة الترخيص تكون في الغالب أقل حداثة و إنتاجية مما تقبل نقله عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر.

- تتفاوت العلاقات المألوفة أساسا للتحالفات الإستراتيجية، عبر مجال متسع نسبيا، يضم من جهة المشاريع المشتركة و في الجهة المقابلة نجد أنه يضم الإتفاقيات التعاقدية.

[1] عمر البزري، نقل التكنولوجيا و أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر في : الإسكواش، نقل التكنولوجيا و التجديد التكنولوجي في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الرياض، 2001، ص ص 21،20.

و يشكل التحالف – في معظم الأحيان– أداة فعالة لنقل التكنولوجيا، إلا أن التحالفات الإستراتيجية غالبا ما تقتصر على التعامل بين شركات الدول المتقدمة أو من الدول النامية الأكثر تقدما، هذه الأخيرة نجحت في بناء قواعد تكنولوجية تسمح لها بإستيعاب وإستثمارالمعارف التكنولوجية المتاحة نتيجة التحالف.

أما فيما يخص تكلفة التكنولوجيا المحولة عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، نجد أنه يخطأ من يتصور إمكانية الحصول أو إستخدام إختراع دون تكلفة أي أن الدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة في بعض الأحيان.

فهي ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة إستخدامها دون مقابل، و إذا كان من المتفق عليه أن أي إختراع جديد لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر، بل أيضا يتطلب إمكانيات مادية و بشرية فضلا عن أنه يعتبر مصدرا للأرباح، فإن المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلا مجزيا يتناسب و جدوى هذا الاختراع، أو أنه سوف يتحمل تكلفة تتناسب وطبيعة التكنولوجيا المختارة[1].

ومن هنا فإنه في غالب الأحيان تجبر الدول النامية المضيفة على تحمل أموال طائلة من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المحولة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وهذا التضخم هو نتيجة للميكانيزم المألوف لتسعيرة التحويلات داخل المجموعة متعددة الجنسية، مما ينعكس سلبا على المؤسسات المتحصلة.

فعن مؤتمر وزراء الأفارقة للصناعة و التجارة، الذي إنتهى إلى أن إنشاء مصنع " مفتاح باليد" معطى من طرف الشركات الخاصة الأجنبية يكلف ثلاثة أضعاف في بلد إفريقي مقارنة بما يكلفه نفس المصنع ببلد في أوربا الغربية، و ذلك لأن التكاليف المباشرة و غير

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 449، 451.

المباشرة لا يتم مراقبتها من طرف المؤسسات المحلية، بل تمر تحت المراقبة المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تعمل على الرفع من مراقبتها أيضا على المتحصلين على التكنولوجيا، و ذلك بفرضها المشاركة في الأرباح المحققة.

و تجدر الإشارة إلى أن قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا المحولة، تثير الكثير من القضايا أو تواجه العديد من المشكلات، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

1. عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين و ذلك في ضوء قوى العرض و الطلب.

إرتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية أو إبتكار أحد الأنواع أو البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين، و بصفة خاصة تلك الأنواع المتميزة أو المتفردة، وهذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص.

2. من أجل تطبيق نوع جديد للتكنولوجيا، يجب تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، و تنطوي هذه البيئة على الخبرات و المهارات اللازمة لإستخدام التكنولجيا، التسهيلات الإنتاجية و الخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين... إلخ.

إن الكثير من الدول النامية تعاني نقص الخبرات و الكوادر الإدارية و الفنية و غيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا، خاصة المتقدمة منها، و من هنا يتوجب عليها تحمل عبئ التكاليف المرتفعة من أجل شراء أو إستخدام نوع معين من التكنولوجيا (خاصة الأنواع الفريدة والمتقدمة).

وعلى الرغم من المشكلات السابقة، فإنه يمكن للدول المضيفة في بعض الحالات الخاصة، مثل الصناعات البسيطة أو المنتجات النمطية أو المشروعات الإنتاجية التي تتصف بالإستخدام المكثف للعمالة أن تصبح في موقف أفضل إذا قامت بشراء بعض عناصر

التكنولوجيا المستخدمة في هذه المجالات، و في مثل هذه الحالات تكون تكلفة التكنولوجيا المحولة معقولة نسبيا، إلى جانب إنخفاض تكاليف التهيئة و التدريب اللازمين للعمالة الوطنية،بالإضافة إلى ذلك يمكن تجنب تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إستخدام هذه الأنواع من التكنولوجيا.

و بالنسبة إلى أنواع تكلفة نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الوقوف على الأنواع الآتية:

- التكاليف الناشئة عن تهيئة و إعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة
  (تنمية و تدريب القوى العاملة) .
- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية.
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

الخلاصة:

تبرز أهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ضمن عملية التنمية الاقتصادية، كقضية مركزية و أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و القضاء على التخلف الاقتصادي و تحقيق التقدم الحضاري، حيث أن جوهر التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية الناجم عن ضعفها التكنولوجي رغم ثرائها بالموارد الطبيعية ، و لهذا فإن البلدان النامية تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية نقل التكنولوجيا إليها و سعيا منها للاستفادة منها، خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم كقاعدة مهمة للانطلاق نحو التقدم الاقتصادي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير قطاعات الصحة والسياحة والنقل والمواصلات والبناء والتشييد وغيرها، و استغلال ثرواتها بأقل التكاليف بهدف تطوير و تغيير التقسيم الدولي للعمل و تنويع الهيكل الإنتاجي و تكثيف ارتباطاته التكنولوجية و إرساء القاعدة المادية و التقنية للتطور الاقتصادي، و تعزيز دور اقتصادها الوطني في الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

مجال تكنولوجية الاعلام والاتصال في عالمنا المعاصر أحد الركائز الأساسية التي تعد لها الاستراتيجيات و تسخر لها الجهود لما لها من أهمية حاسمة في تطوير الاقتصاد و المجتمع و تعزيز قدرات المؤسسات و مكانة البلدان. فبتقدمها تتقدم المجتمعات و بتخلفها تتخلف الاقتصادات و الصناعات، و لقد كانت دوما وراء تحقيق الفائض الاقتصادي و بالتالي زيادة التراكم اللازم لتوسيع الإنتاج و تنويعه و تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.

ولقد كان لثورة التكنولوجيا الحديثة آثارا هامة في مختلف جوانب و عناصر النظام الاقتصادي و الإداري في المجتمع، و مست هذه الآثار مختلف القطاعات الاقتصادية لتحدد أولوية التنمية، مما جعل الاقتصاد الوطني يواجه تحديات كبيرة، فحاجته إلى الاندماج في الاقتصاد الجديد يتطلب تغيرات ديناميكية في جميع النواحي و تفرض ضرورة اعتماد المعرفة كعنصر إنتاج محوري جديد، مع تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال و تطويرها بغرض خلق تغيرات ايجابية في محيط العمل و أساليب الإنتاج و تسهيل ممارسة الأنشطة و الوظائف، فقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحكم كافة مناحي الحياة و أسلوب أداء الأعمال.

المبحث الأول: اتجاهات التنمية الاقتصادية وحداثة التكنولوجيا في الجزائر

1. تنمية الاقتصاد الوطني للفترة ما بين: 2005-2009[1]:

شهدت هذه الفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التكميلي الجزائري و كذلك الهضاب العليا، خصصت لهذه البرامج مبالغ معتبرة قدرت ب 240 مليار دولار، و تهدف هذه البرامج إلى مواصلة دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال مواصلة تنمية البنى التحتية الأساسية، و خاصة البنى الخاصة بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال، و كذلك تلبية حاجيات المجتمع بشتى أنواعها .الآثار الايجابية لهذه البرامج تجلت بصورة واضحة في القطاع خارج المحروقات بصفة عامة، فمعدل نمو الناتج خارج المحروقات ارتفع من 4,7 % سنة 2005 إلى 5,5 % سنة 2009 بمعدل سنوي متوسط قدره 7,05 %,

كما أن الميزانية العامة المخصصة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال (منها البريد) بلغت 16.3 مليار دينار، و هي ميزانية ضخمة، إن دلت على شيء، فإنما تدل على الأهمية الكبيرة التي باتت توليها السلطات العمومية للقطاع. كل هذه البرامج ساهمت في ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي سجل سنة 2009 نموا قدر ب 5 %، و إذا تم توزيعها بين القطاعات (كان لقطاع المحروقات و الزراعة النصيب الأكبر ، و في سنة 2009كانت المساهمة الكبيرة من طرف قطاع المحروقات و قطاع الخدمات)، فنجد أن قطاع المحروقات يساهم ب46.1 %،أما باقي القطاعات خارج المحروقات فقد تقسمت مساهمتها ، %على النحو التالي :الفلاحة ب 11,73%، الصناعة ب 6,7%، قطاع البناء و الأشغال العمومية ساهم بنسبة 10,67% و قطاع الخدمات ساهم بنسبة معتبرة أيضا بلغت33,37%.

[1] Synthèse du rapport de l'Algérie sur l'état de mise en œuvre du programme d'action en matière de gouvernement, une décennie déréalisation, novembre 2008, p p 12-13.

2. تنمية الاقتصاد الوطني للفترة ما بين: 2010-2014:

خلال هاته الفترة تم توطيد برنامج النمو الاقتصادي، الذي خصص له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي في هاته الفترة سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية[1]:

1. التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب، مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة، و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
2. الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، و بالتالي على مختلف السلع و الخدمات.
3. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية و تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، و هي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة.
4. تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، و بالتالي حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.
5. تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

[1] مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001- 2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع، في الاقتصاد و التمويل الإسلامي، يومي 09- 10-سبتمبر 2013، مقر المؤتمر إسطنبول، تركيا ،ص 06

6. القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات أو برامج التكوين المهني و الجامعي.

3.تنمية قطاع تكنولوجية الإعلام و الإتصال في الجزائر:

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية[1].

حيث تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال. زد على دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا أن الإعلام يعد وسيلة إنتاجية". ومن جهته أخرى تعتبر السوق الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في أوج تطورها تزامنا مع نمو متوقع معتبر بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة لأهمية السوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات. ويجرد الذكر أن مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات و إعداد البرامج المعلوماتية.

[1] http://www.lwastj26.123.fr/news_articles/tic_algerie.php (اطلع عليه يوم 2014/08/07)

ففي غضون الآجال القريبة وضع أول شبكة داخلية للحكومة ستمكن كل الوزارات من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية لغاية الوصول إلى عدم استخدام الورق، وأن تهيئة الأجواء لإنجاز الحكومة المعلوماتية ما زالت جارية على قدم وساق بهدف تقليص المسافة بين المواطن والحاكم والتي ستسمح للمواطن بالإطلاع على القضايا الوطنية التي تهمه.

المبحث الثاني : أثر تكنولوجية الإعلام و الاتصال على بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري

1. تكنولوجية المعلومات و الاتصال وأثرها على الزراعة:

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء و المواد الأولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل و هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين و تفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجاً هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى.

في الإمكان أن تنمو الفراولة والخوخ، والعديد من نباتات الزينة، في بيوت محمية، تدفئها الموجات متناهية القصر. وبذلك أصبح العالم أمام فتح جديد، يمكن أن يطبق تكنولوجيا جديدة لزراعة الصحارى، القاحلة. وقد حقق المخترع البريطاني، وليام جونسون William Johnson، الريادة في تقنية زراعية جديدة، يمكن أن تحدث ثورة في مجال زراعة المحاصيل والنباتات، في أيّ مكان في العالم. يسمى الابتكار أنظمة الزراعة المتقدمة، وعماده تغطية أسطح ألواح البلاستيك، التي تبنى بها الصوبة، بطبقات ناعمة من معادن

مختلفة. وينجح هذا النظام عندما تكون درجة الحرارة عالية. وباستخدام تقنية الميكروويف Microwave ، تسخن موجاته النباتات، من دون الجو المحيط بها، ومن دون أن تحرق النبات؛ وتحفزه على النمو. وسيكون التعامل مع هذه الصعوبات مأموناً جداً.

2.النموذج الجزائري في إصلاح و تمكين الزراعة:

إن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية. فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج. أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة. وتحرير النظام وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع. وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد.

وقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4 % وهي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة على مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008 وذلك رغم آثار الأزمة الاقتصادية، حسبما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة. وكان وراء الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008 . وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3 % من القيمة المضافة الإجمالية. وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1 مليون قنطار مقابل 5.3 % سنة 2008 و 5 % في 2007 و 4.9% في 2006 و1.9 في 2005 وعرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار في

السنة الماضية وازدادت مساحة الأشجار المثمرة بـ 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2009. وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2009 وجوان 2010 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة للري. وأدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2009 –خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010 – 2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19.5 مليون قنطار سنة 2008 وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد. ومن جهته، سجل قطاع الصيد البحري انجازات جديدة خلال الأشهر الـ18 الأخيرة منها القيام بحملة تقييم الموارد المرجانية وموقع لرسو بواخر الصيد واستلام 3 مستودعات بحرية وتكوين أزيد من ألف و600 تقني في مهن الصيد البحري[1].

وعليه يمكن القول أن القطاع يشهد تطورات هامة في السنوات الأخيرة رغم التبعية التي يعرفها للظروف المناخية التي مازالت المحرك الأساس للإنتاج الزراعي خاصة مجال الحبوب.

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر،ملتقى دولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 09

3. واقع تكنولوجية الإعلام و الاتصال في توجهات الصناعة الجزائرية:

1.3.واقع الصناعة الجزائرية في الألفية الجديدة:

إن تحرير الاقتصاد الوطني، المخطط له في بداية التسعينات، وضع المؤسسات الصناعية العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، خاصة بعد توقيع اتفاقية برنامج التثبيت الاقتصادي (1990-1995) للتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، التي قضت على النسيج الصناعي الجزائري، بحل 1000 مؤسسة عمومية وتسريح نصف مليون عامل، والاتجاه بسرعة لخصخصة ما تبقى من مؤسسات القطاع العام الصناعي[1].

و لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني و وفقا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة مابين (2005-2014) لتوجيه لاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ،و التركيز على الصناعة لأجل تحريك الطاقة القائمة الجامدة و التكوين و دمج المعلوماتية المبنية على الاقتصاد الرقمي و تحقيق التعاون المهني. ،كان على الاقتصاد الوطني مسايرة الاقتصاد العالمي الجديد و ذلك من خلال التعديلات الهيكلية والموجهة للتوازنات الكلية بوضع إطار قانوني أحسن مكيف مع الضرورات المرحلية ومع الطرح الاقتصادي الجديد وذلك من خلال[2]:

- متابعة تعميق سياسة إعادة الهيكلة.
- متابعة تطبيق برنامج الخصخصة.
- تهيئة مناخ مالي ومادي وقانوني محدد ومطبق لسياسة صناعية ديناميكية مرتبطة بإنعاش الاستثمار والإنتاج.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل - التجربة الجزائرية - دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص 130.

[2] كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت،يومي 25-28 ماي 2003،ص 21.

- أخذ أهداف السياسة الصناعية كلا من توجه الجزائر إلى الشراكة الأوروبية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالاعتبار.
- ووضعت أهدافا للشراكة متمثلة في التمويل – التحويل التكنولوجي – إدارة الأعمال – تحديث النسيج الصناعي – النمو الاقتصادي – إنشاء مناصب الشغل.
- ووضعت أهدافا للدخول في المنظمة العالمية التجارة مرتبطة بتعدد البدائل التمويلية خارج المحروقات عن طريق التصدير والاستفادة من مزايا التخصص ومزايا الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.3. تكنولوجية الاعلام و الاتصال ودورها في تنمية الإنتاج الصناعي:

يمكن التعبير عن التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج أو أداة الإنتاج، أي الوسائل و الأساليب التي تستخدم في عملية الإنتاج، و يعني التقدم التكنولوجي تطوير هذه الوسائل و الأساليب لأجل تحسين نوعية المنتجات و زيادة حجمها و تخفيض تكلفتها[1].و الجدول أدناه يبين نسبة الواردات من تكنولوجيا الاعلام و الاتصال إلى الجزائر ونسبة مشاركتها في الناتج الوطني التي بلغت 4% وهي نسبة معتبرة، وما وفرته من مناصب عمل و التي بلغ عددها 000 140 منصب عمل في كل القطاعات:

[1] عيمر عبد الحفيظ، أثر التطور التكنولوجي في تنظيم الإنتاج الصناعي، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة جيجل، أيام 14-15 مارس 2006.

الجدول رقم (09): واردات قطاع تكنولوجيات الاعلام و الاتصال

في الجزائر لسنة **2012**

رقم الأعمال بالمليار دولار	5.5
وردات قطاع تكنولوجيات الإعلام و الإتصال	4900
مساهمة سوق قطاع تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في الناتج الداخلي الخام	4%
الموظفين	140 000

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]

بينما هناك عائدات تدخل في حسابات الدخل الوطني، ناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة عن بعض الصادرات والواردات من بينها نسبة على قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال تقدر ب 6876 مليون دولار لسنة 2012، لترتفع إلى 11507 مليون دولار سنة 2013 ، وبنسبة نمو تقدر بـ 67.4 أو هي الأكبر مقارنة مع بقية الرسوم و الحقوق، وهذا دليل على إهتمام الدولة لجلب تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و إستعمالها لصالح تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول و الشكل الموالين يوضحان ذلك:

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-tic (اطلع عليه يوم 2014/11/07)

الجدول رقم(10) : توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك

للفترة:**2012-2013**

القيمة بالمليو لـ دولار أمريكي

السنوات / البيانات	2012	2013	نسبة النمو %
المنتجات الجمركية	337571	401447	18.9
الرسم على القيمة المضافة	441678	516918	17.0
تكنولجيا الاعلام و الاتصال	6876	11507	**67.4**
الحقوق و الرسوم الاخرى	6722	10183	51.5
المجموع	**792847**	**940055**	**18.6**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS[1]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، حصيلة التجـارة الخارجية ،على الموقع-http://www.andi.dz

الشكل رقم(14) : توزيع العائدات المحصل عليها من طرف الجمارك للفترة

2013-2012:

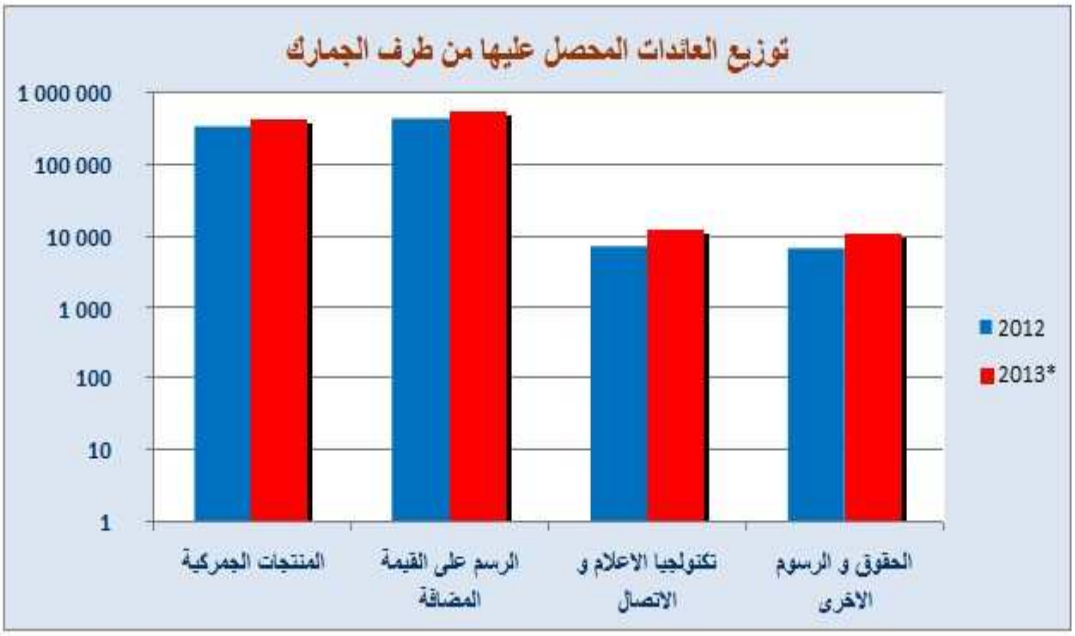

كما أثبتت دراسة لـ: UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أن إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال يحسّن من إنتاجية المؤسسات وكذلك يدخل تغييرات على الهيكل التنظيمي وهذا لا يتأتى إلا نتيجة للتفاعل مع تطورات المحيط. إنّ تكنولوجيات الإعلام والاتصال تسمح بتقليص تكاليف المعاملات وتخلق توازنا أفضل بين العرض والطلب وهو ما يحفّز نمو أسواق جديدة. هذا الانخفاض في التكاليف يسمح بزيادة الأموال الموجهة للاستثمار مما يسمح بخلق مؤسسات أكثر وهذا ما يساعد في توظيف أكبر لليد العاملة، وهي كذلك تسمح ببروز فرص اقتصادية جديدة عن طريق تسهيل تنويع السلع والمنتجات المصدّرة[1].

[1] العشعاشي عبدالحق ، حوحو مصطفى ، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي،9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا،ص07.

و إذا كانت الثورة الصناعية هي التي وفرت المعطيات و النظريات العلمية محدثة الثورة التكنولوجية، فإن التطور الصناعي و الاقتصادي أصبح يرتبط إلى حد بعيد بالتقدم التكنولوجي. فعن طريق التقدم التكنولوجي يمكن زيادة الموارد الطبيعية و تحقيق وفرات في الإنتاج. و لهذا، من الطبيعي أن نجد الارتباط المباشر بين الإنتاج و وسيلة الإنتاج (التكنولوجيا) فالعلاقة بينهما هي بالأساس علاقة تبادلية. فالتأخر في التكنولوجيا يلازمه تأخر في الإنتاج و بالتالي في الاقتصاد. و هما الفجوتان اللتان تفصلان بين الدول المتقدمة و الدول النامية. و استمرار هذه العلاقة سيؤدي مع مرور الزمن إلى اتساع الفجوتين و إلى المزيد من التخلف.

و يجب على التكنولوجيا أن تلائم ظروف و قدرات كل بلد لأجل إحداث طفرات إنتاجية و بالتالي تقدما صناعيا و حضاريا، و هذا لأن التكنولوجيا هي ليست فقط وسيلة الإنتاج و لكن كذلك ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية.

و حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، وإستخدام حداثة التكنولوجيا، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع[1]:

- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في أفاق سنة 2013م نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60٪، على أن تصل إلى نسبة 80٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و2020م، و هذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألوح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات و الكوابل و الأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.
- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية ، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدرب 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014م و 2020م.

تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، على الموقع-http://www.andi.dz

- بناء مصانع لصناعة المرايا
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة
- تطوير نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد و الإنتاج.

خلال الفترة الممتدة مابين 2021م و 2030م فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 ٪، مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

- خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل إلى نسبة إدماج تقدر ب 50٪في الفترة الممتدة بين2014-2020.و عليه سيتم إتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:
  - بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح
  - إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.
  - الرفع من كفاءة نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الإدماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة يمكن إستغلالها منها:

- الطاقة الحرارية الأرضية
- الكتلة الحيوية
- الكهرومائية

كما نجد للجزائر قاعدة اقتصادية متطورة، تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، وتسيطر الدولة على قطاعات مهمة من الصناعة الوطنية، وبخاصة المحروقات والصناعات الحديدية

والميكانيكية، والنسيج، ومواد البناء في حين يشارك القطاع الخاص بنصيب كبير في قطاع الصناعات التحويلية التي تعتمد حديثا على تكنولوجيا متقدمة، وكذا الصناعات الغذائية والملابس والأحذية.

4. تكنولوجية الإعلام و الاتصال وقطاع الخدمات في الجزائر:

في خضم التطور المذهل الذي يعرفه العالم في ميدان التقدم التكنولوجي وعلى غرار الدول النامية الأخرى، فان الجزائر قد تجندت في تطبيق سياسة امتلاك وحيازة التكنولوجيا ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضعها في خدمة التنمية.

1.4.مؤشرات تكنولوجية الإعلام و الاتصال في الجزائر:

هناك عدة مؤشرات تستعملها الجزائر من أجل تحديد نسبة النفاذ و الاستعمال لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، و الجدول الأتي يوضح ذالك.

الجدول رقم (11): قائمة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بمجتمع المعلومات في الجزائر

الفئة	التعريف بالمؤشر	تعيين	الأرقام بالقيمة المطلقة		النسبة
مؤشرات الهياكل	مؤشر 1 : "تجهيزات عمومية لـ 1000 نسمة (مقاهي الإنترنت، الأكشاك المتعددة الخدمات، مخادع عمومية للهاتف) "	مقاهي الإنترنت	9300		0.164
		الأكشاك المتعددة الخدمات	51504		2.17
		مخادع عمومية للهاتف	4247	اتصالات الجزائر	0.874
			16500	حورية	
		المجموع	20747		
	مؤشر 2 : " الكثافة الهاتفية بالنسبة لـ 100 نسمة".	الهاتف الثابت : - الخطي - WLL	2990000 697603		13.35
		المجموع	3687603		
		الهاتف الجوال : -موبيس -جيزي -نجمة	7703689 14108857 5218926		97.90
		المجموع	27031472		
	مؤشر 3 : "تجهيزات الإعلام الآلي و الاتصال"	نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة لـ 100 عائلة	710967		12.31
		نسبة السكان الذين لهم جهاز تلفاز بالنسبة لـ 100 نسمة	31579616		93.1
	مؤشر 4 : "تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التربية"	نسبة تجهيزات التربية	الطور الابتدائي		معلومة غير متوفرة
			الطور المتوسط : 18384 حاسوب/3158117 تلميذ		0.58 حاسوب/100 تلميذ
			الطور الثانوي : 24848 حاسوب/974736 تلميذ		2.54 حاسوب/100 تلميذ
		نسبة تجهيزات التعليم العالي	45000 حاسوب/952067 طالب		4.72 حاسوب/100 طالب

		نسبة تجهيزات التكوين و التعليم المهنيين	**20000 حاسوب/416642 متربص**	**4.80 حاسوب/100 متربص**
مؤشرات النفاذ الى تكنولوجيات الاعلام والاتصال	**مؤشر 5 :** "النفاذ الى الانترنت المشتركين المقيمين"	**نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي بالنسبة لـ 100 نسمة**	**585455**	**10.14**
		نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق المنخفض بالنسبة لـ 100 نسمة	**105892**	**1.83**
	مؤشر 6 : "النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)"	**نسبة النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)**	**16579**	**13.94**
	مؤشر 7 : "أسعار النفاذ إلى الإنترنت"	**أسعار النفاذ إلى تجهيزات الإعلام الآلي في السوق المحلية**	**السعر المتوسط لحاسوب في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون**	**1.8 الأجر الوطني الأدنى المضمون**
		أسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق المحلية بالعرض المحدود	**السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون**	**3.33٪ الأجر الوطني الأدنى المضمون**
		أسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق المحلية بالعرض غير المحدود	**السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون**	**4.91٪ الأجر الوطني الأدنى المضمون**
مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	**مؤشر 8 :** "الاستعمال الشخصي للإنترنت ذي التدفق المنخفض"ترنت"	**نسبة استعمال الإنترنت ذي التدفق المنخفض من طرف الأشخاص**	**192 دقيقة/ شهرين**	**3.18سا/شهرين**
	مؤشر 9 : "الاستعمال المهني للإنترنت"	**نسبة استعمال الإنترنت من طرف المؤسسات**	**عنوان إلكتروني**	**58.2٪**
			موقع ويب	**29.4٪**
			اسم مجال	**15.2٪**
		نسبة الدخول إلى الإنترنت من طرف المؤسسات	**مؤشر الدخول**	**41.44٪**

المصدر: مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) ديسمبر 2008.[1]

[1] http://www.mptic.dz/ar/ (اطلع عليه يوم2014/12/03)

2.4.تطور سوق تكنولوجية الاعلام و الاتصال في الجزائر ما بين 2010-2013:

1.2.4. شبكة الهاتف وتطورها في الجزائر:

تمثل الجزائر أكبر سوق للتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في منطقة حوض المتوسط، وتم إطلاق برنامج هام للتجهيز: 10 مليون خط هاتفي نقال، 03 مليون خط ثابت إضافي، و حوالي 03 مليون جهاز حاسوب لتجهز المؤسسات التربوية و البنوك و البيوت. و قد تم تخصيص 50 مليار في هذا الشأن من طرف الدولة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة ما بين (2005- 2009)[1].

غير أنه في البرنامج الإنمائي و إنعاش الاقتصاد للفترة الممتدة بين (2009- 2014) تضاعفت حصة تكنولوجيا الاعلام والاتصال من الإنفاق العام، و فتح المجال للاستثمارات الخارجية في هذا المجال، وذلك بهدف تحسين قطاع الخدمات و ما يترتب عليه من نمو و تنمية إقتصادية.

الجدول رقم (12):تطور العدد الإجمالي للمشتركين في خدمة الهاتف النقال للفترة:

2013-2010

	2010	2011	2012	2013
العدد الإجمالي للمشتركين	32 780 165	35 615 926	37 527 703	39 517 045
نسبة التطور	+8,65%	+5,37%	+ 5,30 %	

المصدر: مرصد السوق الهاتفية النقالة في الجزائر سنة 2013، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ص4[2].

[1] دليل الاستثمار في الجزائر، نشرة 2006، مطبعة حسناوي 09 شارع حمد بوشاقور، الجزائر، ص 57.
[2] http://www.arpt.dz/ar/ (اطلع عليه يوم 2014/12/05)

من خلال معطيات، هذا الجدول نجد أن نسبة التطور الإجمالية للمشتركين بالنسبة للمتعاملين الثلاثة ارتفعت بأكثر من 5.30 % خلال الفترة 2012-2013، إلا أن هذه النسبة بلغت أكثر من 8.65 % خلال الفترة 2010- 2011، وذلك لزيادة الطلب المحلي على سوق الهاتف النقال،بينما تراجع الى5.37% خلال 2011-2012 ،وذلك بسب الاكتفاء المحلي.

الشكل رقم (15): تطور العدد الإجمالي للمشتركين في خدمة الهاتف النقال

للفترة: **2010-2013**

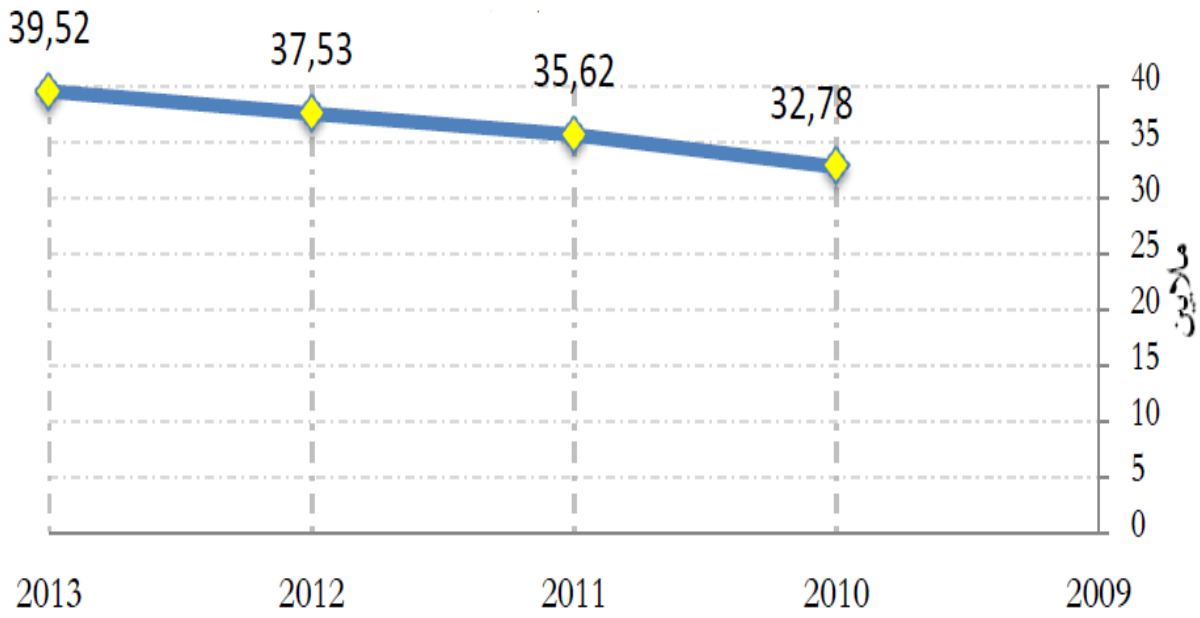

المصدر: مرصد السوق الهاتفية النقالة في الجزائر سنة 2013، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ص[1]5.

[1] [1] http://www.arpt.dz/ar./ (اطلع عليه يوم 2014/10/05)

يمثل المنحنى البياني في الشكل الأخير الأرقام المسجلة في الجدول السابق، حيث عرف عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2010 حتى 2013، ليتجاوز عدد سكان البلاد وتحديدا بلغ العدد 39.52 مليون مشترك، بعد أن كان العدد نهاية 2012 في حدود 37.53 مليون مشترك بزيادة 2 مليون خط جديد، و السبب في زيادة الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على الهاتف النقال لما يوفره من خدمات الاتصال و البريد الالكتروني،ومعلومات لحظية،إضافة إلى خدمات التطبيقات على المحمول،من قراءة للملفات وغيرها.

الجدول رقم (13): العدد الإجمالي للمشتركين حسب متعاملي الهاتف النقال في الجزائر

للفترة: **2012-2013**

	2012	2013	التطور
اتصالات الجزائر للنقال MOBILIS	10 622 884	12 451 373	%17,21
اوراسكوم لاتصالات الجزائر DJEZY	17 845 669	17 574 249	%1,52 -
الوطنية لاتصالات الجزائر OOREDOO	9 059 150	9 491 423	%4,77
العدد الإجمالي للمشتركين	37 527 703	39 517 045	%5,30

المصدر: مرصد السوق الهاتفية النقالة في الجزائر سنة 2013، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ص3[1].

[1] http://www.arpt.dz/ar./ (اطلع عليه يوم 2014/10/07)

الشكل رقم(16): العدد الاجمالي للمشتركين **2012-2013**	**الشكل رقم (17):** عدد المشتركين حسب المتعاملين **2012-2013**

لمصدر: مرصد السوق الهاتفية النقالة في الجزائر سنة 2013، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية[1]، ص3.

من خلال الأعمدة البيانية الممثلة لمعطيات الجدول السابق نلاحظ أن حصة الأسد من النمو في عدد المشتركين في سوق الهاتف النقال بالجزائر من نصيب المتعامل التاريخي "موبيليس" الذي قفز عدد مشتركيه من 10.62 مليون مشترك خلال 2012، إلى 12.45 مليون مشترك سنة 2013 بزيادة معتبرة قاربت 2 مليون مشترك، وبنسبة نمو قدرت بـ 17.21 بالمائة،.لم يأتي هذا التفوق نتيجة الصدفة بل بسبب أسعاره التنافسية و خدمات الجيل الثالث للهاتف النقال.

وسجلت حظيرة المشتركين لدى المتعامل "أوريدو" نموا بنسبة 4.77 بالمائة خلال سنة 2013، حيث وصل عدد المشتركين لدى "أوريدو" 9.49 مليون مشترك، أما المتعامل "جيزي" في الوقت الذي كان عدد المشتركين فيه يقدر بـ 1.78مليون مشترك في سنة 2012، فقد تراجع بنسبة سلبية

[1] http://www.arpt.dz/ar./ (اطلع عليه يوم 2014/10/13)

بـ – 1.52 % في سنة 2013، أين قدر بـ1.75 مليون مشترك، حيث يبدو أن ذات المتعامل قد تأثر بتأخره في إطلاق الجيل الثالث لحد الآن.

الشكل رقم (18): توزيع حصص المتعاملين في السوق بالنسبة لعدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر للفترة: **2012 – 2013**

المصدر: مرصد السوق الهاتفية النقالة في الجزائر سنة 2013، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ص4[1].

تعد أوراسكوم لاتصالات الجزائر (DJEZZY) صاحبة أكبر حصة في السوق الجزائرية للهاتف النقال بنسبة بلغت 44.47 % سنة 2013 رغم أنها انخفضت بنسبة 3.08 % عن 2012، تليها اتصالات الجزائر للنقال (MOBILIS) بنسبة 31.51 % لتأتي الوطنية لاتصالات الجزائر (OOREDOO) في المركز الأخير بنسبة 24.02 %، ليحافظوا على نفس ترتيب سنة 2012.

2.2.4.الأنترنت و تطورها في الجزائر:

دخلت الجزائر مجال الانترنت سنة1991عن طريق الجمعية الجزائريين للمستعملين UNIX بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين عن طريق الربط مع ايطاليا ،وفي سنة

[1]http://www.arpt.dz/ar/ (اطلع عليه يوم 2014/10/19)

1993 أصبح مركز البحوث والإعلام التقني (CERIST) هيئة جامعية عمومية، الممون الوحيد للحصول على خدمات الانترنت ، وفي سنة 1998 قرر المسئولون عن القطاع فتح المجال للخواص حيث أصبح عددهم مع نهاية الثلاثي الأخير من سنة 2000 28 ممونا ليرتفع العدد مع نهاية 2004 إلى ما يزيد عن 80 ممونا.

كما يتصل عدد المشتركين في الانترنت بتوغل الهاتف الثابت مع تمركز أغلبية مستعملي الانترنت في المدن الكبرى، وغالبا ما تعتبر مقاهي الانترنت الوسيلة الوحيدة بالنسبة للسكان لاكتشاف الانترنت ، ففي جوان من سنة 2005 تم تسجيل وجود 5000 مقهى انترنت[143] ص (06) ،عبر التراب الوطني ،ومن أصل 30 مليون مواطن بلغ عدد مستعملي الانترنت الممتلكين لوسائلهم الخاصة (حاسوب+ وصلة) سنة 2001 في الجزائر 10000 مستعمل مقابل 60000 مستعمل سنة 2003 ، كما يشكل معدل التوغل الضعيف للحواسيب في واقع الأمر عقبة أمام انتشار الانترنت في البلاد ومع ذلك انتقل عدد مستعملي الانترنت من 150000 إلى 1.6 مليون مستعمل في الفترة الممتدة من 2000الى 2005 أي بنسبة 4.6%.

وفي فيفري من سنة 2005 تم انجاز شبكة الانترنت السريع ADSL فوري بشراكة بين اتصالات الجزائر وشركة صينية تبلغ سرعتها 128 جيغابايت /الثانية، والتي ستطبق على مراحل وتعمل على توزيع أكثر من 600000 خط انترنت على المستوى الوطني ويتوقع أن يرتفع عدد المشتركين في الانترنت في الجزائر إلى 1,2 مليون نهاية .

الجدول رقم (14): النمو السكاني و تطور استخدام الإنترنت في الجزائر للفترة: **2000-2013**

السنوات	المستخدمين	عدد السكان	النسبة ٪
2000	50،000	31795500	٪0.15
2005	1.920.000	33033546	٪5.8
2007	2460000	33506567	٪7.3
2008	3.500.000	33769669	٪10.4
2009	4،100،000	34178188	٪12.0
2010	4.700.000	34586184	٪13.6
2012	5.230.000	37367226	٪14.0
2013	6.404.264	38813722	٪16.5

المصدر: إحصائيات الانترنت في العالم[1].

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان و عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر مما يثبت أن هذه الأخيرة عرفت تقدما ملحوظا و انتشارا واسعا، وقد كان هذا نتيجة عدة عمليات تحسين وتطوير و تنظيم وبذل مجهودات كثيفة من أجل تطوير و توسيع شبكات الاتصالات الوطنية و الدولية. فبعدما كانت تقدر النسبة ب

[1] http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm (اطلع عليه يوم 2014/11/06)

0,2% سنة 2000 وصلت على مدى 13 سنة إلى 16,5%، إلا أن هذا التزايد يعد ضئيلا مع التطور الحاصل في عالم التكنولوجيا حاليا .

الشكل رقم (19): ترتيب عشر أحسن دول افريقية في عدد مستخدمي الانترنيت لعام **2012**

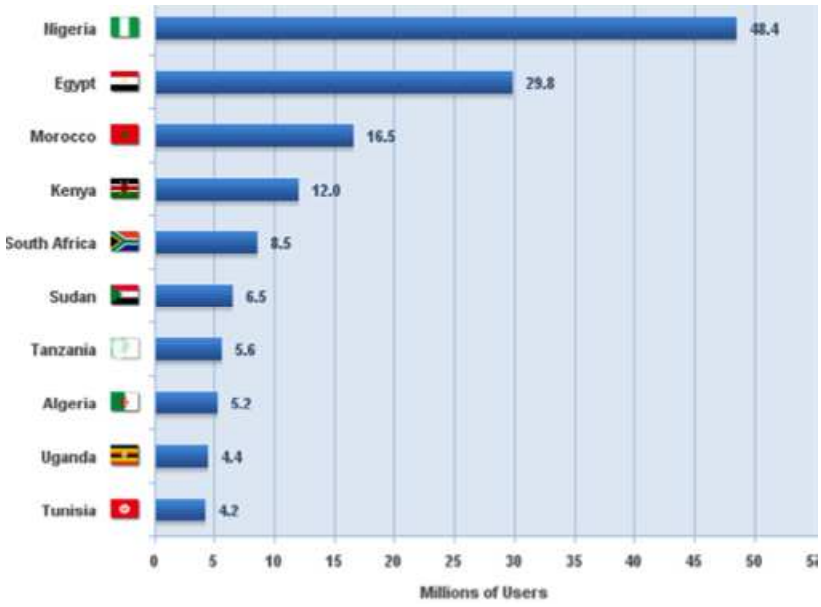

المصدر: إحصائيات العالم للانترنيت (Internet world states)[1]

[1] http://www.internetworldstats.com/stats1.htm (اطلع عليه يوم 2014 /12/19)

الشكل رقم (20): ترتيب عشر أحسن دول افريقية في عدد مستخدمي الانترنيت لعام **2014**

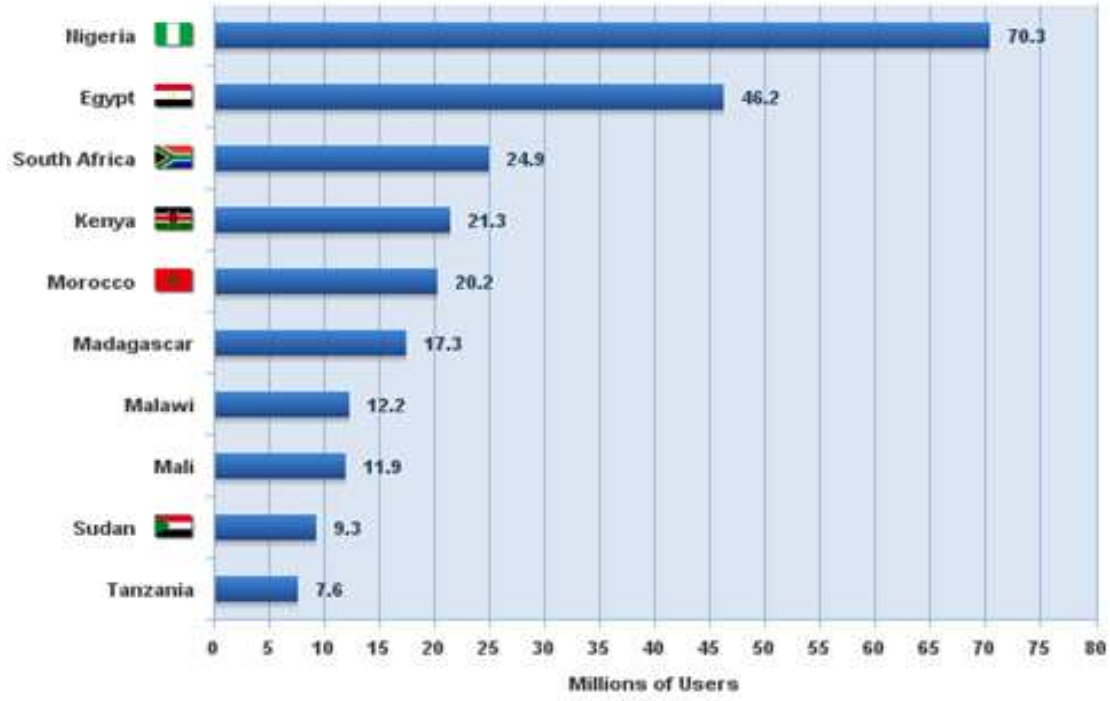

المصدر: إحصائيات العالم للانترنيت (Internet world states)[1]

من خلال الشكلين يتضح أن الجزائر سجلت تراجعا ملحوظا من حيث استخدام الانترنيت سنة 2014 فقد خرجت من ترتيب العشر دول الأولى إفريقيا بعدما كانت في المرتبة الثامنة سنة 2012 حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت 2,1 مليون مشترك. و تفوق على الجزائر سنة 2014 كل من جنوب إفريقيا التي بلغ عدد المشركين بها 24,9 مليون مشترك وفي المغرب 20,2 مليون مشترك و مصر 46.2 مليون مشترك في حين وصل عدد المشتركين في نيجيريا إلى 70.3 مليون مشترك.وهذا راجع إلى الكثافة السكانية التي

[1] http://www.internetworldstats.com/stats1.htm (اطلع عليه يوم 2014 /12/21)

امتازت بها الدول المتقدمة على الجزائر،وكذا سعي كل هاته الدول إلى امتلاك أسباب التكنولوجيا الحديثة لما تمتازه من خدمات اقتصادية و إعلامية و أخرى إجتماعية.

3.2.4.حظيرة آلات وبرامج الكمبيوتر في الجزائر:

في إطار الإستراتيجية الوطنية التي تهدف لبناء مجتمع المعلومات وتعجيل انتقال البلاد إلى اقتصاد المعرفة، قررت الجزائر إنشاء حظائر تكنولوجية في جميع أنحاء البلاد، تتمثل في إنجاز مشاريع إستراتيجية كبرى محفزة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و دافعة للابتكار[1].

إن تشييد هذه الحظائر سيسمح بخلق مساحات أنشطة و بحث، ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التي تجمع بين مختلف الفاعلين في السوق على غرار الشركات العامة والخاصة والمؤسسات التعليمية و التكوينية، معاهد البحث و التطوير، مجموعات التفكير وشركات دراسات السوق، مصالح خدمة المؤسسات، حاضنات المؤسسات، مراكز المؤتمرات، فنادق ذات رتبة عالمية .... الخ.

من حيث البنية التحتية، فقد أنجزت استثمارات كبيرة بما في ذلك الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله بالجزائر و ورقلة و أخرى مقرر إنجازها بولاية وهران، عنابة، سطيف ..إلخ، و الجدول أدناه يبن لنا عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 – 2012 في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التي بلغت 105 مشروع، وعدد مناصب العمل التي وفرتها هاته المشاريع و التي بلغت 8276 منصب عمل.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-tic (اطلع عليه يوم 2014/12/21)

الجدول رقم (15) : عدد مشاريع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة: **2002 - 2012**

المبلغ: المليون دينار جزائري			
قطاع النشاط	**عدد المشاريع**	**المبلغ**	**عدد مناصب الشغل**
تكنولوجيا المعلومات و الإتصال	105	441 633	8 276

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

3.4. إستعملات تكنولوجية الاعلام و الاتصال و انعكاساتها على قطاع الخدمات في الجزائر:

دعا رئيس الجمهورية الحكومة إلى مواصلة الجهود المبذولة في سبيل "ربط بلادنا الإقتصاد الجديد القائم على الإستعمال المتنامي لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال"، "يجب أن تتمحور هذه الدينامكية بوجهة خاصة حول ترقية الوصول إلى الإنترنيت ذي التدفق العالي و العالي جدا لفائدة المواطنين و الكيانات الاقتصادية".و كذا الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية الجزائرية« **e- Algérie** »[1] .

هذه الإستراتيجية تدعو إلى مخطط متماسك وقوي لتعزيز أداء الاقتصاد الوطني و المؤسسات والإدارة، تحسين قدرات البحث والتعليم والابتكار، إظهار مجموعات صناعية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة جاذبية البلاد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-tic (اطلع عليه يوم 2014/12/21)

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات التطبيق مثل التعليم والبحث (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الإعلام الآلي، الالكترونيات الدقيقة، تكنولوجيا الفضاء، الفيزياء و الرياضيات)، المكتبات الإلكترونية، تكنولوجيات الويب والبريد الالكتروني.

1.3.4. قطاع الإدارة والحكومة الالكترونية:

دخل هذا في إطار تنفيذ خطة العمل المعنونة: "طرق المعلومات الحكومية: من أجل خدمة المواطنين و المؤسسات". تعتمد هذه الخطة على تدعيم المفاهيم التالية[1]:

1.1.3.4.سرعة أداء الخدمات: حيث أنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء خدمة يعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد قصير جدا.هذا فضلا عن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية.

2.1.3.4. تخفيض التكاليف: يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية. هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع ما يفيد ذلك وإحالته إلى موظف أخر.ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة، وذلك نظرا لارتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة.

[1] شلالي عبد القادر، قاشي علال، الحكومة الإلكترونية عوامل البناء والمعوقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليومين الدراسيين حول:مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة البليدة02،يوم: 27 فيفري 2014،ص 06.

3.1.3.4. اختصار الإجراءات الإدارية: لا شك العمل الإداري التقليدي السائد الآن يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل على إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى أخر.

يستلزم تنفيذ هذه الخطة اقتراح و إنجاز مشاريع تهدف لبناء مجتمع جديد يكون فيه المواطنين أكثر استقلالية و فعالية وتكون فيه الخدمات العامة أكثر بساطة و سهولة (وثائق خاصة بالحالة المدنية، الوثائق العدلية الخاصة،...الخ)، و تكون فيه المؤسسات أكثر تنافسا و الإجراءات أكثر سهولة.

2.2.4. قطاع التربية الوطنية:

يعد مشروع "تربية نيت" **(TARBIA NET)** المشروع الأكثر طموحا في إطار إدماج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في قطاع التربية و التعليم، يهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة متخصصة تسمح بربط مؤسسات هذا القطاع و تعد أرضية لعدة أنواع من المحتويات و قواعد المعطيات المشتركة بين مستعمليها،كما يشمل إنجاز شبكة محلية انترانيت تصل الإدارات المركزية للقطاع.

كما يعتبر توفير نظام معلوماتي شامل في الميدان التربوي الوطني، أهم أهداف المركز، و يرتكز على أربع مجموعات من الحلول عبر الإعلام الآلي[1]:

[1] المركز الوطني لإدماج الإبتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام الإتصال في التربية،وزارة التربية الوطنية، (اطلع عليه يوم 2014/12/23- على الموقع - http://www.cniipdtice.dz/arabe/index.htm tic

1.2.2.4.النظام الوطني للإعلام و الإتصال :

هذه الجملة من المزودين تخص التطبيقات من نمطي شبكة الأنترنت و الأنترنت كالبريد الإلكتروني و البوابات اللواتي تم ذكرهما آنفاً. يتضمن هذا النظام على محاضرة بصرية و م هاتفة حسب نظام الأنترنت، اللواتي تشكلان تطبيقان مختلفان عن غيرهما يمكن إقامتهما بعد وضع الأنترنت تحت تصرف المركز الوطني لإدماج الإبتكارات البيداغوجية و تنمية التكنولوجيات الخاصة بالإعلام و الإتصال في التربية، يمكنها إفادة مجمل المؤسسات التابعة لوزارة التربية بما في ذلك المؤسسات المدرسية، بوضع مزود صغير تحت تصرفها مبيحة هذا التطبيق.

2.2.2.4.النظام الوطني للتسيير الأكاديمي :

هذا النظام يختص بإدارة النظام التعليمي بأكمله مع أدواته المعملية، لا يمكن لهذا النظام الاشتغال إلا إذا كانت الشبكة الإعلامية مقامة من الطرف الأول لسلسل المصادرة و إدارة المعلومات إلى الطرف الآخر، بمعنى : المؤسسات المدرسية إلى غاية وزارة التربية مروراً بالمديريات التربوية للولايات لا يسعى هذا النظام على جمع و خزن المعطيات و معالجة المعلومات فحسب بل يساعد أيضا على صياغة السياسات التربوية بما قيادتها و تقديرها.

النظام المستعمل، قبلا في الدول الأخرى يشمل عدة مجموعات فرعية، مديراً قسماً،كبيراً من ألواح القيادة موجهة إلى مجمل المقررين التابعين لوزارة التربية، يتضمن على مجموعة فرعية لتقدير المعارف المكتسبة من طرف التلاميذ و مجموعة فرعية أخرى للمعلومات الجغرافية تسمح بفحص ثم تصميم بطريقة تفصيلية و دقيقة إنغراس المؤسسات بالنسبة إلى المعايير المتمثلة في التوزيع الكمي للتلاميذ، أبعاد الإلتحاق و الإنضمام و كذا التقطيعات الإدارية يسمح هذا النظام أيضا بالحصول على التقرير العام للتشغيل و للمؤسسات، يمكن

أيضا وضع نظام الإدارة و العناية الخاص بمجمع الآلية الموجودة في المؤسسات تحت التصرف في هذا الإطار.

3.2.2.4.النظام الوطني للتسيير الإداري:

في هذا القسم، إدارة الموظفون، إدارة المالية و الوسائل و كذا التوثيق لكل المنشئات التابعة لقطاع التربية سيتم تحمله.

الهدف هو تعديل الإعلام الآلي و الحبكات الإعلامية التجارية الموجودة حاليا مع نمط عملنا للوصول إلى نتائج جيدة على مستوى المديرية التربوية متصفة بفعالية هائلة و سهولة الإستعمال، هذه النتائج أو المعايير معدلة على أساس طلب و ليس العكس. سيتم وضع فرقة لكل مشروع للحصول على هذه المعايير.

4.2.2.4.النظام الوطني للتعلم:

يجمع هذا النظام مزودين يتضمنوا على أدوات بيداغوجية لكل مستويات التعليم لدى المدربين في قاعة الدراسة لمساعدتهم على القيام بالدرس يشكل متجاوب، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون مكتسبة أو معدلة مع برامجنا التربيوية.

سيجمع هذا النظام مزودات تحتوي على دروس كاملة على الشبكة .و كمثال على ذلك، دروس السنة الأولى ثانوي التي تم تسجيلها في إطار **مشروع** "**إبن سينا**"

سيجمع هذا النظام أيضا على الأدوات البيداغوجية المنتجة من طرف المعلمين المبتكرين، دروس سيتم وضعها تحت تصرف المجموعة التربيوية.

في إطار هذا النظام، سيتولى عدة مشاريع نموذجية مقامة مع مختصين أجانب قائمين شراكة مع بلادنا ألا و هي المشاريع e-école، e-math وAvicenn-MEN

3.2.4.قطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي و البحث العلمي:

1.3.2.4.قطاع التكوين المهني:

يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين مستقلة[1]:

- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني ،
- شبكة المدارس الخاصة ،
- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى ،
- شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الإقتصادية ،

و قد تم وضع شبكة انترانيت تسمح بربط المصالح الإدارية و مركز التكوين المهني، و زيادة إلى توفير إمكانية الاتصال بشبكة الانترنيت، تسمح هذه الشبكة المحلية ببث دروس افتراضية.

[1] الماحي ثريا، نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة،:الملتقى الدولي حـول،إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011،ص 11

2.3.2.4.قطاع التعليم العالي و البحث العلمي:

تم اعتماد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال من طرف مختلف فاعلي هذا القطاع (مخابر، مراكز البحث، جامعات،...) كوسيلة عمل من جهة و كمجال بحث أفرز مجموعة مشاريع بحث من جهة أخرى. و بالتالي أصبحت تكنولوجيات المعلومات و الاتصال بالنسبة لهذا القطاع تمثل:

- ✓ وسيلة تحديث و عصرنة التسيير.
- ✓ تكنولوجيات تدعم نشاطات البحث والتطوير.
- ✓ كما تمثل مجال بحث مستقل بذاته.

قصد تخفيف نقائص التأطير، من جهة، وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين، تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم، تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدية خلال مسار التكوين . لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل[1]:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص، قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين، مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير)

المرحلة الثانية: تشهد اعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، تعتمد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الالكتروني)، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط)

[1] المشروع الوطني للتعليم عن بعد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2010-الجزائر، على الموقع https://www.mesrs.dz/ar/accueil

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم "من بعد" بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين: أشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص يحتاجون لأمور متخصصة، أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم، مرضى متواجدون في المستشفيات، أشخاص في فترة النقاهة، الخ...

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية و التعليم الالكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN).

4.2.4.قطاع الصحة و قطاع العدل:

1.4.2.4.قطاع الصحة:

يستخدم الطب عن بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنقل المعلومات الطبية اللازمة للتشخيص والعلاج والتوعية الصحية. وتضم الصور الطبية والملفات الثنائية المباشرة للصوت والفيديو، والسجلات الطبية للمريض، والبيانات الناتجة من الأدوات الطبية والملفات الصوتية ويشمل التفاعل بواسطة الطب عن بعد زيارات مباشرة ثنائية الاتجاه بالصوت والصورة بين المرضى والأطباء والاختصاصيين. بالإضافة إلى إرسال بيانات مراقبة المرضى من المنزل إلى العيادة أو نقل الملف الطبي للمريض من مقدم الرعاية الصحية الأولية إلى الاختصاصي تتيح التطبيقات الحديثة إمكان الاتصال المباشر بين المريض

ومقدم خدمات الاتصال والطبيب والاختصاصي وبهذه الطريقة يمكن أن يوفر الطب عن بعد الخدمات الطبية بصورة مباشرة إلى موقع الحاجة إليه[1] .

وقد عرف قطاع الصحة إنشاء شبكة (الجزائر– صحة) **(SANTE-ALGERIE)** و هذا تحت إشراف الوكالة الوطنية لترقية الصحة ANDSابتداء من سنة 1999 للسماح بإدراج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في قطاع الصحة.ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة الممتدة ما بين (2009–2014)، تم تنفيذ برنامج العصرنة الذي شُرع في تطبيقه خلال السنوات الأخيرة عدة محاور من بينها[2]:

1–تثمين الموارد البشرية لهيئات الضمان الاجتماعي من خلال التكوين و تحسين المعارف، مما سمح برفع مؤهلات أزيد من 20.000 عون بالإضافة إلى تكوين إطارات في تخصصات دقيقة كالدراسات الاكتوارية (بجامعة لوزان بسويسرا) في إطار تطوير الدراسات الاستشرافية في مجال الضمان الاجتماعي؛

2–عصرنة المنشآت القاعدية مع تهيئة أكثر من 1000 هيكل تابع لهيئات الضمان الاجتماعي؛

3–تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإنشاء شبكات التواصل الداخلي (intranet)، مما سمح بتوسيع حظيرة الإعلام الآلي لهيئات الضمان الاجتماعي، حيث انتقل عدد مراكز الحساب من 17 مركز سنة 2000 إلى 89 مركز سنة 2012 و ارتفع عدد أجهزة الحاسوب الجارية الاستعمال من 5445 وحدة في سنة 2000 إلى أكثر من 20.000 سنة 2012.

---

[1] طيب سليمان مليكة، بن عبد العزيز فطيمة، الطب عن بعد La tété-médecine:إبداع في الخدمات الطبية،» **ال**مؤتمر الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 18 و19 ماي 2011،ص15.

[2] الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة انطلاق عملية التصريح عن بعد: الثلاثاء 11 ديسمبر 2012.على الموقع http://www.djazairess.com

كما ارتفع عدد الهياكل التي تم ربطها بشبكات التواصل الداخلي، من 300 هيكل في سنة 2000 إلى أكثر من 950 هيكل في سنة 2012.

4- إدخال نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن اجتماعيا (**أي بطاقة الشفاء**)، ويعد أهم إنجاز على الإطلاق، تم تحقيقه في مجال العصرنة، وأهم طفرة علمية في تاريخ منظومتنا الوطنية للضمان الاجتماعي.

الأهداف المرتقبة من نظام بطاقة الشفاء والتي تحقق منها الكثير ، تتمثل في:

- عصرنة تسيير التأمين عن المرض؛
- المساهمة في عصرنة تسيير الهيئات المقدمة للعلاج الصحي، شريكة الضمان الاجتماعي؛
- الاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والإجراءات السارية في مجال تعويض مصاريف العلاجات الصحية؛
- تعزيز وسائل محاربة التجاوزات والغش بمختلف أشكاله بالنسبة لأداءات التأمين عن المرض؛
- تطوير و تأليه قاعدة معلومات الضمان الاجتماعي.

2.4.2.4.قطـــاع العـدل:

أكد وزير العدل، حافظ الأختام، الطيب لوح، أن الأنظمة القضائية أصبحت مطالبة بتحديث وسائل عملها و أساليب إدارتها رغم ما تتميز به من طابع محافظ في ظل الاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال[1].

و أشار السيد لوح في تقديمه لمشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني للمناقشة، إلى أن عصرنة العدالة تعد حاليا من "اكبر التحديات التي تواجهها الدول المسايرة للتطور الذي يشهده العالم في مختلف مجالات الحياة و في ظل التحولات السريعة و العميقة التي عرفتها المجتمعات الحديثة و المتجهة نحو الاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال".

و أضاف أن لهذه التحولات "أثر مباشر" على تسيير المرفق القضائي، مذكرا بأن الجزائر تعمل، في إطار برنامج إصلاح العدالة، على "إعطاء القضاء وجها حديثا يواكب العصر حتى يستجيب للاحتياجات العملية و المتطلبات التنموية المختلفة و لأداء رسالته في أكمل وجه و ذلك في إطار توفير و ضمان سلامة و سرية و أمن المعلومات و البيانات".

و فيما يخص مشروع القانون المتضمن ل19 مادة موزعة على 5 فصول، أوضح السيد لوح أن الأحكام التي يقترحها "تجد أساسها في القانون المدني و ستسمح باستعمال التقنيات الإليكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول في مجال التبليغات و نشر الأوامر القضائية و تبادل المستندات و مختلف الوثائق القضائية و استعمال المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية و المحاكمة".

[1]الطيب لوح، عصرنة العدالة ، وكالة الأنباء الجزائرية، الإثنين، 24تشرين2/نوفمبر 2014،على الموقع:www.aps.dz/ar

و أضاف أن ذات النص "تم إعداده انطلاقا من خصوصيات قطاع العدالة ذي الصلة الوثيقة بحقوق الإنسان و الحريات الفردية"، مشيرا إلى ان "الوزارة تعمل حاليا بالموازاة مع وضع الأطر القانونية لعصرنة العدالة على اتخاذ الترتيبات التقنية اللازمة التي ستسمح بتجسيد هذا المشروع الوطني الطموح في القريب العاجل".

للإشارة يهدف مشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة خاصة إلى وضع سند و إطار قانونيين يسمحان بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين مع تحديث الإجراءات القضائية من خلال الإستعمال الأمثل للمعلوماتية و التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و كذا إلى إحداث منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل للقيام بالإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية و إرسال و تبادل الوثائق عبر هذه الطرق.

و يحدد كذلك الإجراءات الواجب اتخاذها بهدف الاستغناء النهائي عن الدعائم الورقية في الإجراءات و الشروط الواجب توفرها في كل من وسيلة التصديق الالكتروني و الوثيقة المرسلة بالطريق الالكتروني كما يتضمن أحكاما جزائية خاصة حول إساءة استعمال العناصر الشخصية المتصلة بانشاء توقيع الكتروني يتعلق بشخص آخر أو واصل استعمال شهادة الكترونية انتهت صلاحيتها.

5.2.4.القطاع المصرفي:

أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية حيث استوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الانجازات التكنولوجية التي تولدت في السنوات الأخيرة، و قد تكاتفت التكنولوجيا الحديثة مع المنافسة و الابتكارات المالية الجديدة معا لتنجب لنا عصرا جديدا ينفرد بأساليب و أدوات لم تعرف من قبل[1].

إن قيام البنوك الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عن طريق تكنولوجيا الاعلام والاتصال يحقق فوائد كثيرة لها و لزبائنها، ومن أهمها نذكر[2]:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الأنترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية .

- إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الأنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء

- تساهم الأنترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة .

- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية .

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:441.
[2] مفتاح صالح، معارفي فريدة، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ،المؤتمر العلمي الخامس،كلية العلوم الإدارية و المالية،جامعة فيلادلفيا،عمان ،الأردن يومي: 4-5،جويلية 2007،ص 11.

- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك .

6.2.4. دوافع استعمال تكنولوجية الاعلام و الاتصال في قطاع السياحة و النقل:

1.6.2.4.قطاع السياحة:

قد كان رهان الجزائر خلال السنوات الأخيرة، تدارك التأخر المتراكم في قطاع السياحة. ولأجل ذلك فقد وضعت السلطات العمومية قطاع السياحة والصناعة التقليدية في صلب انشغالاتها الرئيسية. ورغم امتلاكها سياسة شاملة لتطوير السياحة والصناعة التقليدية فإن الحكومة و مواصلة منها في نفس المنهاج قد سجلت هذا القطاع بين القطاعات ذات الأولوية في المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014[1].الذي يهدف إلى تطوير السياحة الإلكترونية لأنها ليست منافسة للسياحة التقليدية، بل هي مكملة وضرورية حتمية من أجل تطوير قطاع السياحة.ويمكن أن نورد عدة عوامل تدفع القائمين على القطاع السياحي والفندقي باستخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و نذكر منها[2]:

- رغبة المسيرين ومدراء أعمال القطاع في التعريف بأعمالهم ومنتجاتهم، والخدمات التي يقدمونها إلى العديد
- من السواح، وكيفية الاتصال بهم في حالة الحاجة إليهم بسرعة أكبر وتكلفة أقل.
- النشر الإلكتروني لكل المعلومات المتاحة التي تخص المؤسسات السياحية والفندقية، والتي يرغب السواح
- في معرفتها دون الذهاب إلى المؤسسة السياحية.

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، المخطط الخماسي، على الموقع-
http://www.mta.gov.dz/mta/ar/PlanQuinquennal.php

[2] بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 07- 2010،ص 06.

- تقديم خدمات مميزة للسائح من حيث السرعة و السهولة، عن طريق الويب وعن طريق البريد الإلكتروني
- عند طلبها.
- جلب فئة جديدة من السواح الذين هم على اتصال بالانترنت.
- نشر المعلومات السياحية للسواح في الوقت المناسب، فأي تأخير في آجال نشرها تفقد المعلومة أهميتها.
- انفتاح المؤسسات السياحية والفندقية على السوق المحلي، الإقليمي والدولي.
- الحصول على معلومات عن الخدمات المنافسة و مميزتها حتى تبقى المؤسسة السياحية والفندقية في وضعية تنافسية جيدة
- نشر إعلانات وإشهار لمنتجات وخدمات المؤسسات السياحية والفندقية حتى تجلب أكبر عدد من السواح.
- تسمح للسواح بالقيام بحجوزات عبر الانترنت– التجارة الإلكترونية.
- متابعة تطور القطاع، من خلال الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على معلومات سياحية، كزيارة مواقع مؤسسات أخرى من نفس نشاط القطاع.
- وسيلة لتخفيض مصاريف الترويج وتحسين وتطوير الخدمات والمنتجات السياحية والفندقية.
- الابتكار والتجديد بدون انقطاع للبقاء في الخدمة.
- التواجد في كل مكان وعرض ملائم مع متطلبات السواح.
- ركيزة للإبداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة، ميزة تنافسية...الخ.
- تسمح بتقديم خدمات سريعة ومتنوعة للسواح.
- الوسيلة المفضلة بالنسبة للمؤسسات السياحية والفندقية الكبيرة ذات الفروع.

- وسيلة منافسة، إذ تسمح بالخروج من الأسواق المحلية إلى إستهداف الأسواق العالمية.

و للوصول إلى خدمات سياحية ترتكز على تكنولوجيا الاعلام والاتصال، فلابد من إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال ، أو عن طريق بدائل أخرى و مثل التراخيص (رخصة العمل)، و عقود الإدارة، توفير شركات النقل على اختلاف أنواعها وعقود إنشاء المشروعات السياحية حتى مرحلة الإنتاج أو تقديم الخدمة و تسويقها.و يكون ذلك من خلال التركيز التكنولوجي في تنمية معدات و الآلات الجديدة- تحسين فعلية المنتج و جودته[1].

2.6.2.4.قطاع النقل:

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد. و عليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة، و على أساس هذا المنظور حددت الدولة الجزائرية برامج مختلفة تهدف إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل[2]:

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع؛
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن و المسافة؛
- الإستجابة للإحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

[1] صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 81.
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

و في هذا السياق خصصت الحكومة الجزائرية ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من 2010-2014 من أجل:

- تحديث وتوسيع السكك الحديدية: 30 مليار دولار؛
- تحسين النقل الحضري سيما تحقيق إنجاز مشروع الترامواي عبر 14 مدينة؛
- تحديث القطاع الجوي.

7.2.4. قطاع الإذاعة و التلفزيون:

إن عملية التزاوج بين التلفزيون والكومبيوتر يوفر فرصة للمشاركة يمكن المستقبل من الاختيار فضلا عن وضع الحلقات المذاعة في متناول المستخدم على موقع القناة ويقدم كذلك مكتبة رقمية تسهل اختيار المادة المطلوبة، ففي مجال التلفزيون دخل العالم عهدا جديدا من المعلومات يسمى (com-com) ،حيث يساهم الكومبيوتر في انجاز بعض المهام بدقة فائقة في محطات التلفزيون، وهناك ثلاثة أنظمة للاستقبال هي[1]:

1-هوائي تلفزيون(عادي نظام رقمي ارضي)
2-بواسطة أطباق للاقطة خاصة بالأقمار الصناعية
3-بواسطة الكيبل نظام كيبل رقمي.

فهذه الأنظمة بحاجة إلى جهاز لفك الشفرة وتحويلها إلى إشارة تناظرية لعرضها ويستطيع تلفزيون الانترنت كذلك تقديم خدمات مؤرشفة لايستطيع النظام التناظري تقديمها وان وجود كل من التلفزيون والكومبيوتر والكابل في المنازل يقدم اتصالا منزليا ذا جودة عالية يسهل تخزين المعلومات والبيانات الإحصائية في الأماكن الخاصة بالتخزين واستعادتها على جناح السرعة عند الحاجة إليها. فالتطورات الحاصلة في مجال تلفزيون

[1] يسرى خالد إبراهيم،التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عملية الاتصال وتطورها-دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة،مجلة الباحث الإعلامي،،كلية الاعلام - جامعة بغداد، العراق،العدد 09-10- حزيران،2010،ص 06.

الانترنت جعلت من الممكن تصفح مواقع الشبكة النسيجية وفي نفس الوقت متابعة برامج التلفزيون من خلال إمكانية عرض صورتين على شاشة واحدة.ومن ابرز تطبيقات تلفزيون الانترنت هو تكنولوجيا (Wi-Fi).

وقد بدأ التلفزيون الوطني عملية مواكبة فعالة وناجحة لتطورات التقنية الحاصلة في عالم التلفزيون بإستحداثه أنظمة البث الرقمية بالإضافة إلى الإنتاج الرقمي لكل البرامج والنشرات الإخبارية في الإستدويوهات المجهزة بأحدث التقنيات الرقمية وذلك من خلال[1]:

1.الاستوديوهات الرقمية.

2.مراكز الأخبار الرقمية.

3.البث الرقمي.

4.تجهيز غرف التحرير الإخبارية بأنظمة التحرير الإلكترونيNews Base .

5.تجهيز التلفزيون بأنظمة المونتاج الرقمي على مستوى التحرير وغرف المونتاج

6.أنظمة الأرشيف الرقمي والتخزين الإلكتروني.

[1] تطورات تقنية، مواكبة تقنية لأحداث الوطنية والدولية موقع التلفزيون الجزائري-http://entv.dz/tvar/index.php

الخلاصة:

الجزائر كدولة آخذة في النمو تعاني أوضاعا تتسم بالصعوبة بعد أن برزت في الأفق متغيرات اقتصادية جديدة تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي، فبالرغم مما يتوفر للجزائر من إمكانيات تصنيعية كتوفر صناعات عدة لها فرص تصديرية كبيرة حيث تتمتع بمزايا تنافسية ديناميكية ويمكنها اكتساب المزيد منها، كما يتوفر في الجزائر ثروات معدنية، و أراضي زراعية شاسعة لم تستغل بعد، ومورد بشري مهم يمكن تكوينه والاستفادة منه مستقبلا، يعني أن الصناعة الجزائرية تتمتع بميزة ديناميكية تنافسية، لم تترجم حتى الآن إلى الانجازات الممكنة رغم سياسات التنمية التي انتهجتها.

إذن الأمر يستدعي تحديث القطاعات الجزائرية حسب متطلبات عصر التقدم التكنولوجي، والذي يتطلب صياغة سياسة التنمية الاقتصادية كمشروع قومي في المدى الطويل يهدف إلى زيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي كنسبة ورقم مطلق لتلبية احتياجات السوق المحلي وتحقيق هدف التصدير في عالم جديد يقوم على تحرير التجارة والأسواق الخارجية، وبالتالي فإن ذلك يقوم على تحقيق القدرة التنافسية في سوق مفتوح أساسها الكفاءة الإنتاجية العالية بالمعايير الدولية، فتطبيق تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مختلف القطاعات الإقتصادية يقتضي من الجزائر إعطاء الأهمية للتكوين و البحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدولة التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا و الأساليب الفعاّلة للتنظيم وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الإقتصادية.

خاتمة عامة:

لقد حاولنا خلال هذا البحث تقصي أثر التكنولوجيا، و تكنولوجية الاعلام والاتصال لأنها من أهم التكنولوجيات الموجودة في عصرنا الحالي والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد وتسهيل المعاملات ، وكان إدخالها على مختلف أنشطة الحياة، و التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ضرورة يفرضها الواقع والمنافسة ، فهي تتيح الفرصة للتخلص من بعض المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد نتيجة اعتماده لتقنيات تقليدية غير فعالة.

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا مذهلا ، ظهر في أدبيات الاقتصاد أفكار اقتصادية جديدة تتخذ من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مرتكزا لها، كالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الجديد أو إقتصاد الشبكات القائم على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول ، وقد أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين الدول ، وأضحى الاقتصاد العلمي يعتمد على تجارة الكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم منتجاتها وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. و من هنا فإن الدول التي لا تمتلك مقومات التكنولوجيات الحديثة ينبغي عليها و ضع الأرضية المناسبة لدخول هذا العالم و تحسين البنية التحتية لنقل التكنولوجيا و حسن استغلالها و العمل على تطويرها و الرفع من مستوى خدماتها و هذا ما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

و قد أدى ظهور استعمال تكنولوجية الإعلام و الاتصال على تطور الاقتصاد المرتكز على المعرفة و تزايد الاهتمام بالرأس مال اللامادي و هذا بدوره يتطلب زيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية كما أن هذا التوسع في الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة جعل تنافسية الدول و المؤسسات تقوم أساسا على قدرة تملك قاعدة الكترونية و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في جميع المجالات و مناها المعاملات الاقتصادية.

والحقيقة أن تتابع و تألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال زادت من عمق فجوة التنمية الموجودة، و تكمن خطورة هذه الفجوة في أن حيازة التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المهارات التي تتعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية و اقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها سواء كانوا دولا أو مؤسسات أو مواطنين، و إذا أمعنا النظر في الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة يمكننا أن نبين بسهولة ضخامة هذه الفجوة الرقمية خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنيت و توافر أجهزة الاتصالات و ما حققته من نتائج.

إن ما تحتاجه الدول النامية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية و التكنولوجية، فلا بد لحكومات هذه الدول أن تعد العدة كي تقلص من هاته الفجوة و أن تضع الإجراءات و القواعد الميسرة و المحفزة للإفراد و المؤسسات لممارسة الأنشطة و استثمار الأموال.

وفي مقابل ذلك فان و واقع تكنولوجية الاعلام و الاتصال و ما أحدثه في اقتصاد الجزائر، لازال هناك تأخر كبير عن الركب العالمي المتقدم، بسبب السياسات التي انتهجتا الجزائر في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية التي ركزت على الصناعة خاصة جانب المحروقات بحكم ضخامة مورده على حساب الزارعة و مساحتها الشاسعة و السياحة و ما تزخر به، وكذا و باقي القطاعات الأخرى، لأن الصناعة في الجزائر ما زالت تعاني من قلة

القدرة التنافسية لمنتجاتها وضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير كنقص طاقات النقل والتخزين وارتفاع تكلفتها، وصعوبة الحصول على المعلومات التجارية، وضعف أساليب التسويق وغياب الإطار المؤسسي لتنمية الصادرات الجزائرية، و التي لم تأتي بنتيجة مجدية جعلها دوما تتخبط في أزمات إقتصادية، كما أن جذب الاستثمار الأجنبي إلى الوطن ركز على النفط و الغاز، بينما شجع بعض المتعاملين الأجانب على غزو السوق الجزائرية و توسعت رخص الاستغلال و الاستثمار في قطاع الاتصالات خاصة مجال الهاتف النقال و تم عرض خدمات ذات جودة عالية، كما عرف قطاع الانترنت إقبال كبير من طرف المهتمين، و هذه التطورات تترجم بصورة و واضحة الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتدارك التأخر و التغلب على معوقات التنمية و التقدم الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد الجديد و اللحاق بركب الثورة المعلوماتية، فالجزائر لازالت تعاني من عدة معوقات منعت تحقيق الاندماج في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة وهذا راجع أساسا إلى غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية للقيام بعمليات اكتساب التكنولوجيا و التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة إعتماده على الريع البترولي، فالتطبيقات التكنولوجية الجديدة في الجزائر لم تمس القطاع الصناعي، ولم تكن محرك التفاعل مع الاقتصاد و لم تلعب دورها كوسيلة استدراك اقتصادية في التنمية.

إن درجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد في بلادنا لازالت ضعيفة و هذا مقارنة بالدول المتقدمة لذلك ونجد أن العديد من مؤسساتنا الاقتصادية تفضل عدم الدخول مباشرة في عالم تكنولوجية الإعلام و الاتصال و الاستخدامات التجارية للانترنت و هناك نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تربط غياب قوانين واضحة تنظم استعمالاتها، و هنا تظهر ضرورة التفكير في الإطار القانوني الذي يضمن ممارسة الأعمال الالكترونية و ينظم استعمال التكنولوجيا عامة و تكنولوجية الإعلام و الاتصال خاصة و مسائل التعاقد بين

الأطراف بواسطة شبكة الانترنت، كذلك عدم الاستعمال الموسع للتكنولوجيا في مجال الإنتاج الصناعي و التنوع الزراعي و قطاع الخدمات على اختلاف مهامه.

إن دراسة أثر تكنولوجية الاعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر يقودنا إلى تقديم مجموعة من التوصيات و التي تتمثل أساسا في ما يلي:

- التقدم التكنولوجي خاصة تكنولوجية الإعلام و الاتصال أحدثت نقلة نوعية في المناخ الاقتصادي للدول المتقدمة، حيث ساهمة في زيادة الإنتاجية و زيادة النمو الاقتصادي فلابد من التوسع في استعمالاتها داخل الوطن عن طريق زيادة إستقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال للحد من فجوة التنمية.

- يواجه الاقتصاد الوطني الانتشار الواسع للعلوم و التقنيات الجديدة و هذا بدوره يؤدي إلى طلب مستخدمين قادرين على التكيف مع أوضاع معقدة و في تطور مستمر، ولن تكون هاته المواجهة محسومة لصالح التنمية الوطنية إلا عن طريق توفير مراكز البحث و التطوير لأجل التجديد و الإبداع التكنولوجي و ما تحتاج إليه بتمويل دائم.

- ضرورة تحسين البنية التحتية للاتصالات و تطويرها لتقليص الفجوة الرقمية، مع العمل على توفير أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد.

- العمل على التوعية المستمرة بأهمية المعاملات الالكترونية، مع تعميم استخدام الانترنت بتوسيع شبكاتها للمساهمة في انتشار التجارة الالكترونية.

- مراجعة برامج التكوين و تأهيل الموارد البشرية لمسايرة التحولات الاقتصادية مع إعطاء أهمية اكبر للرأس مال الفكري لضمان الدخول في عصر المعلومات و مواكبة التطورات العلمية في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

- ينبغي على كل مؤسسات القطاعات الاقتصادية مراقبة حركية نمو التكنولوجيا و الصناعات و أن تعمل على إدماج و وظيفة البحث و تنمية التكنولوجيات في مخططاتها و برامجها التنموية.

قائمـــة المراجـــع

أ- **المراجع باللغة العربية:**

1. الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، المنهج و الإقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، سنة2006
2. الرفاعي عبد المجيد.العرب أمام مفترقات الزمن والايدولوجيا والتنمية، دار الفكر، دمشق. 2002.
3. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة(تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
4. أحمد صقر عاشور وآخرون، آفاق جديدة في التنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.
5. أحمد، محمد سمير، الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
6. إبراهيم الأخرس ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية(الانترنيت و المحمول نموذجا)،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة، مصر ،2008.
7. بشير عباس العلاق، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال مدخل تسويقي ،الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2002.

8. بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008.،

9. بوجمعة سعدي نصيرة،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992.

10. حسن الشامي، وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر، المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1992.

11. حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة 1978

12. حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، .2000

13. جعفر حسن جاسم مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان :دار البداية ناشرون وموزعون،2010.

14. خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010،.

15. غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم و مداخيل تقنيات تطبيقات علمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان،2006 .

16. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد التكنولوجي ، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الثانية 2006.

17. صلاح الين جمال الدين،عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،مصر،.2005.

18. صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

19. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع،مصر، 1999.

20. صلاح عباس، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

21. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002

22. ردينة عثمان يوسف وآخرون، تكنولوجيا التسويق ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن،الطبعة الأولى ، 2004.

23. مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009،

24. مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات و موضوعات،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الاولى2007.

25. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

26. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2006.

27. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي أللليثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها، و سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر2004

28. مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة ،الدار الجامعية،بيروت لبنان، 2001.

29. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983

30. محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.

31. محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك(مدخل استراتجي)، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،2004

32. محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيات المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.

33. محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك(مدخل استراتجي)، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،2004.

34. ميشيل تودا رو، ترجمة ،د.محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006

35. منال الكردي و جلال إبراهيم العبد، المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية و التطبيقات، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية،مصر ،2003.

36. ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003

37. معالي فهمي حيضر، نظم المعلومات،مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ،2002

38. محمد سعيد أوكيل ، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 1992

39. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

40. نبيل محمد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

41. سعد غالب ياسين،بشير عباس العلاق، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن ،2006.

42. سلمان جمال داود ، اقتصاد المعرفة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

43. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

44. عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.2003

46. عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007

47. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003

48. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

49. عليان نذير،منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، عدد 02، ماي 2005.

50. عمر البزري، نقل التكنولوجيا و أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر في : الإسكواش، نقل التكنولوجيا و التجديد التكنولوجي في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الرياض، 2001.

51. عبد الحميد بهجت فا يد ، إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، مصر، 1997.

52. عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت، الطبعة الثانية، 1987.

53. فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة،جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان– الأردن،2007

54. فلاح كاظم المحنه، العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، الطبعة الأولى ، 2000.

55. فيصل دليو، التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010

56. عبد الفتاح بيومي حجازي، الأحداث و الانترنت، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2001.

57. سامية محمد جابر،نعمات احمد عثمان، الاتصال و العلام،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر،2000.

58. سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة.2009

59. ياسر الصاوى،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 2007

60. هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009

61. وصفي عبد الكريم لكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011

62. يوسف أحمد إبراهيم ، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية، 2004

63. يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

ب- <u>المراجع باللغة الأجنبية</u>:

1. K. Chandrakandan & autres, Développent Communication And information management, pragati prakashan, bégum bridge, MEERUT, 2003

2. Jean Luc charron et sabine separi, organisation et gestion de l'entreprise, Paris Dunod. 2001.

3. François Jakobiak, L'intelligence économique, 2 éditions, éditions d'organisation, Paris, 2001.

4. Thomas H Davenport, Laurence Prusak : Working Knowledge, How Organisations Manage

5. What They Know, Harvard business school press, 2000.

6. Sornet. Jacques: Information et système de gestion, et, technique plus, 1996.

7. S. yadav, fondation ou dation of information in formation technology, New Age International (P) Publisher, New Delhi, 3rd Ed, 2006.

8. Dominique Foray: L'economie de la connaissance, 3é édition, la découverte, Paris, 2004

9. Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles, Gualino éditeur, paris, 2004

10. Michel Paquin, Gestion des technologies de l'information, Les éditions Agence d'arc, sans place, canada, 1990.

11. Roger carter, Information technology, made simple books, without place, London, 1991.

12. L'impact des NTIC sur la compétitivité des entreprises industrielles, Étude présentée à la CPCI par GMV Conseil.

13. Henri Isaac Pierre, E-commerce De la stratégie à la mise en œuvre opérationnelle. Pearson éducation, 2009.

14. Olivier de Assiège, E-Commerce, e-marketing, eBay: 3 leviers de croissance pour les entreprises .Edi pro, 2007.

15. M.L Jhingan,the economics of development and planning-veranda publication (p) LTD ,32 revised and enlarged edition ,1999

16. Jean Bril Man, Les Meilleurs Pratiques du management, Les éditions d'organisation, Paris, France, 2001.

17. Gode Fray darg Nguyen, L'entreprise numérique, Economica, Paris, France, 2001.

18. Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, Armond Colin / Masson, Paris, 1996.

19. Synthèse du rapport de l'Algérie sur l'état de mise en œuvre du programme d'action en matière de gouvernement, une décennie déréalisation, novembre 2008

ت- أطروحات الدكتوراه:

1. ضيف أحمد،تكنولوجيا المعلومات الاتصال كمدخل لتفعيل إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة مجمع اتصالات الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان الجزائر،2013/2012.
2. عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع :نقود مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012/2011.
3. نوفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
4. إبراهيم بختي، الانترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، .2002 – 2003
5. بومدين يوسف، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية -مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،2006.
6. عبد الله بلوناس ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،2005.

ث- مواقع على الانترنيت:

1. http://www.startimes.com
2. http://www.itep.ae
3. http://www.itu.int/ict/statistics
4. http://www.startimes.com
5. http://www.iaigc.net
6. http://www.unctad.org
7. www.mesrs.dz
8. http://www.minagri.dz
9. http://www.mptic.dz/ar/
10. http://www.marefa.org
11. http://www.aoad.org
12. http://www.andi.dz
13. http://lycee2aougrout.ahlamontada.com
14. http://data.albankaldawli.org

ج- مقالات، تقارير و مؤتمرات:

1. شلالي عبد القادر، قاشي علال، الحكومة الإلكترونية عوامل البناء والمعوقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليومين الدراسيين حول:مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة البليدة02، يوم: 27 فيفري 2014.
2. الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الأول (يناير-مارس) 2014.

3. تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة، 2014.
4. مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001- 2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع، في الاقتصاد و التمويل الإسلامي، يومي ، مقر المؤتمر إسطنبول، تركيا،09- 10-سبتمبر 2013.
5. العشعاشي عبدالحق،، حوحو مصطفى ، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي،اسطنبول، تركيا،9-10 سبتمبر 2013 .
6. نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2014.
7. سمير الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق – المجلد30 ، العدد 1و2، 2014.
8. العربي عطية، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية – دراسة ميدانية في جامعة ورقلة ،الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 10- 2012.

9. عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر،ملتقى دولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

10. طيب سليمان مليكة، بن عبد العزيز فطيمة، الطب عن بعد La tété-médecine:إبداع في الخدمات الطبية،» المؤتمر الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 18 و19 ماي 2011.

11. بن البار موسى، تمار توفيق، انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على ظاهرة البطالة في الجزائر / الفترة (1999 – 2009)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي : 15- 16 نوفمبر 2011.

12. الماحي ثريا، نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة،:الملتقى الدولي حول،إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

13. حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من – الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2010/2000– دراسة مقارنة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 09– 2011.

14. يسرى خالد إبراهيم،التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عملية الاتصال وتطورها–دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة،مجلة الباحث الإعلامي،،كلية الاعلام – جامعة بغداد، العراق،العدد 09–10– أيلول،2010.

15. إبراهيم بختي ، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 07– 2010.

16. منشورات البنك الدولي لعام 2010.

17. حمدي محمود بارود، محاولة لتقييم التنظيم القانوني لنقل التمكين التكنولوجي في ظل الجهود الدولية ومشروع قانون التجارة الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد12 – العدد1،2010 .

18. شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجّلد5 ، العدد 4. 2009.

19. علوطي لمين،أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية على الموقع WWW.ULUM.NL السنة السادسة،العدد 38، 2008

20. ربحي مصطفى عليان، خصائص مجتمع المعلومات،،افريل 2008على الموقع http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid

21. وليام ر.كلاين،ازدهار السلع الأساسية: كم سيدوم؟ مجلة التمويل و التنمية، المجلد 45، العدد01، مارس 2008.

22. أند رمت س،جيل و هومى خاراس، وجهات العولمة المالية، مجلة التمويل و التنمية ،المجلد 44،العدد 01، مارس 2007.

23. مفتاح صالح، معارفي فريدة، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ،المؤتمر العلمي الخامس،كلية العلوم الإدارية و المالية،جامعة فيلادلفيا،عمان ،الأردن يومي: 4-5،جويلية 2007

24. بابا عبد القادر، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 5/4 ديسمبر 2007.

25. عيمر عبد الحفيظ، أثر التطور التكنولوجي في تنظيم الإنتاج الصناعي، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة جيجل، أيام 14-15 مارس 2006.

26. دليل الاستثمار في الجزائر، مطبعة حسناوي 09 شارع حمد بوشاقور، الجزائر، نشرة 2006.

27. عيسى خليفي و كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005.

28. إبراهيم بختي، صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ، يومي- 08-09 مارس2005.

29. بومعيل سعاد، فارس بوباكور،أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، عدد 03، مارس 2004.

30. كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت،يومي 25-28 ماي 2003.

31. حاج عيسى آمال، هواري معراج، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-23 أفريل 2003.

32. ساكيكوفوكودا-بار، ترجمة غسان غصن وآخرون،أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003.

33. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً –

34. محمد منصف تطار، "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002.

35. المركز الوطني لإدماج الإبتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام الإتصال في التربية،وزارة التربية الوطنية، – على الموقع –
http://www.cniipdtice.dz/arabe/index.htm tic

36. عزيز العرباوي، ثقافة الاستهلاك في مجتمعاتنا، مقال منشور ، على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171857

37. الطيب لوح، عصرنة العدالة ،وكالة الأنباء الجزائرية ،على الموقع:
www.aps.dz/ar

38. كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، على الموقع
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=99

39. أحمد مشهور، كلية تكنولوجيا المعلومات،جامعة اليرموك،إربد – الأردن، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الإقتصادية مقال منشور على اللأنترنت.
http://alamir.iowoi.org/t1041-topic

ملخص:

تعد تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الركيزة الأساسية في صياغة حاضر الدول وتشكيل مستقبلها، و بناء مجتمعات متطورة، كما أنها وسيلة بالغة الأهمية في نقل الاقتصادات المتخلفة إلى إقتصادات أكثر تقدماً. فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الاتصال والإنتاج والتعليم. وعليه تعتبر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المحور الأساسي لتقدم البلدان النامية كما أنه يكسبها القدرة على تخطي الأزمات الاقتصادية والمراحل التقليدية للتنمية الإقتصادية، والانتقال بذلك إلى مسار معرفي متجدد يستند إلى النمو ويتمتع بقيمة مضافة أكبر.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام و الاتصال – المعلوماتية – إقتصاد المعرفة – النمو الاقتصادي – الفجوة الرقمية – التنمية الاقتصادية.

Résumé:

Les technologies de l'information et de la communication sont la base des différents pays. Elles déterminent la place des nations, préfigurent leurs avenirs et participent à l'édification d'une société développée. Ces moyens sont indispensables dans le domaine du transfert des technologies des pays développés vers les pays sous-développés. Elles contribuent directement à la construction d'une société fondée sur les services d'information électroniques directement liés à la production de services de communication et d'éducation. Par conséquent, les technologies de la communication et de l'information sont un critère qui détermine le stade de développement des pays qui se dotent des capacités à surmonter les crises économiques, en dépassant les schémas traditionnels de développement qui facilite le passage au domaine de la connaissance en perpétuel renouvellement, basé sur le développement qui se caractérise par une plus grande valeur ajoutée.

Mots clés:
Technologies de l'information et de la communication- Informatique- économie de la connaissance- La croissance économique- La fracture numérique- développement économique

Abstract:

Iinformation and communication technology base to draw lectured countries and the formation of the future, and building a civilized societies, it is also a very important tool in the transfer of underdeveloped economies to developed economies.

ICT contribute directly to building a society based on electronic information services directly related to the production of communication and education services. The media and communication technologies are the main axis of the progress of the developing countries as it gives them the ability to overcome the economic crises of the traditional economic development and stages, And move it into a knowledge-based path to renewed growth and has a value of greater added.

Key words: Information and communication technologies (I CT) - Informatics - Knowledge Economy - The digital divide -Economic growth- Economic development.